جامعة ابن خلدون – تيارت –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

دور السياسات الاقتصادية في استهداف التضخم

"دراسة حالة الجزائر (2000–2020)"

إعداد الطالبتين:

– بن مومن شهرزاد

– علوبة زهرة

الأستاذ المشرف:

– د.معاشي سفيان

لجنة المناقشة

د. ميدون سيساني	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
د.معاشي سفيان	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
د. بلعيد شكيب	أستاذ مساعد (أ)	مناقشا
د. عابد علي	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2022/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى منبع الحنان والعطاء الذي لم ينقطع...إلى من علمتني أن الحياة كفاح وأن وراء كل تعب نجاح وأن الإرادة سيادة وأن العمل عبادة والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من أرجو رضاءه على الدوام عزي وفخري وسندي في الحياة...إلى من بث في روح الإرادة والتحدي من أجل مستقبل أساسه الأخلاق وجوهره العلم والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى من حبهم يجري في عروقي ومن لا تحلو الحياة إلا بوجودهم إخوتي وأخواتي

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا صديقاتي وزميلاتي

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجل عبارات في العلم...إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي مسيرة العلم والنجاح أساتذتي الكرام

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

شهرزاد

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله إلى أغلى من في الوجود أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل إلى من كان دعاؤها سر نجاحي التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة قلبي أمي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي وكانوا سندا لي في حياتي إخوتي وأخواتي

إلى رفيقات دربي وكل من عرفني وأحبني بإخلاص

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل أساتذتي طوال مسيرة دراستي

راجية من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

نهرة

شكر وعرفان

اللهم لك الشكر ولك الحمد كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

أما بعد:

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذ المشرف معاشي سفيان على قبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة وآراء سديدة.

كما لا يفوتنا شكر جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم ونصائحهم القيمة.

كما نتوجه بجزيل الشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دور كبير في تقويم وتثمين هذا البحث

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

الملخص:

إن وجود سياسة نقدية ومالية مبنية على أسس اقتصادية صلبة محكمة تحكمها إدارة رشيدة في اقتصاد أي دولة ما،نستطيع الحكم عليها بأنها لن تتأثر بالعوامل والمؤثرات الخارجية،وبالخصوص ما يتعلق بالمستوى العام للأسعار،فمن خلال دراستنا هذه تخصصنا في دراسة مدى فعالية السياسات الاقتصادية وبالتحديد السياسة المالية والنقدية،ودورها في الحد من ظاهرة التضخم وذلك من خلال ثلاث فصول،ففي الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري لكل من السياسات الاقتصادية وأدواتها المتمثلة في السياسة المالية والسياسية النقدية،وأما في الفصل الثاني فخصصنا لدراسة الإطار النظري لمشكلة التضخم التي تصيب العديد من اقتصاديات العالم وبالخصوص الدول النامية،أما بالنسبة للفصل الأخير استعرضنا من خلاله دور السياسات الاقتصادية في استهداف التضخم وحصرناه في دراسة حالة الجزائر كنموذج خلال فترة(2000-2020).

الكلمات المفتاحية: السياسة الاقتصادية، التضخم، السياسة المالية، السياسة النقدية.

Summary:

The existence of a monetary and fiscal policy based on solid economic foundations, tightly controlled by rational management in the economy of any country, we can judge that it will not be affected by external factors and influences, especially with regard to the general level of prices. Through our study, we specialize in studying the effectiveness of economic policies, specifically policy. Finance and monetary, and their role in reducing the phenomenon of inflation, through three chapters. In particular, the developing countries. As for the last chapter, we reviewed the role of economic policies in targeting inflation and limited it to the case study of Algeria as a model during the period (2000-2020).

Keywords: economic policy, inflation, fiscal policy, monetary policy.

قائمة المحتويات

إهداء .....

شكر .....

فهرس المحتويات .....

فهرس الجداول والأشكال .....

مقدمة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

تمهيد 09

المبحث الأول: عموميات حول السياسة الاقتصادية.....10

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية أنواعها وأهدافها.....10

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية.....13

المطلب الثالث: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية والفاعلون فيها.....16

المبحث الثاني: مدخل إلى السياسة النقدية.....19

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية أهدافها أنواعها.....19

المطلب الثاني: أدوات ومحددات السياسة النقدية.....22

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وآثارها.....26

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة المالية......29

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، أنواعها وأهدافها.....29

المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.....32

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية ومحدداتها.....34

خلاصة الفصل.....37

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول التضخم وسياسة الاستهداف

تمهيد: 39

المبحث الأول: عموميات حول التضخم.....40

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه.....40
المطلب الثاني: طرق قياس التضخم.....42
المطلب الثالث: أسباب التضخم وفروعه.....45
المبحث الثاني: آثار التضخم وطرق ووسائل معالجته.....47
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم.....47
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم. 50
المطلب الثالث: دور السياسة المالية والنقدية في استهداف التضخم.....52
المبحث الثالث: ماهية سياسة استهداف التضخم وظروف نشأتها.....55
المطلب الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم 55
المطلب الثاني: ظروف نشأة وعوامل انتشار سياسة استهداف التضخم.....56
المطلب الثالث: متطلبات وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم.....60
خلاصة الفصل 63

الفصل الثالث: واقع السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في استهداف التضخم خلال فترة (2000-2020)

تمهيد 65
المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر (2000- 2020).....66
المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في الجزائر.....66
المطلب الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر.....73
المطلب الثالث: واقع السياسة النقدية في الجزائر.. 75
المبحث الثاني: التضخم في الجزائر.....78
المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر ... .78
المطلب الثاني: مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر... 80
المطلب الثالث: آثار ظاهرة التضخم في الجزائر 83

المبحث الثالث: تحليل تطور السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في استهداف التضخم (2000-2020).....86
المطلب الأول: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية والمالية في الجزائر(2000-2020).....86
المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر.... 96
المطلب الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتضخم خلال (2000-2020) 101
خلاصة الفصل..... 104
خاتمة:..... 106
قائمة المراجع..... 110

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(03-01)	الاعتمادات المالية المخصصة لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	67
(03-02)	مخصصات السياسات المصاحبة لمخطط الإنعاش(2001-2004).	68
(03-03)	المخصصات الإضافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.	69
(03-04)	توزيع المخصصات المالية على المحاور الرئيسية للبرنامج.	69
(03-05)	المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو (1010- 2014).	71
(03-06)	مضمون النموذج الجديد للنمو خلال فترة (2017- 2018).	73
(03-07)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2020).	86
(03-08)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2020.	89
(03-09)	تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة(200-2020).	94
(03-10)	تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال فترة(2001-2019).	95
(03-11)	تطور معدلات التضخم في الجزائر.	97
(03-12)	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك (2000-2020).	99
(03-13)	تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال (1990-2017).	100

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01-01)	المربع السحري لكالدور	12
(01-02)	هيكل السياسة الاقتصادية	14
(01-03)	مزيج السياسة المالية والنقدية	35
(03-01)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال (2000-2020)	88
(03-02)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال (2000-2020)	90
(03-03)	تطور الكتلة النقدية خلال فترة (2000-2020)	91
(03-04)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال (2000-2020)	98

مقدمة

مقدمة:

يعتبر التضخم مشكلة وظاهرة اقتصادية توصف بالعالمية تشهدها العديد من دول العالم بما فيها الدول النامية والمتقدمة وتختلف حدة وشدة الظاهرة-الضغوط التضخمية-من دولة إلى أخرى حسب الأنظمة الاقتصادية السائدة وبحسب مدى نجاعة السياسات الاقتصادية(السياسات المالية والسياسات النقدية)،حيث يزداد تأثير التضخم على اقتصاديات الدول كلما توفرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد،ولقد شهد موضوع التضخم جدلا طويلا حول تحديد مفهومه وأنواعه وطرق قياسه وعلاجه.

وإذا كان الفكر الاقتصادي مصدر الإلهام للباحث الاقتصادي، فإن تاريخ الأحداث والوقائع الاقتصادية هو المخبر الذي يتم فيه فحص السياسات الاقتصادية،فالوقوع في الأزمات والاختلالات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص ظاهرة-مشكلة-التضخم أكبر دليل على سوء ابتكار وتفعيل واختيار فرضيات وأدوات السياسات الاقتصادية.

نظرا لأن ظروف التضخم تتميز بارتفاع العام لمستوى الأسعار واتجاه الأجور أيضا إلى الزيادة باضطراد تبعا لنقص قيمتها الحقيقية ومن ثم زيادة النفقات بشكل عام عن الناتج المحلي،وبفرض وجود توظيف كامل في الاقتصاد المحلي فإن استخدام وتفعيل كل من أدوات السياسة النقدية والسياسة المالية يؤدي ليس فقط إلى الخروج من الأزمة بل تحقيق توازن اقتصادي أيضا عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلي والإنفاق القومي.

وقد سعت الجزائر ولازالت من أجل خلق تدابير كفيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وللحد من تنامي الضغوط التضخمية بتبني عدة إصلاحات اقتصادية كان الهدف منها معالجة ومواجهة الأزمات والصدمات التي تولدت عن النظام الاشتراكي الممنهج الذي يرتكز على التخطيط المركزي حيث أن الدولة انتهجت السبيل الذي يمكنها من تجاوز عقبات الضغوط التضخمية،والارتفاع غير المرغوب في معدلات التضخم والارتفاع في المستوى العام للأسعار متع بقفي ذلك برامج هادفة تتماشى مع التوجه الاقتصادي الجديد،حيث عرف الجهاز المصرفي،النقدي والمالي عدة إصلاحات وتطورات منذ الاستقلال حتى يومنا هذا،خاصة بعد دخول الجزائر في ما يسمى باقتصاد السوق فقد تم إتباع طرق

وأساليب جديدة في التسيير من شأنها تسمح لـ –السياسة النقدية والسياسة المالية– بأداء دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى مكافحة التضخم.

وبناءا على ما سبق، يمكن أن تبرز معالم الإشكالية من خلال الانطلاق من تساؤل جوهري يأتي على النحو التالي:

ما هو واقع السياسة الاقتصادية في الجزائر وما مدى مساهمتها في الحد من ظاهرة التضخم؟

وحتى نستوفي الإجابة عن التساؤل الجوهري،علينا أولا الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

–ما المقصود بالتضخم؟وما هي أهم مسبباته والآثار التي تنجم عنه؟

–كيف يمكن للسياسة النقدية والمالية أن تتحكم في ضبط ظاهرة التضخم؟

فرضيات البحث:

لغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة سابقا يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التضخم ظاهرة نقدية تنشأ عن اختلالات نقدية ومالية ولا يمكن معالجتها إلا بالاعتماد مزيج بين السياستين النقدية والمالية مبنيتان على قواعد صلبة تتماشى مع الظروف الاقتصادية بطريقة مرنة;

الفرضية الثانية: يمكن للسياسة النقدية أن تتحكم في ضبط التضخم بواسطة البنك المركزي للتقليل من عرض النقود;

الفرضية الثالثة: يمكن للسياسة المالية أن تتحكم في التضخم من خلال إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية تتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب;

أسباب اختيار الموضوع:

لكل عمل وبحث علمي ممهداته ومبرراته لقيام الباحث به، ولقد كانت عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع وهي:

–تعتبر السياسات الاقتصادية عصب كل اقتصاد;

–باعتبار التضخم مشكل كبير يواجه التوازن الاقتصادي لكثير من البلدان;

–محاولة توضيح دور بعض السياسات الاقتصادية في معالجة التضخم;

-إبراز بعض الحلول لتجنب ظاهرة التضخم في الجزائر;

-وكدافع شخصي لدراسة مثل هذه الموضوعات;

أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

-إبراز الإطار النظري للسياسة الاقتصادية.

-معرفة أهداف السياسة الاقتصادية ودورها ي استهداف التضخم.

-التعرف على إطار النظري للتضخم،وأهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية له.

-توضيح الطريقة التي اتبعتها الجزائر في مواجهة ظاهرة التضخم خلال فترة (2000-2020).

-استعراض تطور التضخم في الاقتصاد الجزائري ودراسة إجراءا السياسة النقدية والمالية المطبقة في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في كون السياسات الاقتصادية عصب كل اقتصاد،إذ تعتبر أدواتها وبالخصوص(السياسة النقدية والسياسة المالية)مجموعة من الآليات تنتهج لبلوغ الغايات المرجوة باعتبارها من بين أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة في استهداف وضبط التضخم،فإن أهمية الدراسة تتم من خلال التعرف على تطور كل من السياسات الاقتصادية وتطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد الجزائري، ودراسة إجراءات السياسية النقدية والمالية المطبقة في الجزائر.

المنهج المستخدم في الدراسة:

بما أن الموضوع يهدف إلى توضيح دور السياسة الاقتصادية في التخلص من ظاهرة التضخم ارتأينا استخدام المنهج الوصفي، وذلك لوصف ظاهرة التضخم والتعريف بالسياسة الاقتصادية وأدواتها واهم أهدافها، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي لعرض الجداول الإحصائية والرسومات البيانية.

الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذه المذكرة في مجموعة كبيرة من المراجع منها الكتب، العديد من المقالات، الأبحاث، الأطروحات، الرسائل العلمية، الملتقيات، التقارير والمجلات المتخصصة في

الموضوع، بالإضافة إلى بعض القوانين والمسح المعلوماتي عن طريق شبكة الانترنت، وكذلك الجرائد الرسمية وغير ذلك بما له صلة بالموضوع، الاستعانة برنامج EVIEW للوصول إلى النتائج.

حدود الدراسة:

-الإطار المكاني والزماني للدراسة:

يقتصر الإطار المكاني للدراسة في التعرف على مدى مساهمة السياسة الاقتصادية في ضبط التضخم وخاصة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة زمنية ممتدة من 2000 إلى 2020.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي وجهتنا في رحلتنا البحثية ما يلي:

-صعوبة جمع ومعالجة البيانات والإحصائيات المتعلقة بالموضوع.

-ضيق الوقت.

الدراسات السابقة:

1-**أطروحة دكتوراه: بن عابد 2016 بعنوان:** فعالية السياسة الاقتصادية الدورية المغلقة-مقاربة قياسية لحالة الجزائر-

سعت هذه الأطروحة إلى دراسة الأثر الذي تمارسه السياستين المالية والنقدية على التوازنات المربع الاقتصادي السحري،ومدى قدرتها على تحقيق التوازن الداخلي في الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى تقدير مساهمة كل من السياسة النقدية والمالية في التأثير على التضخم والبطالة خلال الفترة 1980-2013.

2-**أطروحة دكتوراه:عمران وليد 2014: بعنوان:** دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر 2000-2014.

سعت هذه الأطروحة إلى دراسة مدى فعالية السياسة النقدية والمالية ودورها في الحد من ظاهرة التضخم وذلك من خلال أربعة فصول، ففي الفصلين الأول والثاني تطرق إلى الإطار النظري لكل من السياسة النقدية والسياسة المالية على التوالي، أما الفصل الثالث فخصصه لدراسة الإطار العام لمشكلة التضخم التي تصيب العديد من اقتصاديات العالم وبالخصوص الدول النامية، أما الفصل الأخير استعرض من

خلاله أثر السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم وحصره في دراسة حالة الجزائر كنموذج خلال فترة 2000-2014.

3-**أطروحة دكتوراه: أعمر عبد الحميد 2021، بعنوان:** دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية 1980-2019.

عالجت هذه الدراسة موضوع دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال فترة 1980-2019، حيث اهتمت في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما،أما في الجانب التطبيقي فهدفت الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق العام وعرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك حسب نموذج سانت لويس من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك بفحص استقرائية السلاسل الزمنية استخدام اختبار ديكي فولر المطور وتطبيق اختبار جوها سون للتكامل المشترك واختار غرانجر للسببية بين المتغيرات، وفي الأخير تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM.

خطة البحث:

وللإلمام هذا الموضوع ولمحاولة تغطية مختلف جوانبه ارتأينا تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول، الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للسياسات الاقتصادية وتضمن ثلاث مباحث، حيث اهتم المبحث الأول بمفهوم السياسات الاقتصادية، أنواعها وأهدافها، بالإضافة إلى أدواتها وأسلوب إعدادها ومختلف الفاعلون فيها، أما المبحث الثاني نتناول كل من مفهوم السياسة النقدية، أنواعها وأهدافها بالإضافة إلى أدواتها ومحدداتها، ليختتم في الأخير بذكر فعاليتها وآثارها، أما المبحث الثالث فخصص هو الآخر لمفهوم السياسة المالية، أنواعها وأهدافها،ومختلف أدواتها ومحدداتها، بالإضافة إلى العلاقة بينهما وبين السياسة النقدية.

أما الفصل الثاني فيهتم بظاهرة التضخم حيث تضمن المبحث الأول تعريفا لتضخم وأنواعه وفروعه،وأهم الأسباب التي أدت إلى حصوله، وطرق قياسه،أما المبحث الثاني خصص لتعرف على مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن مشكلة التضخم، بالإضافة إلى طرق علاجه، أما

المبحث الثالث تضمن تعريفا لسياسة استهداف التضخم، ظروف نشأتها وعوامل انتشارها بالإضافة إلى متطلبات وإجراءات تطبيقها.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى دور السياسات الاقتصادية في استهداف التضخم في الجزائر فترة(2000-2020)حيث تضمن المبحث الأول حيث تكلمنا فيه عن واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال مرحلة الانتعاش الاقتصادي والنمو وخصصنا بالذكر السياسة المالية والسياسة النقدية، أما المبحث الثاني فتحدثنا عن تضخم في الجزائر، أسبابه، مؤشراته، وآثاره، والمبحث الأخير قمنا بتحليل تطور أدوات السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر لمكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة بالإضافة إلى تحليل معدلات ومؤشرات التضخم: ل نختتم بدراسة تحليلية للعلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية والتضخم بالاعتماد على برنامج eviews.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسات الاقتصادية

تمهيد:

برزت خلال السنوات الأخيرة في العالم وبالأخص في الدول النامية بعض المؤشرات الإيجابية في المجال الاقتصادي، حيث أفرزت حركة الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في العديد من الدول نسقا جديدا لتفكير والتخطيط على جميع الأصعدة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، حيث كانت هذه الإصلاحات شاملة وسريعة في دول شرق أوروبا وجنوب شرق أسيا، بينما كانت تدريجية في دول أخرى من بينها الجزائر.

تعتبر السياسة الاقتصادية من أهم الأساليب الاقتصادية التي يجب أن يهتم بها كل اقتصادي وذلك كونها قد تؤدي إلى تقدم ونزع المشاكل الاقتصادية إذا طبقت بحذر وتحفظ فقد تعود الدولة إلى توازنها ومحاولة محاربة الآفات الاقتصادية، من خلال الاختيار الناجح لسياسة المطبقة.

ولقد اخترنا هذا الموضوع من كثرة الحديث على السياسات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية والسياسية النقدية والدور الرئيسي الذي تلعبه هذه السياسات في مكافحة وعلاج ظاهرة التضخم، فإنها تدخل في كل الأحاديث والمحاورات الاقتصادية ولقلة معرفتنا بهذا الموضوع ارتأينا أن نبحث فيه.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة الاقتصادية

قد تكون السياسة الاقتصادية الصفة العمومية إذ كان المقصود بها تحقيق الأهداف الشمولية على مستوى كامل المجتمع، وقد تكون قطاعية، إذ كان المقصود منها تحقيق أهداف على مستوى قطاع معين، أو على مستوى أحد فروع الإنتاج أو في إطار وظيفة أو مهمة اقتصادية معينة في استهلاك أو الادخار، أو الاستثمار أو الإنتاج أو غير ذلك من المهام الاقتصادية العامة أو الخاصة.

المطلب الأول: ماهية السياسة الاقتصادية أنواعها وأهدافها

تعتبر السياسة الاقتصادية أنها مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه تتكلم عن السياسة الاقتصادية لما تقرر الدولة زيادة العجز الموازني للمحافظة على التشغيل وضع معايير لارتفاع الأسعار والمداخيل للتقليل من التضخم، اعتماد جبائية تفضيلية لدعم الصادرات...الخ.

1. مفهوم السياسة الاقتصادية:

1.1السياسة الاقتصادية هي مجموعة توجيهات كل تصرفات العمومية والتي لها انعكاسات على الحياة الاقتصادية: نفقات الدولة، النظام النقدي، العلاقات الخارجية...الخ[1]

2.1يقصد السياسة الاقتصادية عامة كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختبار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة,ويعرفها البعض الآخر على أنها "مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها" والدولة هي المسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية.[2]

2. مضمون السياسة الاقتصادية:

تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرا خاصا من مظاهر السياسة العامة للدولة وتتضمن :

[1]– عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2003، ص29.

[2]– أسماء عدانكة، السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011، ص15.

أ/ تحديد الأهداف التي تسعى السلطات العامة إلى تحقيقها، حيث جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهدافها.

ب/ وضع تدرج بين الأهداف، ذلك أن بعض الأهداف تكون غير منسجمة مع بعضها، فخفض معدل الربح يمكن أن يساعد في تقليل من الفوارق، ولكنه يمكن أن يؤدي إلى أزمة في نظام يكون فيه الربح هو أساس الاستثمار مما يؤدي إلى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.[1]

ج/ تحليل الارتباط بين الأهداف، حيث أنه عند وضع التدرج بين الأهداف لا يمكن وضع نموذج اقتصادي يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الأساسية.

د/ اختبار الوسائل، حيث ترتبط الوسيلة المختارة بالغايات المجسدة في الأهداف وتتكون هذه الوسائل من فروع السياسة الاقتصادية والتي من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية.[2]

3. أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن التمييز بين الأنواع التالية للسياسة الاقتصادية[3]:

1.3 سياسة الضبط:

تتعلق سياسة الضبط بالمحافظة على التوازن العام يخفض التضخم، المحافظة على التوازن ميزان المدفوعات، استقرار العملة، البحث عن التوظيف الشامل.

2.3 سياسة الإنعاش:

يهدف الإنعاش إلى إعادة الألة الاقتصادية، مستخدما العجز الموازيني، حفر الاستثمار، الأجور والاستهلاك تسهيلات القروض...الخ، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي.

---

[1]– وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية) ، الطبعة الاولى ,مكتبة حسين العصرية لبنان بيروت، ص75.

[2]– عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 30.

[3] – أحمد رمضان نعمة الله، مُحَمَّد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص: 50.

3.3 سياسة الانكماش:

وهي سياسة تهدف إلى تقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق وسائل تقليدية مثل الاقتطاعات الاجبارية على الدخل، تجميد الأجور، مراقبة الكتلة النقدية، وتؤدي هذه السياسة في العادة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

4.3 سياسة التوقف ثم الذهاب:

وهي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتذبذب المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي .

5.3 سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي

وتعبر عن سياسة اقتصادية تهدف إلى تكييف الجهاز الصناعي مع تطور الطلب العالمي، وتتميز بإعطاء الأولوية للقطاعات المصدرة، تفضيل التوازن الخارجي كعامل محفز للنشاط الاقتصادي والتشغيل.

4. أهداف السياسة الاقتصادية:

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة، وغايتها في النهاية تحقيق الرفاهية العامة، إلا أنه تقليديا جرى العرف على تلخيص هذه الأهداف ضمن أربعة تعرف بالمربع السحري لكالدورKALDOR.

الشكل رقم (01-01): المربع السحري لكالدور

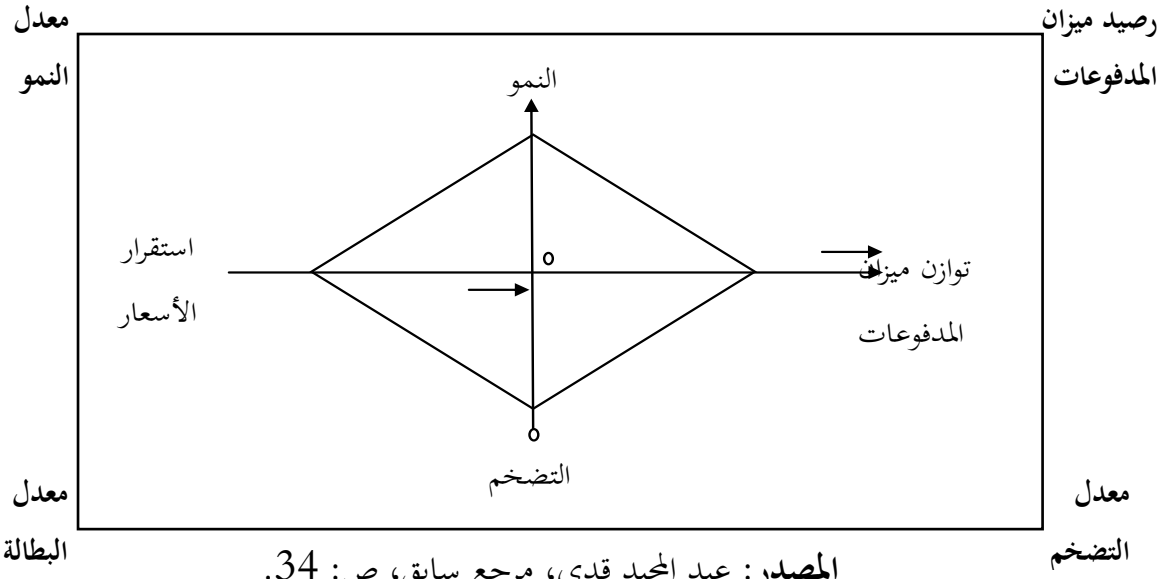

المصدر: عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 34.

1.4 البحث عن النمو الاقتصادي:

وهو الهدف الأكثر عمومية، حيث يتعلق بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل، ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو.[1]

2.4 البحث عن التشغيل الكامل:

يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، إلا أن التشغيل بمفهومه الواسع ينصرف الى الاستعمال الكامل لكل عوامل الإنتاج والتي من بينها طبعا العمل .

3.4 البحث عن التوازن الخارجي:

وهو توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد القومي اتجاه باقي الاقتصاديات، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات، الذي يعبر في الغالب عن حالة عجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الاقتصادية.[2]

4.4 التحكم في التضخم:

إن عدم التحكم في معدل التضخم يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى، المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخما زاحفا إذ لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامع، كون التضخم يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة الوطنية وبالتالي فقدان ثقة الأعوان الاقتصاديين في كل التدابير المتخذة في إطار السياسة الاقتصادية.[3]

---

[1]- بوهزة محمد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، 2009 -2010، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: تقديم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 03 – 04 مارس 2010، ص: 19.

[2]- وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص: 89.

[3]- عبد المجيد قدي،مرجع سابق، ص: 46.

المطلب الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية والتي لابد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة.

وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموما على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكننا من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة تساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة ويجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد الأدوات السياسة الاقتصادية دفعة واحدة، ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهو ما يبينه الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (02– 01): هيكل السياسة الاقتصادية

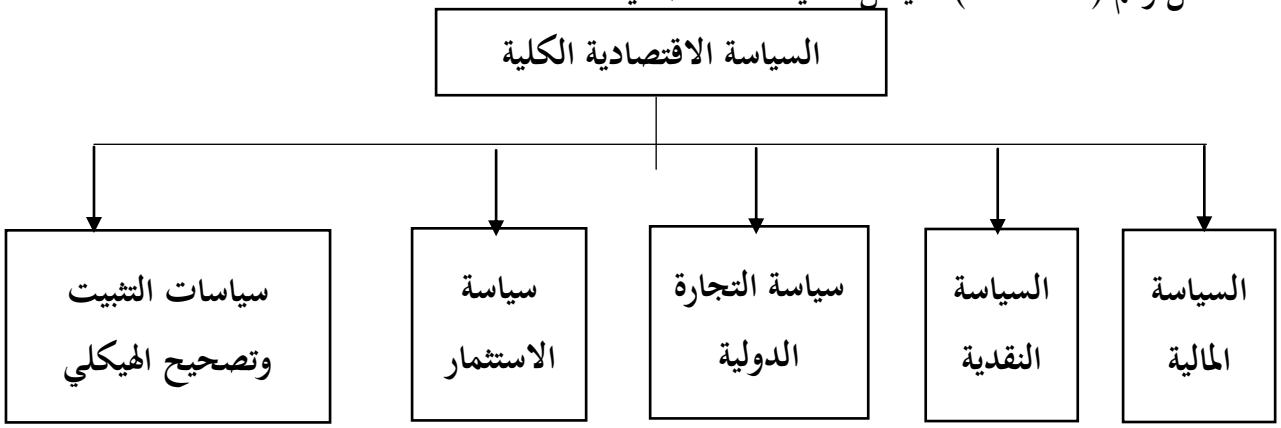

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، 2003، ص31.

[1]– وليد عبد الحميد عايب ، مرجع سابق، ص ص: 75-76.

ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى مجموعتين رئيسيتين:

- أدوات السياسة النقدية؛
- أدوات السياسة المالية؛

ومن الملاحظ أن المعنى الواسع السياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني.

1. السياسة المالية والسياسة النقدية:

هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وحسب اعتقادهم فإن النمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين يرى الكنزيون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، وفي كلتا الحالتين فإنه لابد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

2. السياسة التجارية:

تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في المجال تجارتها مع الخارجية.[1] قصد تحقيق أهداف معينة محددة سابقا يتضح آن السياسة التجارية كأي سياسة عموما لها بعدان: الأول يتمثل في الأهداف التي تعمل السياسة على تحقيقها, في حين الثاني يتجسد في الأدوات التي تستخدمها هذه السياسة لتحقيق أهداف معينة, وهناك أهداف كثيرة للسياسة التجارية أهمها:

- تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة
- تحقيق توازن ميزان المدفوعات
- بالإضافة إلى توزيع الدخل القومي وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية,
- الحد من التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطن.

[1]- أسماء عدانكة، مرجع سابق، ص ص: 28-29.

-وحتى تستطيع السياسة التجارية تحقيق هذه الأهداف تعتمد على حزمة من الأدوات والتي تتمثل في كل الوسائل المباشرة مثل: الرقابة على الصرف, اتفاقيات التجارة والدفع, الإعانات, نظام الحصص, ترخيص الاستيراد, الرسوم الجمركية.

المطلب الثالث: أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية والفاعلون فيها[1]

لكي يستطيع راسم السياسة الاقتصادية إنجاز عمله في إعداد السياسة بكفاءة لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق غايته.

1 أسلوب إعداد سياسة اقتصادية

هناك خطوات عديدة يجب أن تتبع بالنسبة للسياسة الاقتصادية وهذه الخطوات هي:

1.1 تحديد الهدف:

عند وضع سياسة اقتصادية فلا بد أن يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكلة بدوره يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

2.1 تحديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، فمثلا يمكن أن يحارب التضخم بأحد الأساليب:

أ. اتباع سياسة ضريبية تتناول الدخول فتمتص قسما من النقد الفائض التداول في أيدي الأفراد والمؤسسات.

ب. تقليص الاتفاق الحكومي.

ج. تجميد الأجور والرواتب.

[1] – إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص: 48، 49.

د. إنقاص عرض النقد عن طريق تقييد الإقراض المصرفي بهدف تقليص الإنفاق الخاص وتخفيض الطلب على السلع والخدمات لمنع الأسعار من التزايد.[1]

3.1 تحليل دقيق لكل من السياسات البديلة:

يجب أن ندرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق عن التضخم يجد الاقتصادي عددا من النظريات تشرح له ماذا يحدث في الاقتصاد عندما تزداد الضرائب أو يقلص الإقراض المصرفي أو الانفاق الحكومي أو يمثل الأجور والأسعار وعن طريق هذه المعرفة يختار من بين الحلول المقترحة الحل الذي برأيه هو أفضل الحلول.

4.1 مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقسيم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

2 الفاعلون في السياسة الاقتصادية

إذا كانت السياسة الاقتصادية تعبر عن تصرفات السلطات العمومية في مجال الاقتصادي بشكل واع وهادف، فإن هذا لا يعني أن التدابير المتخذة تتم من قبل جهة واحدة بل هناك عدد من السلطات الاقتصادية التي تتدخل في إتخاذ القرارات[2].

1.2 البنك المركزي:

وهو سلطة نقدية يتخذ التدابير المتعلقة بالمجال النقدي وتختلف درجة انفراده باتخاذ القرار تبعا لدرجة الاستقلالية التي يتمتع بها.[3]

[1]- اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص ص 48-49.

[2]- عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص: 51.

2.2 المجموعات الجهوية والمحلية:

ولها دور متغير بحسب قوتها ودرجة لا مركزية السلطة، وهي عبارة عن وحدات مؤسسية مستقلة بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح التي تسيطر عليها الحكومة وتحولها بصورة رئيسية.

3.2 الجمعيات المهنية المنظمة:

وتتكون في العادة من نقابة أرباب العمل، الغرف التجارية والصناعية...الخ، تكون دائما قادرة على اتخاذ قرارات مستقلة في شكل لوائح تؤثر على القرارات الخاصة، بل أحيانا تلعب دور السلطة المضادة بممارستها الضغوط على السلطات العمومية.

4.2 الحكومة المركزية:

وتتكون من الوحدة أو الوحدات المؤسسية بالإضافة إلى المؤسسات غير الهادفة للربح إذن هي تتولى مسؤولية توفير السلع والخدمات للمجتمع وإعادة توزيع الدخل والثروة بواسطة التمويل، وتكون السياسة الاقتصادية ذات مصداقية إذ كان الأعوان الاقتصاديون مطمئنين إلى أن الحكومة المركزية لا تتراجع في الاختبارات المعلن عنها ومن هنا ينخرط الأعوان لتحقيق الأهداف المعلنة ويكيفون توقفاتهن حسب القيود الملزمة من قبل السلطات المركزية[1].

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص:52.

المبحث الثاني: عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة بجانب السياسات أخرى كالسياسة المالية والتجارية وغيرها من السياسات الأخرى بغرض التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على المتغيرات المحورية لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والإنتاج والدخل.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية أهدافها أنواعها.

لقد نشب هناك اختلاف في تعريف السياسة النقدية،إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها ،ولهذا سنكتفي ببعض المفاهيم لهذه السياسة

1. مفهوم السياسة النقدية:

عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعاملات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.[1]

يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والقضاء على البطالة وتحقيق التوازن المدفوعات والمحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار.[2]

نقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية للهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتكون الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو في كمية وسائل الدفع بما يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة.

---

[1]- محمد ضي القطابري، دور السياسة النقدية في استقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، أردن، 2001م، ص: 18.

[2]- بوفاسة سليمان، أساسيات في اقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعة، الساحة المركزية، بن عكنون، 2018، ص: 07.

يتضح لنا من هذه التعاريف أن السياسة النقدية تعبر عن مجموعة الإجراءات التي تسمح للدولة بالتحكم في كمية النقود، فيمكنا أحداث توسع نقدي في أوقات الكساد بتخفيض معدل الفائدة وتنشيط الاستثمار ومن ثم الطلب الكلي، والعكس في حالة التضخم حيث تلتزم الحكومة بسياسة نقدية تقشفية، فيقل العرض النقدي ويرتفع معدل الفائدة ليقل بذلك الاستثمار ومنه الطلب الكلي وبذلك تتحقق أهداف السياسة الاقتصادية.

2. أهداف السياسة النقدية:

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهدافا معينة من أهمها:

– استقرار المستوى العام للأسعار أي تحقيق الاستقرار النقدي داخليا وخارجيا.

–تحقيق التنمية الاقتصادية، أي توجيه السياسة الاستراتيجية والاقتصادية العامة للدولة إذ أنها تتحكم في حجم وسائل الدفع من حيث تأثيرها على حجم الائتمان وعلى سعر الفائدة وبالتالي على الاستثمار ونمو.

–تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية المصرفية من خلال تقوية موقف السياسة النقدية يقوي مركز السلطة النقدية ويتم القرارات المناسبة بمعزل عن أي سلطة أخرى، وهناك هدف تقوية البنك المركزي وتحقيق الاستقلالية سلطة نقدية هو أحد أهم الأهداف لدى سلطة النقدية التي تسعى لتحقيقها.[1]

–التوازن في ميزان المدفوعات أي تعالج السياسة النقدية الخلل الذي قد يطرأ عليه من فائض أو عجز وذلك عن طريق تخفيض معدلات الفائدة في الدول التي ميزان مدفوعاتها في حالة فائض وخاصة الدول المتخلفة.

[1]– عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص: 97.

-المساهمة في تخفيض هدف التوظيف الكامل وتشترك في ذلك مع السياسة المالية، وتقوم على زيادة عرض النقود المعروض النقدي، في حالة البطالة والكساد ولتزيد عن الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.[1]

3. أنواع السياسة النقدية

هناك نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدولة، وتستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى، وفي ظل ظروف معينة وهذه السياسة هي:

1.3 السياسة الانكماشية:

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تعقيديةتقيد الائتمان وتقليص كمية النقود المتداولة في المجتمع ورفع معدل الفائدة ومن ثم محاربة ارتفاع الأسعار، بالتالي محاربة التضخم، إذ تتبع هذه السياسة من قبل الدول التي يكون اقتصادها بظاهرة التضخم والهدف منها هو تخفيف حجم السيولة المتداولة في السوق.[2]

2.3 السياسة التضخمية (التوسيعية):

تستخدم في حالة وجود ركود، وتتمثل هذه السياسة في زيادة العوض النقدي من خلال قيام البنوك المركزية إما بتخفيض سعر الخصم أو تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول مشتريا في سوق الأوراق المالية هذه الأدوات تزيد من العرض النقدي داخل الاقتصاد.[3]

[1]- مفيد عبد اللاوي، محاضرات في اقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزاور، دون طبعة، الوادي، 2007، ص: 63.

[2]- موساوي أمال، فاطمة، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2000، 2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 6، الجزائر، 2018، ص: 153.

[3]- جميلة وجدي، رودي نعمة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية –حالة البرازيل خلال فترة (2000-2017)، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، المجلد 05، العدد 10، 2019، ص: 103.

المطلب الثاني: أدوات ومحددات السياسة النقدية

1. الرقابة الكمية (غير مباشرة):

وتسمى أيضا بأدوات الرقابة الفنية غير مباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في البنوك التجارية، وهي وسائل كمية كونها تهدف إلى الرقابة على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام، وتتألف من ثلاث وسائل هي:[1]

1.1 سعر إعادة الخصم :

هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما بعيد من أوراق مالية تجارية (كالكمبيلات مثلا) التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال في حالة حاجتها للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى.

عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم فإن ذلك يعني ضمنيا رفع كلفة حصول البنوك على الأموال بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار الفائدة الاقتراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، بالتالي تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الاقتراض لعملائها.[2]

2.1 عمليات السوق المفتوحة:

والمقصود بالسوق المفتوحة هنا البيع والشراء في السوق المالي للسندات وهذه العمليات التي يقوم البنك المركزي تتوقف على هدفه من حيث كمية النقود في سوق فإذا كان هدفه زيادة كمية النقود في السوق وتداولها فإنه يعمد عمليات شراء لكي يضخ في السوق نقود وإذا كان هدفه العكس فإنه يعمد إلى عمليات البيع حيث يبيع سندات ليسحب من السوق كميات من النقود وذلك من خلال اتباع

[1] – حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، طبعة الثانية، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع بلد عمان، الأردن، 2015، ص:18.

[2] – مُحَمَّد إدريس السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص: 19.

أساليب مشجعة في حالتي شراء والبيع يرغب المشتري في شراء ويرغب البائع في بيع في حالتين المذكورتين في هذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط كي تكون ذات فعالية.

3.1 نسبة الاحتياطي الإلزامي:

يقوم البنك المركزي بغرض نسبة معينة على البنوك التجارية تلتزم الاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون الحصول على أية فوائد لقاء، هذه العملية والقصد من فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي هو توسيع أو الحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النفوذ.

إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسيعية لإنعاش الاقتصاد في حال وجود ركود اقتصادي أو توقع حدوثه يقوم بتخفيض الاحتياطي الإلزامي مما يمنح البنوك قدرة أكبر على القيام بعمليات الاقتراض مما يؤدي إلى تدوير عجلة الاقتصاد.

في حالة أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشة لمواجهة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الالتزامي مما يحد من قدرة البنوك على الأقراض وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي على النقود والائتمان ويقلل من حجم النقد ويساعد على مكافحة التضخم.[1]

2. أدوات النوعية للسياسة النقدية:

1.2 تأطير الائتمان:

بموجب هذا النوع من الرقابة (control) يجري تنظيم الائتمان للأغراض التي يقوم من أجلها القرض، وذلك عن طريق قواعد وإجراءات معينة، إذ يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات والقواعد الخاصة بتحديد مدة سداد الأقساط الواجب دفعها، وغالبا ما يفرض البنك نسب قصوى ودنيا محدد لسعر الفائدة كجزء مهم في هذا الصدد، إذ إن البنك لن يترك الأمر مفتوحا للبنوك التجارية للتصرف بحرية الحصول على هذه القروض إذ يضع تعليمات وقواعد من نشأتها الحد من عدد مرات ما تلجأ إليه تلك البنوك في الحصول على الائتمان المخصوم بهدف حسن استخدامها أو مواجهتها من قبل السلطة النقدية بزيادة تكلفتها، الأمر الذي بموجبه يتم تخفيض الطلب على النقود.[2]

[1]- محمد العربي ساكر، محاضرات في اقتصاد الكلي مطابع الدار الهندسة والفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص: 115.

[2]- حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

2.2 اقناع الأدبي:

يقوم البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية، وذلك بعد التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأت أن في ذلك خطر على الاقتصاد، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكال مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك الأعضاء بالامتناع عن قبول أوراق معينة أو عدم الاقتراض لمشروعات معينة، كما نأخذ تحذير بعد قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية أو عدم تقديم الأموال المطلوبة.

يتوقف مدى نجاح السياسة علي:

– مدى أهمية البنك المركزي بالنسبة للبنوك الأخرى.

– مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.[1]

3.2 تخصيص التمويل:

وذلك من خلال ضمان البنك المركزي للتوزيع الهادف للأموال المقرضة وتوجيهها وفق خطة الدولة التي تحدد الأولويات كتوجيه الأموال إلى القطاعات ذات الأولوية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

4.2 تنظيم القروض الاستهلاكية:

وذلك بوضع حد أقصى من طرف البنك المركزي للبنوك التجارية وذلك للأموال التي تستخدمها هذه الأخيرة في شراء السلع الاستهلاكية، أو بتحديد مدى قصوى للمبيعات المؤجلة من أحل تخفيض عدد الأقساط والرفع من قيمة القسط.

5.2 السقوف التمويلية:

تعمل هذه السياسة على حد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له، وذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ قيمة التجاوز لدى البنك المركزي أو تفرض عليه غرامه مناسبة حسب تقدير السلطة النقدية.[2]

[1]– مخلوف ساقة، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012، ص: 36.

[2]– أسماء عدانكة، مرجع سبق ذكره، ص:53.

6.2 التعليمية والأوامر:

يعطي قانون البنك المركزي الحق في إصدار تعليمات أوامر مباشرة سواء لأحد البنوك على انفراد أو البنوك التجارية عموما بخصوص ما ينبغي عليها ممارسته من نشاط في مجال الإقراض والاستثمار بحيث يكون هذه التعليمات والأوامر ملزمة وليست اختيارية.

3. محددات السياسة النقدية:

تحدد السياسة النقدية بمجموعة من الصعوبات التي من شأنها التقليل من فاعليتها والتي يمكن إجمالها بالمحددات الآتية:

1.3 الفجوات الزمنية المرتبطة بالسياسة النقدية:

إذا كانت السياسة النقدية تقدم إسهاما فاعلا من وجهة نظر البعض من الاقتصاديين، فإنها يمكن أن تسبب تشوهات كبيرة سواء الطريقة التي تتفاعل فيها مع الاقتصاد أم في الأهمية النسبية لها على تأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، أو قد تكون محققة للاستقرار بسبب الفجوات الزمنية المرتبطة بها إذ أن عملية اتخاذ القرارات عادة ما تواجه حالة عدم التأكد وبالتالي تسبب فجوات زمنية أو تختلف زمني بين ما يحصل عليه فعلا وما يجب الحصول عليه، إذ يرى أصحاب النظرية النقدية، أمثال (فريدمان، بروتر...الخ) وجود فجوات بين قرارات التنفيذ في السياسة النقدية يصعب من خلالها توقيف الحوافز والتحكم بحجم الكتلة النقدية بشكل دقيق، لذلك فإن استخدام سياسة نقدية نشطة كثير ما يؤدي إلى حدوث أخطاء ينجم عنها تقلبات في دورات الأعمال أشمل من ذلك التي يمكن حدوثها في حالة عدم استجابة البنك المركزي ببساطة للصدمات الخارجية، ويمكن تقسيم هذه الفجوات إلى ثلاثة وهي:

أ. **فجوة الإدراك:** وهي المدة بين الوقت ظهور الحاجة إلى العمل بالسياسة النقدية ووقت إدراك الحاجة إلى العمل بها.[1]

[1]- حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، مرجع سابق، ص: 85.

ب. فجوة الإنجاز: هي المدة وقت إدراك الحاجة إلى العمل بالسياسة النقدية ووقت التغيير الفعلي للسياسة النقدية، وعادة ما تكون قصيرة بالنسبة للسياسة النقدية إلى السياسة المالية.[1]

ج. فجوة الاستجابة: وهي الفترة التي تقع بين التغيير الفعلي للسياسة النقدية ووقت تأثيره فعليا على الاقتصاد، وعادة ما تكون طويلة نسبيا بالقياس إلى السياسة المالية.[2]

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية وآثارها

1. فعالية السياسة النقدية[3]:

ومعنى الفعالية أن تكون الأدوات قادرة على نقل آثار السياسة بسرعة وفعالية لكافة أركان النظام المالي والمصرفي القومي ككل، وتعني أيضا ضرورة صياغة هذه الأدوات بصورة تمكن من تجنب حدوث أي اضطراب أو تشويه بعملية الوساطة المالية أو تجزئة للسوق أو توزيع غير كفء للموارد.

إن وسائل السياسة النقدية التي يتخذها البنك المركزي تختلف في فعاليتها ودرجة تأثيرها على عمل الاقتصاد وتطوره تبعا لدرجة تطور الاقتصاد، ودرجة الأسواق ودرجة تطور المؤسسات النقدية المالية، ودراسة فعالية السياسة النقدية تتطلب بحث كيفية تأثير

هذه السياسة في متغيرات الحقيقية والاسمية ومن خلال ما يعرف بقنوات انتقال أثر السياسة النقدية وهو ما يسمى بميكانيزم (آلية) انتقال أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي والتي تعني عملية انتقال أثر قرارات السياسة النقدية عن تلك القنوات المختلفة وصولا إلى الهدف وهو عادة الناتج الحقيقي أو معدل التضخم.

2. آثار السياسة النقدية:

تنتقل آثار السياسة النقدية إلى عدد من القنوات إثر تطبيق إجراءات السلطة النقدية سياستها وصولا للأهداف النهائية ويمكن تصور أربع قنوات رئيسية للانتقال وهي: "**سعر الفائدة–سعر الصرف–أسعار**

---

[1] – كاظم الحيكاني، مرجع سابق ، ص: 85.

[2] – المرجع نفسه، ص: 85.

[3] – بوحركات بوعلام، أثر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2010-2011، ص: 42.

السندات المالية الأخرى–الانتماء الصرفي–وفيما يأتي بيان لتلك القنوات.

1–قناة سعر الفائدة :

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، فعندما تتبع السلطة النقدية السياسية انكماشية يؤدي إلى "انخفاض عرض النقود " مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الفائدة الاسمي في ظل الفرضية الكنزية لجمود الأسعار في الفترة القصيرة، فإن سعر الفائدة الحقيقي يرتفع مما يرفع تكلفة رأس المال وبالتالي يحد من الطلب على الإستثمار في قطاع الإنتاج ويعيق النمو ويمكن أن نتخيل الحالة العكسية في حالة إتباع السلطة النقدية لسياسة توسعية. وفي هذا الشأن يشير **تايلور**[1]" ألا أن مرونة إنفاق القطاع العائلي بالنسبة لسعر الفائدة الحقيقي مرتفعة نسبيا ولهذا فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يضعف من الطلب على كل من السلع المعمرة والاستثمار في العقارات وغيرها،وبالتالي يحد من النمو وبالعكس".

2–قناة سعر الصرف:

تؤثر قناة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي عن طريق تأثير على كل من حجم التجارة الخارجية والميزان الجاري في ميزان المدفوعات وكذلك من خلال تأثيرها على الاستثمار الخارجي وتدفق رؤوس الأموال بين الاقتصاديين المحلي والخارجي ويحظى سعر الصرف بأهمية خاصة من قبل العديد من البلدان ضمن سياستها النقدية،ففي البلدان النامية يستخدم عدد كبير منها سياسة الصرف ضمن برامجهم الإصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات وكذلك تستخدم البلدان المتقدمة وعدد من البلدان النامية تلك السياسات إلى جانب سعر الفائدة في محاولات الاستقطاب الاستثمار الأجنبي.[2]

[1]– علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية للبلدان العربية، (نظرية والتطبيق)،صندوق النقد العربي، معه السياسات الاقتصادية،مؤسسة أكسبرس للطباعة، العدد 2، أبو ظبي،1996، ص: 60.

[2]– جليل شعبان حمد: أسعار الصرف في الأقطار النامية الأهداف والسياسات،كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ،جامعة البصرة، 1999، ص ص: 2–4.

3-قناة أسعار السندات المحلية :

وتنتقل آثار هذه السياسة من خلال قناتين رئيسيتين ،الأولى تمثل "قناة توبن للاستثمار" والتي تعتمد على مايسمى بمؤشر توبن للاستثمار "والثانية قناة أثر الثورة على الاستهلاك.

فبالنسبة للقناة الأولى يؤدي إتباع سياسة نقدية انكماشية إلى انخفاض عرض النقود وبالتالي انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية لأن انخفاض عرض النقود يزيد من نسبة الأوراق المالية ويقلل نسبة الأرصدة النقدية في المحفظة الاستثمارية التي بحوزة الجمهور،لذا يليها انخفاض في حجم الاستثمار ثم في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة للقناة الثانية فينتقل أثر السياسة النقدية من خلال أسعار الأوراق المالية أيضا، إذ يؤدي انخفاض تلك الأوراق نتيجة انخفاض عرض النقود إلى انخفاض قيمة الثروة التي بحوزة الجمهور وبما أن الاستهلاك الخاص يرتبط مباشرة بحجم الثروة فإن هذا الانخفاض يؤدي إلى الحد من الاستهلاك ويؤدي هذا الأخير إلى انخفاض النمو في الإنتاج.[1]

4-قناة الائتمان المصرفي:

تنتقل أثر هذه القناة من خلال قناتين رئيسيتين :الأولى قناة الإقراض المصرفي والثانية قناة الميزانيات المنشأة الأعمال،ففي الأولى يؤدي انخفاض في عرض النقود إلى انخفاض حجم الودائع في البنوك وبالتالي انخفاض فيحجم الائتمان المصرفي .

اما القناة الثانية فهي تعمل من خلال الزيادة في المخاطر وذلك غن انخفاض عرض النقود من شانه إن يخفض صافي القيمة الشركات والضمانات التي يقدمونها عند الإقراض، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الفائدة الذي يخفض التدفق النقدي لتلك الشركات،مما يزيد من مخاطر إقراضها، وبالتالي يدفع البنوك على عدم تقديم الائتمان المصرفي لها خاصة الصغيرة منها،مما يحد من الاستثمار القطاع الخاص ونمو الناتج فيه.

[1]- علي توفيق صادق، مرجع سابق، ص: 63.

المبحث الثالث: عموميات حول السياسة المالية.

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي سواء الدول المتقدمة أو النامية، إن تقدم الدولة من خلال هذه السياسة بالإضافة إلى سياسات أخرى، يتحقق الأهداف الاقتصادية المنشودة (النمو، الاستقرار، التوظيف...الخ)

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، أنواعها وأهدافها.

لقد اشتق مصطلح السياسة المالية من الكلمة الفرنسية "fix" وتعني حافظة النقود ويزخر الفكر المالي بتعريفات مختلفة للسياسة المالية حيث عرفها البعض على أنها مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والإنفاق الحكومي بقصد تحقيق أهداف معينة.

1. مفهوم السياسة المالية:

السياسة المالية هي تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد الضرورية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية المالية والإمكانيات المالية المتوفرة في المؤسسة[1]، كما يعرفها البعض على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة بما يتصل بنفقاتها وإيراداتها، وبما أن الدول جميعا اتجهت إلى التدخل في المجالات الاقتصادية بشكل أكبر رغم اختلاف درجة هذا التدخل من دولة إلى أخرى حيث يزيد في الدول الاشتراكية ويقل عنه في الدول الرأسمالية لذلك تبرز أهمية إجراءات الدولة المتصلة بنشاطاتها المختلفة التي تتطلب وجود نفقات أو إيرادات لدولة، تتزايد في حجمها وفي أهميتها مع تزايد هذه النشاطات[2]، ويعرفها البعض الآخر على أنها اعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام من أجل تحقيق مستوى مرتفع من الدخل الكلي ولمنع حدوث التضخم الاقتصادي، أي استخدام بعض السياسات الحكومية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية، كما تهتم

1- بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، لأردن، 2008، ص: 80.

2- فليح حسن خلق، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006، ص: 260.

السياسة المالية بدراسة الوجه والمسائل المالية المتعلقة بالأنشطة الحكومية من نفقات وإيرادات وميزانية دولة وقيامها بالاقتراض العام، كل ذلك من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات.[1]

2. أنواع السياسة المالية:

ونميز نوعين من السياسة المالية

أ. السياسة المالية ذات الاتجاه التوسيعي:

وهنا تستطيع الدولة زيادة حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة عن طريق زيادة حجم نفقاتها، وصفة غير مباشرة عن طريق تخفيض حجم الضرائب على الاستهلاك لتشجيع الإنفاق الاستثماري.

ب. السياسة المالية ذات الاتجاه الانكماشي:

وهنا تقوم الدولة بتخفيض حجم الإنفاق الكلي بصفة مباشرة من خلال خفض حجم نفقاتها، وبطريقة غير مباشرة من خلال رفع حجم الضرائب على الاستهلاك بهدف تخفيض الإنفاق الاستهلاكي[2].

3. أهداف السياسة المالية:

أصبح من الضروري بعد إتباع دور الدولة في النشاط الاقتصادي أن تعمل على أن يتناسق نشاطها مع نشاط الأفراد، وينسجم معه، وتوحد الأهداف والجهود ولا تتعارض أو تتناقض، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الاقتصاد القومي وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

[1]- محمود حسين الوادي، ابراهيم مُحَمَّد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى والثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010-2013، ص: 323.

[2]- هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، السياسات الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي.. الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 03- 04 فيفري 2004، ص: 02.

1.3 التوازن المالي:

ويقصد به ضرورة اتساع النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلاءم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة ويلاءم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث العدالة التوزيع ومواعيد الجباية والاقتصاد، وما إلى ذلك وأيضا استخدام قروض لأغراض إنتاجية.[1]

2.3 التوازن الاقتصادي:

بمعنى الوصول إلى حجم الأمثل للإنتاج، وهذا يعني أنه يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع العام والخاص للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن البخل المباشر، وأن يقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك.[2]

3.3 التوازن الاجتماعي:

بمعنى أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضه العدالة الاجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف يتحسن طرق التوزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد توزيعا أقرب إلى العدالة (أو المساواة) ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.

4.3 التوازن العام:

ويقصد به التوازن بين مجموع الإنفاق القومي إنفاقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة، وبين مجموع الناتج القومي بأسعار ثابتة في مستوى يسمع بتشغيل جميع عناصر

[1]- ساكر محمد العربي، مرجع السابق، ص: 118.

[2]- عبد مجيد عبد المطلب، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص ص: 42-45.

الإنتاج المتاحة، حيث تلجأ الدولة إلى استخدام أدوات كثيرة ومتنوعة للوصول إلى أهداف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشاريع وغيرها.[1]

المطلب الثاني: أدوات السياسة المالية ومحدداتها

تستطيع الدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وتؤثر على متغيرات الاقتصادية مباشرة، ويمتد هذا التأثير إلى محددات التوازن الكلي مستخدمة في ذلك سياستها المالية.

1. أدوات السياسة المالية:

هناك نوعان من أدوات السياسة المالية هما:

أ. الأدوات التلقائية: حيث تقوم بتحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة ذاتية دون تدخل مباشر من الحكومة.

ب. الأدوات المقصودة: وهي التي يحتاج إلى التدخل من قبل واضعي أو راسمي السياسات الاقتصادية[2].

ويشمل النوع الأول من الأدوات التلقائية للسياسة المالية ما يلي:

-الضرائب التصاعدية وهي التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض بانخفاضه.

-المدفوعات التحويلية من الحكومة إلى القطاع العائلي في شكل إعانات ومساعدات.

-سياسة الدعم وتشمل دعم القطاع المزارعين خاصة.

أما الأدوات المقصودة للسياسة المالية والتي تتطلب دخول الحكومة في نشاطات معينة من أجل تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية وتتمثل فيما يلي:

أ.الإنفاق العام والضرائب:

حيث يعتبر الإنفاق العام والضرائب سياستان متلازمتان بحيث أنه في حال وجود التضخم تزيد الحكومة معدلات الضرائب أو تخفيض معدلات الإنفاق أو كلاهما معا، والعكس تماما في حالة الكساد

1-عبد المطلب المجيد، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص45

2- محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص313 -314.

تزيد الدولة من الإنفاق الحكومي أو تخفض معدلات الضرائب أو كلاهما معا.

ب.الموازنة العامة:

ويقصد بها موازنة الدولة بين إيراداتها ونفقاتها بهدف التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الدولة الانفاق في حالة الانكماش، وتخفضه في حالة التضخم، فتحقق الموازنة عجزا في حالة كساد وفائضا في حالة التضخم.

ج.الدين العام (الاقتراض):

وهي الأموال التي تقترضها الدولة من المواطنين مقابل أسعار فوائد مرتفعة تكون في العادة أعلى من السعر السائد، أو من المصارف حيث تقترض الدولة من البنوك التجارية، عن طريق دخول البنك المركزي كمثل للدولة إلى السوق المالي بائعا للسندات الحكومية.

2. محددات السياسة المالية:

تتوقف السياسة المالية في أي دولة على محددات نذكرها:

1.2 مستوى الوعي الضريبي في البلد وجود جهاز إداري كفء:

حيث تعتمد الدولة في إيراداتها العامة على الضرائب، وتتناسب هذه الأخيرة طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي، كما تعتمد الضرائب إضافة إلى الطاقة الضريبية، على كفاية الجهاز الإداري المكلف بالجباية، الذي يلعب دورا هاما في ترسيخ الوعي الضريبي لدى الفرد، مع ضرورة تمكنه من اكتشاف حالات التهرب الضريبي، المعاقبة عليها.

2.2 مدى تقدم السياسات العامة وكفاءاتها:

لا شك أن المؤسسة العامة هي المنفذ المباشر للنفقات المسطرة بالميزانية العامة، ويشترط من أجل أدائها الحسن أن تكون في المستوى المطلوب من حيث الكفاءة والنزاهة والأهلية، وهو ما يراعى في عملية التخطيط للسياسة المالية[1].

[1]- إسماعيل عبد الرحمان حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص ص 193، 194.

3.2 وجود سوق مالي:

وتبين لنا أن السوق المالي توفر مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية والنقدية، من هنا إن وجود السوق المالي المنظم لبلد لا يوحد فيه سوق مالي.

4.2 وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية:

إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الفعال الذي يقع في قمته البنك المركزي ويشمل جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أو متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد على الجهاز المصرفي لأنها تنفذ عبر هذا الجهاز وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدر الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب الثالث:علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

نظرا لأهمية كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي ارتأينا تخصيص هذا المطلب لدراسة علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.

1-السياسة المالية والسياسة النقدية معا.

إن هناك تكاملا هاما وقويا مابين السياستين لتحقيق الأهداف اقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يقوم هذا ارتباط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة من جهة كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغييرها من جهة أخرى بالإضافة إلى ذلك تأثيرها بطريقة تمويل فائض،ويترتب على ذلك بالضرورة لوجود تنسيق مابين السياسيتين لتحقيق الأهداف وبكفاءة عالية مما يقتضي بالضرورة استخدام مزيج من السياستين معا؛ولأن عمليات المالية النقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة ,فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمرا ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضهما بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة ,ويشدد على ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات,فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي, عندما يكون الاقتصاد يعمل على ظروف اقل من مستوى التوظيف الكامل في هذه الحالة

لابد أن تجعل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث يضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة وإلا أدى ذلك إلى إنخفاض حجم استثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية.[1]

2-مزج السياسة المالية بالسياسة النقدية.

تتشابه كل من الساسة المالية والسياسة النقدية في كون أنهما ترفعان من مستوى الدخل في حالة التوسع وتخفضانه في حالة الانكماش وتختلفان في كون أن كلاهما يؤدي إلى هيكل طلب مختلف يمكن أن يوضح ذلك باستخدام نموذج كما ففي الشكل التالي:

الشكل رقم (03- 01):مزيج السياسة المالية والنقدية:

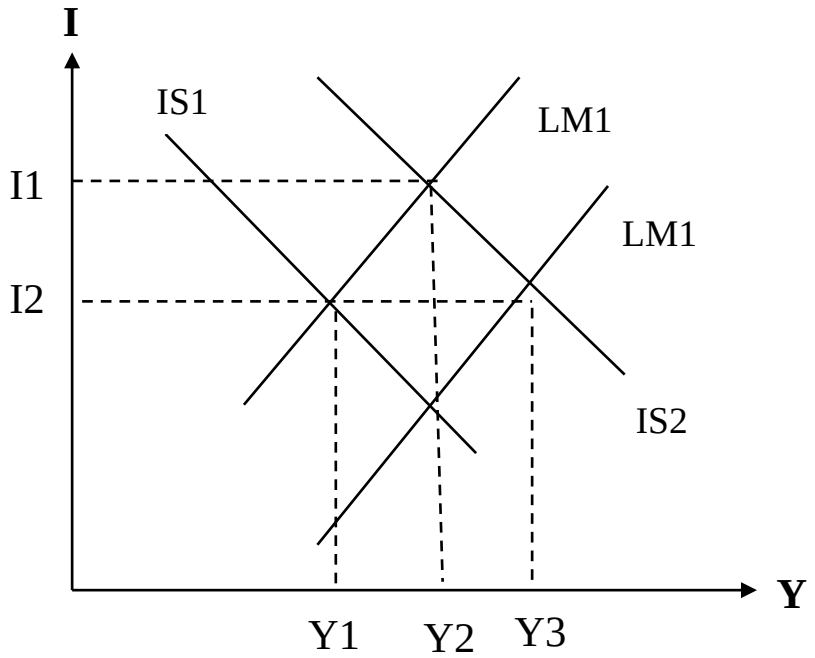

المصدر:علاش أحمد، دروس وتمارين في التحليل الكلي،بدون طبعة،دار هومه، الجزائر، 2012، ص151.

إذا أرادت الحكومة أن تنتقل من مستوى الدخل y0 إلى y1فلها خيار بين الوصول إلى ذلك

1-إما تبني سياسة مالية توسعية (انتقال منحنى Is من مستوى isoإلى مستوى iso عن طريق زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب ،أو الإثنين معا والنتيجة المتحصل عليها دخل أعلى وسعر فائدة

[1] - عباس كاظم الدعمي, مرجع سبق ذكره, ص: 95.

أكبر(11Kyi) يؤدي هذا الأخير إلى تقليص الاستهلاك والاستثمار وينتج عن ذلك هيكل طلب كلي جديد تكون فيه حصة الإنفاق العام أكبر مما كانت حصة الإنفاق الخاصة تصبح أقل.

2-أو تبني سياسة نقدية توسيعية (إنتقال منحنى lm إلى مستوى lmi) فإنها تصل إلى نفس مستوى الدخل(y1) وإلى سعر الفائدة أقل وبالتالي فإن حصة الإنفاق الخاص في الدخل الكلي تكون أكبر وحصة الإنفاق العام تكون أقل.

ونلاحظ أن كلا من السياستين النقدية والمالية في بعض الأحيان تعمل بآلية مختلفة عن الأخرى فنجد: السياسة المالية التوسيعية ينادي بها فريق من الاقتصاديين الذين يعتقدون بأهمية قطاع الحكومة وأهمية دور الحكومة في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمرافق العامة وغيرها إلا أن فريقا آخر من الاقتصاديين يرون أن مثل هذه السياسة المالية التوسيعية لا تقوم إلا على زيادة معدل الفائدة وعلى تقديم المساعدات للمستثمرين ، لذا فإن أفراد هذا الفريق يفضلون الساسة النقدية ويرى فريق ثالثا أن الساسة الحكيمة للحكومة هي تلك التي تمزج بين الساسة المالية والنقدية معا بحيث تحقق إلى جانب النمو الاقتصادي أهدافا اجتماعية معينة. [1] ولأجل ذلك يجب المزج بين السياستين النقدية والمالية في آن واحد بهدف التعديل من الآثار السلبية لكل سياسة منفردة،وتكون درجة المزج حسب الوضعية الاقتصادية السائدة فلم يعد الاقتصاد القائم على المبادرة الفردية وحدها قادرا على تجاوز الأزمات الاقتصادية أو تحقيق معدل النمو المطلوب،أو تجديد الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الكلي في ظل المشاكل الاقتصادية. [2]

[1] -أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2002، ص: 345.

[2] - علاش محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 118.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة السابقة توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي تعتمدها الدولة من خلال السلطات النقدية بهدف التحكم في عرض النقود بما يحقق الاستقرار النقدي، ولتحقيق الأهداف يتطلب الاعتماد على مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية.

أما السياسة المالية فتتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب بأنواعها وتحصيلها كإيرادات للخزينة ويتم إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد خاصة الإنفاق الحكومي على مجالات رأس المال الاجتماعي، والتي تهدف إلى تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار والاستهلاك وتوظيف الموارد الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل.

تعتبر السياستان النقدية والمالية بمثابة الآليات التي يتم استخدامها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك ينبغي التنسيق والملائمة بين وسائل وأدوات وأهداف كل سياسة على حدا، بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهداف وأدوات هاتين السياستين أو بين وسائل وأهداف كل سياسة لوحدها.

الفصل الثاني

مفاهيم عامة حول التضخم وسياسة الاستهداف

تمهيد:

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تواجه أغلب بلدان العالم، إذ يشكل عاملا مؤثر بشكل كبير على النشاط الاقتصادي وقد ارتبطت أسبابه بعوامل عديدة.

وقد أظهرت التجارب والخيرات أن التأثير الفعال على معادلات التضخم يكون من خلال السياسة النقدية والتي تنامى دورها بشكل ملحوظ في معالجة مشكلة التضخم خلال سبعينات القرن الماضي بدءا بظهور الاستهدافات الوسيطية كالمجمعات النقدية وسعر الصرف وصولا إلى التركيز على معدلات استهداف.

من خلال هذا الفصل نهدف إلى توضيح مفاهيم حول التضخم وسياسة استهداف ومتطلبات تطبيق سياسة التضخم وتقييمها.

المبحث الأول: عموميات حول التضخم

إن التضخم هو الارتفاع الملموس والمستمر عبر الزمن في الأسعار وهذا يعني أن التضخم ينبغي أن يكون ارتفاع أسعار فيه واضحا أي أن الارتفاع الطفيف غير الملموس لا يعتبر تضخما.

المطلب الأول: تعريف التضخم وأنواعه

1.تعريف التضخم:

لقد أصبحت ظاهرة التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية والنقدية وارتباطه بالاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية وباختلاف مستويات نموها وتطورها الاقتصادي.[1]

يعرف التضخم على انه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.[2]

كما يعرف أيضا بأنه ارتفاع في المستوى للأسعار السلع والخدمات مصحوبا بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية.[3]

يعرف كروتير بأنه الحالة التي تأخذ فيها النقود بالانخفاض، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع.

وكمحاولة لتعريف التضخم فهو: "ظاهرة نقدية سريعة تعني بالارتفاع المتواصل في مستوى العام للأسعار الناتج عن الاختلالات بين كمية النقد المتداول وحجم الإنتاج والسلع الموجودة في الأسواق" حيث زيادة النقد المتداول يؤدي إلى تدهور قيمته وانخفاض في القدرة الشرائية والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الإنتاج والسلع ويجعل الأسعار ترتفع بسبب ندرة السلع بالنسبة للنقد، وكثرة الطلب عليها خوفا من زيادة غلائها في المستقبل.

2. أنواع التضخم:

يتضمن التضخم عدة أنواع وذلك وفق عدة معايير أهمها:

المعيار الأول: التضخم وفقا لحدته و"شدته": طبعا لهذا المعيار يمكن التمييز بين الأنواع الثلاث التالية:

---

[1]- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار جامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015، ص ص: 355، 356.

[2]- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، 2008، ص: 289.

[3]- بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة والأولى، الجزائر، 2003، ص: 73.

-التضخم المعتدل (الزاحف):

هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبيا [1]، وقد يتراوح هذا الارتفاع بين 2و3٪سنويا، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية السيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروز إلى زيادة كمية النقود المتداولة والى الارتفاع النسبي في الأجور والأرباح [2].

-التضخم المتسارع:

ويشمل الحالات التي تتزايد فيها الأسعار بمعدلات مرتفعة قد تصل إلى منزلتين عشيرتين أو ثلاثة (أي بين معدل عشرة وحتى بضع مئات) خلال فترة زمنية بسيطة [3].

-التضخم الجامع:

يحدث هذا النوع التضخم عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن,قد تصل إلى حدود 40أو 60 ٪ حتى 200٪ وتتوقف فيه النقود كمستودع للقيم,فإذا استمر هذا الوضع سوف يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتنهار معه قيمة الوحدة النقدية [4].

المعيار الثاني: التضخم وفقا لمصدر التضخم :طبعا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين رئيسين للتضخم هما:

-التضخم المحلي (الداخلي):

وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل داخلية لاقتصاد قومي وفي زمان معين تتصل بمجموعة الاختلالات الهيكلية والوظيفية لنشاطه الاقتصادي المحلي.

[1]- بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص: 148.

[2]- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص: 162، 163.

[3]- المرجع نفسه، ص: 163.

[4]- حربي محمد موسى عريقات، مرجع سبق ذكره، ص: 163.

-التضخم المستورد:

وهو عبارة عن حالة تحدث نتيجة عوامل خارجية تتصل بحجم وهيكل العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة العلاقات التجارية المرتبطة باستيراد السلع والخدمات الاقتصاد القومي معين وفي زمان معين[1].

المعيار الثالث: التضخم وفقا لدرجة تحكم السلطات النقدية في مراقبة وتحديد الأسعار: طبعا لهذا المعيار فإنه يمكن التمييز بين نوعين من التضخم.

-التضخم الظاهر:

وهو عبارة عن حالة ترتفع فيها الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض طريقها أي عائق، وذلك استجابة لفائض الطلب، أو بعبارة أخرى ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل والتوازن بين العرض والطلب بدون تدخل السلطات النقدية[2].

-التضخم المكبوت:

وهو عبارة عن حالة لا تستطيع الأسعار فيها أن ترتفع أو تتزايد نتيجة لوجود قيود النقدية المباشرة والتي توضع للسيطرة على الأسعار وللتحكم فيها، مثل التسعير الجبري، نظام البطاقات، نظام الترخيص لبعض المواد الأولية[3].

المطلب الثاني: أسباب التضخم وفروعه:

1. أسباب التضخم:

يرى معظم الاقتصاديين أن أسباب ظهور التضخم ترجع إلى الزيادة في الطلب على السلع والخدمات أو الزيادة في تكاليف الإنتاج.

1-1 ارتفاع الطلب الكلي:

وهو الارتفاع في الأسعار بسبب زيادة الطلب على العرض، أي ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة الدخول النقدية لدى الأفراد دون الزيادة في الإنتاج من الأفراد، أو بعبارة أخرى ينشأ التضخم الطلبي

[1]- حسام علي داوود، المرجع السابق، ص ص164، 165

[2]- غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006، ص: 56

[3]- حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص: 31.

بسبب الزيادة في حجم الطلب الكلي اتجاه العرض الكلي وقصوره عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[1]

1-2 زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري:

يحدث التضخم عندما يزيد الإنفاق الكلي ولا تقابله زيادة مماثلة في المنتجات والسلع المعروضة مع افتراض وجود حالة تشغيل الكامل,وبالتالي فإن حركات جهاز الأسعار تكون نتيجة لصدمات الطلب الكلي المؤدية إلى وجود اختلال بين الطلب والعرض ومن ثم فإن حجم الإنفاق الكلي المتمثل خاصة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هو الحاسم كسبب من أسباب التضخم.[2]

1-3 التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصرفية :

يعتبر توسع البنوك التجارية في فتح الائتمان والاعتمادات لمن يرغب من المنتجين والمنظمين عاملا في تزويد الأسواق بمبالغ كبيرة,فإذا أرادت الدولة زيادة التشغيل وبلوغه الاستخدام التام في الاقتصاد تشجع المصارف على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة,وبالتالي يصبح هذا الاستثمار زائد عن حجات الطلب على المنتجات الحقيقية الموجودة في المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة التضخمية كان سببها الأول الاعتمادات التي فتحتها المصارف للمنتجين.[3]

1-4العجز في الميزانية العامة:

يعتبر إحداث عجز في الميزانية العامة للدولة سببا رئيسيا لنشأة التضخم خاصة ما نلاحظ على اقتصاديات الدولة الأوربية بعد الحربين العالميين ,كما تعتبر هذه الطريقة سهلة تلجا إليها من أجل تمويل مشروعاتها الإنتاجية وإقامة المشاريع التي تساهم في توفير الرفاهية للمجتمع .

1-5 تمويل العمليات الحربية:

تعتبر الحروب من الأسباب المنشأة للتضخم لما يتخللها من نفقات عامة كبيرة,حيث نجد أن الدولة إذا رأت أن قدرتها المالية قد ضعفت تلجا إلى اقرب مورد تمويلي المتمثل في الإصدار النقدي ,

[1]- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، بدون سنة نشر، ص270.

[2]- غازي حسين غاية، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-95.

[3]-بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص149 .

والحقيقة أن الحاجة إلى التمويل تبدأ قبل الحرب للاستعداد لها وأثناء الحرب لتسيير أمور البلاد بعد الحرب لمعالجة ما خلفته الحرب[1].

1-6الارتفاع في معدلات الأجور:

يركز هذ التحليل على أن زيادة معدلات الأجور تمثل السبب المباشر والفعال وظهور التضخم من جانب الطلب الكلي فقط ,مما يترتب عليه اختلال التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي .

1-7التوقعات والأوضاع النفسية:

تظهر الفجوات التضخمية نتيجة الحالة النفسية لأفراد أكثر من كونها عوامل اقتصادية مؤثرة على ارتفاع الأسعار ,تكون للظروف النفسية أثار فعالة في فترات الحرب التي تدفع إلى تعدد الحاجات الفردية مما يجعلهم يبحثون عن الإشباع ,كما تساعد هذه التوقعات المستثمرين على زيادة حجم الاستثمارات والحصول على اكبر في ظروف التنبؤ بارتفاع الأسعار مستقبلا,ترفع الكفاية الحدية لرأسمال مما يزيد من حدة ارتفاع الطلب الكلي الفعال بالنسبة إلى المعروض امن السلع والخدمات.[2]

2.فروع التضخم

للتضخم عدة فروع تندرج ضمنه من خلال معناه الاصطلاحين نذكر منها ما يلي:

1.2التضخم في الدخل : ويعني الارتفاع والزيادة في النقود النقدية للأفراد.

2.2التضخم في الأسعار: أي الارتفاع المفرط في الأسعار وهذا الارتفاع يكون مفرطا وغير مألوف.[3]

3:2التضخم في التكاليف: ويشمل الارتفاع الحاصل لإتمام عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع والخدمات.

4.2التضخم في العملة: ويشمل كل زيادات كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في السوق[4].

---

[1]- غازي حسين غاية، مرجع سابق، ص: 98.

[2]-المرجع نفسه، ص ص: 112، 113.

[3]-المرجع نفسه، ص ص: 10، 11.

[4]- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل،الدار الجامعية للطباعة والنشر ،بيروت، 1994، ص ص: 250،251.

المطلب الثالث: طرق قياس التضخم.

باعتراف جميع الخبراء, فإنه ليس هناك مقياس التضخم ولا توجد كذلك طريقة لقياسه، إذ يمكن قياس التضخم من خلال طريقتين مختلفتين هما:

1-الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي هو مؤشر إحصائي يستخدم في قياس التغير الذي يطرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، هو بطبيعته رقم نسبي أو ملخص لعدة أرقام نسبية ناتجة عن قياس التغير في أي ظاهرة بالنسبة لأساس معين، وتعد الأرقام القياسية من أكثر المؤشرات استعمالا لاعتبارها من أكثر الأرقام التي تعكس الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية وتصور التدهور الذي يطرأ على القوة الرائية لوحدة النقد وتنقسم الأرقام القياسية الخاصة بحساب تغيرات الأسعار إلى أنواع من أهمها ما يلي: [1]

1.1 الرقم القياسي (لاسبيرla seyres) المرجع بكميات فترة الأساس:

كلمة مرجع تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقتراح لاسبير في 1864، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات

$$L = \frac{\Sigma P_1 . Q_1}{\Sigma P_0 . Q_0} \times 100$$

P_1: أسعار فترة المقارنة، Q_1: كميات فترة الأساس، P_0: أسعار فترة الأساس.

ومنه يعبر رقم لاسبير عن أثر تغير السعر، كما لو بقيت الكميات في فترة الأساس هي نفسها في فترة المقارنة.

2.1 الرقم القياسي: (باش PACHE INDEX) المرجع بكميات فترة المقارنة:

$$La\ pache\ index = \frac{\Sigma P_1 . Q_1}{\Sigma P_0 . Q_1}$$

حيث أن: Q_1: كميات سنة المقارنة، P_0: أسعار سنة الأساس، P_1 : أسعار سنة المقارنة، ومنه فإن رقم باش يعبر عن أثر تغير السعر كما لو أن الكميات في سنة المقارنة قد في سنة الأساس.

[1]-عقيل جاسم عبد الله , مرجع سبق ذكره, ص: 117.

3.1 الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر ficher index)

بعد استمرار الجدل حول مدى فاعلية الرقمين السابقين حتى عقد الثاني من القرن العشرين، جاء ايرفنج فيشر واقترح رقما قياسيا حديثا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش،

$$fisher\ index = \sqrt{[\frac{\Sigma P_1 . Q_0}{\Sigma P_0 . Q_0} \times 100]\ [\frac{\Sigma P_1 . Q_1}{\Sigma P_0 =. Q_0} \times 100]}$$

أي أنه الجذر ألتربيعي لحامل ضرب رقم لاسبير وباش.

تستعمل الأرقام القياسية السابقة لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك والاستثمار مثلا كما يلي: [1]

الإنتاج الداخلي الخام لسنة 2005 بأسعار سنة 2005 $-\frac{\text{الانتاجالداخلي الخام لسنة 2005 أسعار سنة 2005}}{\text{السعر}} \times 100$

وهذا يعني إزالة أثر التضخم من الإنتاج الداخلي الخام الاسمي.[2]

1. طريقة الفجوات التضخمية:

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية المتوفرة في أيدي المستهلكين، وهي عبارة عن الفرق الطلب الكلي النقدي (الإنفاق الوطني المقدر بالأسعار الجارية) وبين الحجم الناتج الوطني الحقيقي، أي نقيس الاختلال بين النمو في المخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، ومنه:

الفجوة التضخمية = الطلب الكلي النقدي – الدخل الوطني الحقيقي

الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = الإنفاق الاستهلاك + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي – الواردات + الصادرات.

[1] –ضياء مجيد، اقتصاديات النقود،مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص207.

[2] – سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، 2005-2006، ص ص 222-223.

2-طريقة فائض المعروض النقدي:

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغيير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي، تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في طلب النقود، أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن حساب الفجوة التضخمية كما يلي:

$$F=\Delta M - \frac{M}{Y} \times \Delta Y$$

F: الفجوة التضخمية ، ΔM : التغير في عرض النقود

Y: الناتج الوطني الإجمالي، ΔY: التغير في الناتج الوطني الإجمالي

$\frac{M}{Y}$: الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).[1]

تنعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الخام بالأسعار الحقيقية.[2]

[1]- تيحاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على الفوائد المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006، ص ص 116-117.

[2]- سعيد هنهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، مرجع سابق، ص232.

المبحث الثاني: آثار التضخم وطرق ووسائل معالجته

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم فإنه من الصعب حصر أثارها، وفيما يلي نحاول إبراز أهم هذه الآثار.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للتضخم

سنتطرق في هذا المطلب إلى آثار التضخم على عناصر البناء الاقتصادي الأساسية المتعلقة بالنشاط النقدي, وهذه الآثار تتعدد وتختلف تبعا لنوعية التضخم ومدى رد الفعل النفسي لمختلف الجماعات والأجهزة الاقتصادية.

1.يؤثر التضخم على في هيكل الإنتاج:

بفعل التضخم نجد أن رؤوس الأموال ستهرب إلى الخارج أو تنحاز إلى مجالات الإنتاج المدرة للأرباح السريعة كالمضاربة في شراء العقارات واكتناز الذهب وإنتاج السلع الكمالية والترفيهية وإلى غير ذلك من المجالات التي لا تعود بالنفع على الاقتصاد وليس لها أولوية في إشباع حاجات المجتمع.[1]

2. أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يؤثر التضخم سلبا على ميزان المدفوعات خاصة في الدول التي تسجل معدلات مرتفعة من التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى انخفاض قدرة مصادرات الدولة على المنافسة مقارنة بأسعار السلع المنافسة لها دوليا، فتقل الصادرات بالنسبة لتلك الدولة، مما يحدث عجزا في ميزان المدفوعات.[2]

3. أثر التضخم على إعادة توزيع الدخول:

[1]– سليمان بوفاسة، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[2]– رانيا شيح طه، التضخم أسبابه آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 18، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية، متحدة، سنة 2021، ص: 40.

يصيب التضخم أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي بالمقابل يستفيد أصحاب الدخول المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم أو أرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم.[1]

4.أثر التضخم على أسعار الصرف العملات:

يؤدي التضخم إلى انخفاض أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وذلك كنتيجة لانعكاس انخفاض قوتها الشرائية بالمقارنة مع العملات الأجنبية نتيجة لارتفاع المستوى العام الأسعار.

5.الأثر على النمو الاقتصادي:

يمنع التضخم من محاولة استخدام كامل الطاقة الإنتاجية، بدافع الخوف من تحول درجة معقولة من التضخم إلى التضخم غير مقبول،أو خطر على الفور،وبذلك فان الكلفة الحقيقية للتضخم هي البطالة المفروضة (ليس فقط البطالة التي تتأتى من معدلات الفائدة المرتفعة ومن انخفاض الاستثمار بل أيضا البطالة التي تتسامح فيها،أو تشجعها الحكومات عمدا من **أجل** تجنب تفاقم التضخم أو على الأقل التخفيف من حدته).[2]

6.أثر التضخم على أسعار الفائدة:

يؤدي التضخم إلى تزايد الفجوة بين سعر الفائدة الحقيقي وسعر الفائدة الاسمي،ويعرف السعر الفائدة الحقيقي،بأنه الفرق بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم المتوقع،ومن الواضح أن قرارات الاستثمار والادخار تبنى على أساس معدل الفائدة الحقيقي وليس الاسمي،فل فرضنا أن معدل الفائدة الاسمي أقل من معدل التضخم،فان معدل الفائدة سيكون سالبا،وهذا يعني إن من يقوم بقرض المال بذلك المعدل الاسمي للفائدة لا يستفيد شيئا عمليا، فالفائدة التي يحصل عليها ستكون أقل من

[1] – إكرام حداد مشهور مذهول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان ، الأردن، 2008، ص ص: 206،207.

[2] _وسام ملاك: النقود والسياسة النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2000، ص: 456.

الانخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة ولهذا فان معدل الفائدة الاسمي يجب أن لا يقل عن المعدل المتوقع للتضخم.[1]

7.التضخم يؤثر على الاستثمار:

إن الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار لا يصيب فقط السلع الاستهلاكية والخدمات ولكنه يشمل المجموعات السلعية الرأسمالية والوسيطية التي يمثل والإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية الجديدة.وهذا بدوره من جانب سوف يؤثر سلبيا على رغبة وقدرة الكثير من الرجال الأعمال والمستثمرين لتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية القائمة فعلا,من جانب أخر سيحدث ارتباك في تنفيذ مشروعات التنمية واستحالة تحديد تكاليف إنشائها بصورة نهائية والتي ترفع فيها مداخلاتها باستمرار خلال فترة تنفيذ المشروعات، الامر الذي يؤدي معه إلى عجز بعض القطاعات في الحصول على الموارد لإتمام مشروعاتها.[2]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للتضخم.

بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن التضخم, فإن للتضخم آثارا اجتماعية تؤثر في الحياة الاجتماعية لمواطنين، ويمكن حصر أهم هذه الآثار فيما يلي:[3]

1.أثر التضخم على إعادة توزيع الدخول:

يصيب التضخم أصحاب الدخول المحدودة والثابتة بشكل كبير بحيث يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لدخولهم نتيجة ارتفاع الأسعار وبالتالي تراجع المستوى المعيشي بالمقابل يستفيد أصحاب الدخول المرنة والمنتجين من ارتفاع الأسعار من خلال أجورهم أو أرباحهم والمحافظة على المستوى المعيشي لهم.[4]

2.هجرة الكفاءات الفنية البشرية إلى الخارج:

---

[1] _أسامة كامل، عبد الغني حامد:النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ،البحرين، 2006،ص ص:231، 232.

[2] – حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد :التحليل الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

[3] – إكرام حداد، مشهور مدلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن 2008، ص208.

[4] – إكرام حداد مشهور مدلول، مرجع سابق، ص ص 206-207.

في ظل موجات ارتفاع الأسعار ,وعدم إمكانية مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لهذا الارتفاع ,فان الدخل الحقيقي لفئات عريضة من أفرادا لطبقة الوسطى قد تعرض للتدهور الشديد,وخصوصا لمواظيفي الحكومة والقطاع العام وخرجي الجامعات حملة الشهادات العليا,وقد نتج عن ذلك أن عددا كبيرا من هؤلاء قد هاجر إلى الخارج نتيجة ارتفاع معدلات الأجور النقدية الحقيقية ارتفاعا ليقارن بالمعدلات السائدة محليا .وحقيقة هذه الفئات في الغالب تكون من أكفء العناصر ,من حيث الخبرة ودرجة التأهل المهني العالية، ولا شك أنهم يمثلون خسارة على الاقتصاد الوطني للبلاد نظرا لأنهم كانوا يمثلون احتياطا هاما لدفع عجلات التنمية في البلاد .

3.انتشار الرشوة والفساد الإداري :

يصاحب ظاهرة التضخم تفشي الرشوة والفساد الإداري , فارتفاع مستويات الأسعار المحلية وما ينتج عنها من انخفاض في قوة الشرائية للأفراد –خاصة أصحاب الدخول المحدودة والثابتة –يؤدي إلى ظهور العديد من السلوكيات الاجتماعية السلبية المترتبة بالأبعاد الاقتصادية كالرشوة ,السرقة ,الاختلاس,والتهرب الضريبي والجمركي والى تدني ولاء الموظفين لمنشآتهم وأعمالهم والبحث عن فرص أخرى لكسب المشروع أو غير المشروع بسبب إحساسهم بعدم عدالة الأجور ,فهم يستخدمون هذه السلوكيات كأسلوب مضاد يخفف من حدة التضخم,وذلك لكونهم كما ذكرنا ,يفتقرون جزءا كبيرا من دخلهم لما يحدثه التضخم من إعادة توزيع الدخل الوطني ,فيفكر هؤلاء في اللجوء إلى هذه الأساليب كمصادر مساعدة –إضافية –للدخول لمواجهة ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار.[1]

4.لإعادة توزيع الثروة الوطنية والدخل الوطني:

التي يحدثها التضخم بطريقة عمياء لاضابط لها,وقد كان من آثار الخلخلة المجتمع إلى فئتين:الفئة الأولى وهي التى تضر من التضخم ,والفئة الثانية وهي التي لا تضر من التضخم وسوف نعرض كلا الفئتين كما يلي:

[1]–أكرم حداد ومشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص208.

-الفئات التي تضر من التضخم: مما لاشك فيه أن التضخم يسبب أضرار لذوي المرتبات والأجور من أصحاب الدخل الثابت وهم أرباب المعاشات والإعانات الاجتماعية وحملة السندات ,وأصحاب ودائع التوفير ,وكاسبي الأجور والمرتبات بالجهاز الخدمي الحكومي وبشركات القطاع العام والخاص.

فارتفاع الأسعار يفقد ويضعف القوة الشرائية للنقود,ومن ثم يفقد أصحاب هذه الفئة أجزاء محسوسة من دخولهم,إذ تتدهور القوى الشرائية لدخولهم النقدية ,وفي المقابل يقل نصيبهم من الدخل الوطني الحقيقي ومن هنا تكون خسارتهم مؤكدة ,لهذا السبب أصبحت شعوب الدول الصناعية المتقدمة واعية أشد الوعي بالأخطار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على ارتفاع الأسعار بمعدلات أعلى من ارتفاع مستويا الأجور.

ومن الفئات التي تضر أيضا من التضخم هي فئة الدائنين ,الذي يستحق دينه في وقت ارتفعت فيه الأسعار يحصل على نقود وهي في واقع الأمر أقل من النقود التي دفعها إلى المدينة عند التعاقد على القرض,فقد كانت الأسعار في تلك الفترة منخفضة نسبيا.

-الفئات التي لا تتضرر من التضخم: على عكس الفئة السابقة التي يصيبها الضرر نتيجة التضخم,فإن هناك طائفة أخرى من الدخول تتغير وفي اتجاه طردي مع التغير في المستوى العام للأسعار ,فالارتفاع الطفيف في الأسعار يؤدي إلى تفاؤل رجال الأعمال مثل أصحاب المصانع والمشروعات التجارية والزراعية والخدمية ,حيث تميل أسعار منتجاتهم إلى الارتفاع نتيجة إقبال الجماهير عليها مما يؤدي إلى تشجيعهم على زيادة استخدام العمالة والتوسع في أنشطتهم ,وبالتالي تزداد دخولهم النقدية , كما طائفة المدينين يستفيدون من التضخم نظرا لأنهم سيسدون القرض في وقت انخفضت فيه النقود فيدفعون نقودا أقل مما أخذوها عند اقرض. [1]

[1]-أكرم حداد ومشهور مدلول، مرجع سبق ذكره، ص208.

المطلب الثالث: دور السياسة المالية والنقدية في استهداف التضخم

1. دور السياسة النقدية في استهداف التضخم

تستخدم الهيئات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات في طار تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق الأهداف السابقة، ومن بين هذه الأهداف ما يعرف باستهداف التضخم، وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين أساسين:

1.1 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية:

1.1.أ-سياسة معدل إعادة الخصم:

فعندما تريد السلطات النقدية استهداف معدل التضخم يمكن استخدام هذه الآلية التي أثبتت فاعليتها، فعندما يكون هناك فائض في كتلة النقدية هذا يعني معدلات تضخم عالية فيقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم حتى لا تلجأ البنوك إلى الاقتراض أو خصم ما لديها من الأوراق التجارية.[1]

1.1.ب-تأثير سياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم:

تعتبر هذه السياسة من بين أحسن آليات السياسة النقدية فعالية في استهداف ظاهرة التضخم، فعندما يكون هناك معدلات عالية للتضخم يتدخل البنك المركزي وذلك عن طريق بيع الأوراق المالية والتجارية وذلك من أجل امتصاص الفائض من الكتلة النقدية الذي يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية أما في حالة الركود فيقوم بالعملية العكسية.[2]

1.1ج-تأثير معدل الاحتياطي القانوني على معدلات التضخم:

فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية النقود وانخفاض حجم الائتمان [3]، وبالتالي امتصاص حجم من الكتلة النقدية الفائضة المحفزة لمعدلات التضخم.

---

[1]- فودوا مُحَّد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، جامعة أدرار، الجزائر، سنة 2017، ص112.

[2]- بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص125.

[3]- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011، ص 55.

2.1 الأدوات النوعية المباشرة:

تستخدم هذه الأدوات جنبا إلى جنب مع أدوات السياسة النقدية الكمية وذلك عدم تحقيق هذه الأخيرة لهدفها في مكافحة الضغوط التضخمية خاصة في البلدان النامية وتتمثل هذه الأدوات النوعية فيما يلي:

2.1.أ-تأطير القروض:

يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيم الائتمان القطاعات التي هي السبب في ذلك والعكس في القطاعات الأخرى، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية، فيقوم البنك المركزي بتحديد معدل نمو القروض.[1]

2.1.ب- الاقناع الأدبي:

تسعى هذه الأداة إلى اقناع وإغراء والتأثير الأدبي على مدراء البنوك التجارية بالالتزام بالنسب المالية المقبولة لتخفيض حجم التسهيلات والقروض الممنوحة للأفراد، يشكل التضخم خطرا حقيقيا على النشاط الاقتصادي سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية لذلك.[2]

2.1.ج- أسلوب التعليمات والأوامر:

تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية ونجاعة، وفي هذا الإطار يعطي القانون البنك المركزي الحق في إجبار البنوك والمؤسسات المالية على تحديد مقدار القروض أو استخدام جزء من احتياطاتها وأصولها في شراء السندات الحكومية أو اقراضها للمشاريع الاستثمارية الطويلة الأجل.[3]

---

[1]- هايل عجمي الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2009، ص270.

[2]- محمد أمين الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009) رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، ص ص 20 -21.

[3]- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسة لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص32.

2.دور السياسة المالية في استهداف التضخم:

1. أدوات السياسة المالية:

1.1.2 سياسة الدين العام (القروض العامة):

هي الأكثر فاعلية في علاج التضخم خاصة في الدول المتقدمة وذلك بتحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الوحدات الاقتصادية إلى الحكومة لاستخدامها في تمويل الإنفاق العام عن طريق طرح الأوراق المالية للاكتتاب من قبل الجمهور لسحب السيولة الزائدة من الأفراد أو المؤسسات المالية لتخفيض الطلب وهذه السياسة أفضل في تحقيق الهدف في الأجل الطويل عنها في الأجل القصير بالعمل على استخدام القروض في تشغيل الطاقات الإنتاجية ومستوى التشغيل، سواء كانت قروض من الأفراد ووحدات القطاع الخاص من خلال الاكتتاب أو من خلال المؤسسات غير المصرفية ولكنها تكون تضخمية تزيد من المشكلة لتمولها من إصدارات نقدية جديدة.[1]

2.1.2 الإنفاق العام:

يعد من أهم الوسائل المستخدمة في التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو انكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام، أما لزيادة حجم الطلب الكلي أو لتخفيضه حسب المشكلة التي تواجهها فهي بذلك تستخدم الاتفاق للتأثير على حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة.[2]

3.1.2 الإيرادات العامة:

تحصل الدولة على إيراداتها بغرض تغطية نفقاتها ولتحقيق مجموعة من الأهداف وللتأثير في النشاط الاقتصادي وتقسم الإيرادات إلى إيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية وتعتبر الإيرادات الضريبية هي الأهم للسياسة المالية للدولة، فالضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة أهميتها لا تقتصر على

[1]– أحمد محمد صالح،دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية 1990–2003)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، ص ص: 67، 68.

[2]– غدير هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سنة 2010، ص: 15.

كونها أداة للإيرادات غير الضريبية فتشمل البريد، الاتصالات، طوابع بريدية، التأمين وأرباح استثمارية، فوائد بنكية وغيرها ويمكن رفع نسبة هذه الإيرادات عن طريق تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

المبحث الثالث: ماهية سياسة استهداف التضخم وظروف نشأتها

تعد سياسة استهداف التضخم من الأساليب الحديثة نسبيا لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لعمل التضخم خلال فترة محددة.

المطلب الأول: تعريف سياسة استهداف التضخم

يقدم eichengreen تعريفا لسياسة استهداف التضخم والتي يعتبرها "استراتيجية لإدارة السياسة النقدية تقوم على أربعة عناصر: الالتزام المؤسسي باعتماد استقرار الأسعار كهدف أساسي للآلية النقدية، مما يجعل البنك المركزي مسؤولا عن انجاز أهداف السياسة النقدية، الإعلان العام عن مستويات التضخم المستهدف وتبنى سياسة اتصال بالجمهور والأسواق، اتخاذ القرارات الحاسمة من مسؤولية البنك المركزي.[1]

أما حسب esertutar فإن استهداف التضخم هو نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي رقمي لمعدل التضخم لفترة واحدة أو أكثر مع اعتراف بأن تخفيض واستقرار التضخم في المدى الطويل هو الهدف الأولى لسياسة النقدية.[2]

وفي تعريف آخر فإن استهداف التضخم هو استهداف التضخم من المفاهيم الحديثة نسبيا لتطوير أسلوب إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم، من

[1]– كيوط عبد الرزاق وجابلي سمير، متطلبات فعالية سياسة التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في جزائر، الأسباب أثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة المنظم من طرف جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 2013/10/29/28، ص: 04.

[2]– محمد أحمد زيادة، سياسات استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع والمأمول خلال الفترة 2009/05/28/26، الرياض، السعودية، ص: 03.

خلال الإعلان من طرف السلطة النقدية عن هدف رقمي للتضخم خلال فترة محددة في الأجل القصير وربما يحقق الاستقرار في الأجل الطويل كهدف أساسي سياسة النقدية.[1]

مما سبق يمكن تقديم تعريف لسياسة استهداف التضخم على أنها تبنى مقاربة مباشرة لمكافحة التضخم تتمثل في إعلان صريح من قبل السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية يكمن في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة محددة، ويتوافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع وتطبيق السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف المعلن مع الالتزام الكامل بالشفافية والمصداقية بهدف النجاح في تحقيق الأهداف المرسومة.

المطلب الثاني: ظروف نشأة وعوامل انتشار سياسة استهداف التضخم.

واجهت البنوك المركزية في الدول الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر سياسة استخدام المتغيرات الوسيطة كالقاعدة النقدية وسعر الصرف لتحقيق هدفين متناقضين هما زيادة النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم.

1. ظروف ونشأة سياسة استهداف التضخم:

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام لإدارة السياسة النقدية في عدد متزايد من الدول المتقدمة بدأ بنيوزلندا في عام 1990ثم في كندا عام 1991 ومن ثم في المملكة المتحدة في سنة 1992 ثم تلتها باقي الدول الصناعية الأخرى استراليا والسويد سنة 1993

إن تحقيق هذه الدول لمعدلات منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدد من الدول النامية على تبني هذه السياسة مثل شيلي وبولندا 1999، وكولومبيا وكوريا وجنوب إفريقيا في عام 2000 وهنغاريا وأيسلندا والمكسيك عام 2002 وأخيرا الفلبين وبيرو عام 2002، لتصل عدد البلدان المستهدفة للتضخم إلى أكثر من 40 لكن 18 بلدا منها فقط هي التي تصنف كبلدان مستوفية بالكامل لشروط استهداف التضخم.[2]

[1]– اسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية مجلة كلية التجارة للبحوث، جامعة عين الشمس، 2004، ص10.

[2]– عودة للأساسيات الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جوان 2003، المجلد 04، ص 25.

لقد واجهت البنوك المركزية في الدولة الصناعية منذ منتصف الثمانينات مشكلة تعثر استخدام المتغيرات أو الاستهداف الوسطية سعر الصرف والمجتمعات النقدية في تحقيق أهداف السياسة النقدية خاصة المتناقضة منها كزيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض التضخم، فمنذ بداية السبعينات اتجه العديد من الاقتصاديين إلى تأييد الدور الفعال السياسة النقدية في التحكم في معدل التضخم والمحافظة على مستوى مرتفع للنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة مستندين إلى فكرة الاقتصادي بوجود علاقة طردية بين التضخم والبطالة في المدى الطويل.

وقد كان الاعتقاد السائد لدى صانعي السياسات الاقتصادية بإتباع سياسة نقدية توسعية يصاحبها ارتفاع معين في معدل التضخم مع المحافظة على مستوى منخفض من البطالة وزيادة مستوى الناتج المحلي الخام، لكن الأثار الاقتصادية لهذه السياسات النقدية التوسيعية خلال فترات السبعينات والثمانينات نتج عنها ارتفاع كبير في معدل النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات البطالة، لتأكد أن هدف استقرار الأسعار له الأولوية للسياسة النقدية في بلوغه في المدى الطويل، بدأت تظهر فكرة إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية لبلوغ هدف استقرار الأسعار.[1]

2. تطور سياسة استهداف التضخم:

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية يرتبط بمدى العلاقة تربط الهدف النهائي الاستهدافات الوسطية المركزية التي سبقت فترة الثمانينات حيث كان الاعتقاد السائد بصحة الفرضية القائمة على قدرة البنوك المركزية على التحكم في الاستهدافات الوسيطة وإن هناك علاقة وثيقة بينها وبين الأهداف النهائية، إن انهيار نظام برتين وودز في أوائل السبعينات جعل أسعار الصرف غير فعالة كاستهدافات وسيطة فظهرت المجاميع النقدية كاستهدافات وسيطة يمكن التحكم فيها وتعكس بصفة جيدة الهدف النهائي خاصة مع الاتجاه المتصاعد لأفكار النقديين في تلك الفترة.

ويوجد سببان لتعثر الاستهدافات الكمية (الاستهداف النقدي) يتعلق الأول بالتناقض بين أهداف السياسة النقدية، مما يخلق عدم ثقة لدى الجمهور في أولوية الأهداف المراد تحقيقها ويتعلق السبب الثاني بضعف قوة الارتباط وتأثير الاستهدافات على الهدف النهائي للسياسة النقدية خاصة في

[1]– طيبة عبد العزيز: مرجع سابق، ص: 101.

ظل ظروف عدم استقرار دالة الطلب على النقد نتيجة للابتكارات المستحدثة في الأسواق المالية وعدم إعطاء استقلالية كبيرة للبنوك المركزية هذا ما سمح بالانتقال إلى استهدافات لمعدل التضخم كاستهدافات وسيطة وتحقيق الاستقرار في الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي.

نستخلص من ذلك أن الاستهداف الوسيط انتقل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية التسعينات من استهداف سعر الصرف إلى الاستهداف النقدي ثم إلى استهداف التضخم.[1]

3. عوامل انتشار سياسة استهداف التضخم

ساعدت عدة عوامل في انتشار سياسة التضخم والتي نذكر منها:

-ارتفاع معدلات التضخم في ثمانينات القرن العشرين مما أثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي وعلى استغلال الموارد الاقتصادية وعلى التوزيع العادل للدخل، واستدعى التحكم في معدل التضخم على المدى الطويل؛

-عدم استقرار العلاقة بين المجاميع النقدية والتضخم، مما سبب مشاكل للسياسة النقدية وأصبح فيما بعد سببا للتخلي عن سياسة استهداف المجاميع النقدية لصالح سياسة استهداف التضخم ومن بينها نذكر: عدم تقديم نتائج مرضية لتخفيض التضخم، عدم توفير المعلومات اللازمة للبنك المركزي خاصة في حالة الصدمات النقدية ما يعني عدم تثبيت معدلات التضخم المتوقعة لكي تكون دليلا جيدا لمساءلة البنك المركزي، عدم زيادة شفافية السياسة النقدية ووضع البنك المركزي أمام المساءلة لدى الجمهور؛

-صعوبة حديد المجاميع النقدية كاستهدافات وسيطة بصورة إحصائية دقيقة، وأن إيجاد حل لهذه المشكلة أصبح غير ممكن في محيط يتميز باتساع الابتكارات المالية، إلى جانب عدم الاتفاق حول المجاميع الأكثر دلالة في التأثير على التضخم؛

-يحدد البنك المركزي معدل أو مجال للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات كاستهداف سعر الصرف أو المجاميع النقدية علما وأن تحديد هذه المعدلات من شأنه أن يضيع قيودا أمام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يحقق هدف استقرار الأسعار في المدى الطويل؛

[1]- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، ص04.

-الاندماج الكبير لأسواق المنتوجات والأسواق المالية على مستوى العالمي يتسبب في تغييرات على مستوى السياسة النقدية، واضطر عدد من الدول لتبني نظام الصرف المرن بدلا عن نظام الصرف الثابت لتقليص أثر الصدمات الخارجية والرفع من أداء الاقتصاد الوطني.

إضافة لما سبق انتشار سياسة استهداف التضخم يعود لما يلي: [1]

-تحول الكثير من الدول لتطبيق نظام سعر الصرف المرن بدلا عن سعر الصرف الثابت مما جعل استهداف التضخم من أنسب السياسات في ظل هذه المتغيرات.

-تطور المنتجات والنظم المالية إضافة لتحرير حركة رؤوس الأموال مما أثر على علاقة النشاط المالي والاقتصاد الحقيقي، حيث أصبح الاعتماد ضعيفا على العرض النقدي كهدف وسيط لتحقيق معدل التضخم والنمو المستهدف.

-نجاح تجارب استهداف التضخم في الدول الصناعية بعد تخفيض معدلات التضخم ورفع معدلات النمو وزيادة القدرة على التصدي للصدمات الاقتصادية جعل هذه السياسة ذات مصداقية ومرونة متميزة.

المطلب الثالث: متطلبات وإجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم

1-متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم:

الشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في دولة حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية في تطبيقها هي:

1.1استقلالية البنك المركزي لتعديل أدواته النقدية للوصل إلى هدف التضخم المنخفض:

تعني الاستقلالية الكاملة إعطاء قدر أكبر للسياسة النقدية بتوجيه الأدوات بشكل فعال لبلوغ أهدافها، وتشير ضمنيا إلى عدم تمويل البنك المركزي لعجز الموازنة العامة بالتوسع النقد مع عدم التقيد بالمويل للقطاع العام بأسعار فائدة منخفضة، أو الإبقاء على سعر صرف اسمي معين، كما يجب أن تكون هنا كضغط سياسي على البنك المرزي لرفع معدل النمو الاقتصادي بطريقة

[1]- يوسف عثمان إدريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق مجلة المصرفي، مجلة مصرفية اقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد التاسع الأربعون، سبتمبر 2002، ص18.

تتعارض مع تحقيق استقرار الأسعار في الأجل الطويل، كما يتوجب أن يكون هنا كتمويل مباشر للقطاع من قبل البنك المركزي، بل لابد أن تكون الإيرادات الحكومية كافية لتغطية النفقات الحكومية.[1]

1. 2البنية التحتية والتقنية المتطورة:

واحد من الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم، هي التركيز على تحديد معدل التضخم المستقبلي بشكل دقيق، إذ يتعين على بنك المركزي وضع توقعات موثوق بها، ونشرها، واعلانها بشكل صريح ولذلك فإنه من اللازم أن تتوافر له بنية تحتية متطورة تضمن انجاز التوقعات بكفاءة عالية، حيث يتطلب الأمر أن ومن ميزات هذه البنية التحتية أنها: أولا: القدرة على جمع البيانات، ثانيا: الدراية بطريقة استخدام هذه البيانات بشكل فعال ثالثا: القدرة على تحديد نماذج التنبؤ المشروطة.[2]

-وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم.

كما يتوجب على السلطة النقدية أن تكون قادرة على التنبئ بالتضخم وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه والتحكم فيه، وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة وذلك من خلال بناء نموذج ديناميكي قادر على تحديد حجم الانحرافات عن المسار المحدد للسياسة النقدية لاستخدام أدواتها المتاحة بفعالية من أجل إعادته إلى مستواه أو مداه المحدد.[3]

-وجود هدف واحد للسياسة النقدية:

يتمثل الشرط الثاني لتبني سياسة استهداف التضخم في انعدام استهدافات اسمية أخرى مثل الأجور أو مستوى التشغيل أو سعر الصرف الاسمي والتي تتعارض وتحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل.[4]

[1]- محمود مُحَمَّد، عطوة يوسف وآخرون، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد02، جامعة دمياط، منصورة، 2018، ص ص: 242، 243.

[2]- حمزة العوادي، شوقي جباري، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل، وتشيلي وتركيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص78.

[3]- آلاء نوري حسين وآخرون، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، بدون تاريخ النشر، ص: 33.

[4]- الهام لحام، الطاهر جليط، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر، المجلة الجزائرية، المجلد 03، العدد 02، ص: 42.

2- إجراءات تطبيق سياسة استهداف التضخم

لأجل تطبيق سياسة استهداف التضخم التي تعتبر تحقيق استقرار الأسعار في المدى الطويل كهدف نهائي للسياسة النقدية، ينبغي مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا في:

1.2الجهة المحولة لتعيين معدل التضخم المستهدف:

يتم إعلان استهداف التضخم في الدول المتقدمة من قبل البنك المركزي لتوافق عليه الحكومة بعد ذلك، مما يزيد من فعالية ومصداقية هذا الإطار من السياسة النقدية أما في الدول النامية فقد يتطلب الأمر ضرورة تحديد معدل التضخم المستهدف من قبل الحكومة بالتنسيق مع البنك المركزي لزيادة السلطات المالية للسلطات النقدية في استهداف التضخم.

وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن التجارب تظهر الاختلاف بين الدول على من يقوم بتحديد التضخم المستهدف، أي ليس بالضرورة أن يكون له استقلالية تحديد الهدف ولكن لا يمكن تطبيق إطار استهداف التضخم دون أن يمنح البنك المركزي الاستقلالي التشغيلي.[1]

2.2التفاعل مع أهداف السياسات الأخرى:

يتمثل الهدف المحوري للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجم وغير متعارض مع الهدف الأساسي، حيث يمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيق هدف العمالة الكاملة في المدى الطويل، وعليه نظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة المالية متفاعلة ضمنيا مع بعضها البعض، ما يعني أنها تأخذ بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم.

3.2المساءلة والشفافية والمصداقية:

تساعد المساءلة على اكتشاف أسباب الانحرافات عن المعدل المستهدف، وتوضح مسؤولية البنك المركزي عنها أم أنها كانت متوقعة أثناء تطبيق السياسة النقدية، كما أن المساءلة تخفض من

[1]- رانيا عبد المنعم المشاط، السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم، مجلة بنوك وأعمال، تصدر عن المعهد المصري المصرفي، العدد الأول، القاهرة، أكتوبر- ديسمبر 2012، ص14.

احتمال اتساع التأجيرات الزمنية إذا حدثت للسلطة النقدية انحرافات عن تحقيق هدفها في الأجل الطويل، إضافة لأن الشفافية تعمل على تعزيز ثقة الجمهور في السوق من ناحية استقرار الأسعار من خلال تقيمهم للمعدل المستهدف من قبل البنك المركزي وعدم إساءة الفهم إذا حدث خلاف التوقعات للظروف المستقبلية.[1]

4.2تحديد توقعات التضخم:

تعتبر صياغة الطرق التنبؤ بالتضخم مرحلة حاسمة، كون استهداف التضخم يتميز عن غيره من وسائل السياسة النقدية بطبيعة نظرته المستقبلية في تحديد المعدل المستهدف، خاصة فيما يتعلق بتطور الذي يعتبر هدف رئيسي في السياسة النقدية، ونجاح هذه الإجراءات في تحقيق الهدف المعلن عنه في المدى الطويل يتطلب توفر العناصر التالية:

- ✓ تصميم نموذج اقتصادي كلي شامل لتوصيف العلاقات الهيكلية الأساسية للاقتصاد الوطني.
- ✓ بناء تنبؤات معدل التضخم من خلال نموذج إحصائي دقيق.
- ✓ دراسة اتجاهات المتغيرات المالية والنقدية الأساسية مثل: التسهيلات الائتمانية الممنوحة والطلب على النقود وأسعار الأسهم والسندات وحالة سوق العمل.[2]

[1]– ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط والاحصاء الكويت، دون سنة للطبع، ص ص 08-11.

[2]– دابات أمينة،السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر،مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستيرفي العلوم الإقتصادية،تخصص الإقتصاد القياسي البنكي والمالي،جامعة ابي بكر بالقايد،تلمسان،2014-2015.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا أن التضخم أحد مشاكل الاقتصادية الذي ثار الجدل حولها الجدل، والآراء الاقتصاديين والتي عانت منها المجتمعات المتقدمة كانت أو نامية، فتعددت التعارف المتعلقة به إلا أنها تشير في مجملها إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار وتدهور في القوة الشرائية لوحدة النقد.

تعد سياسة استهداف التضخم إطار حديث نسبيا في إدارة البنوك المركزية للسياسة النقدية من خلال هدف وحد هو تحقيق استقرار في الأجل الطويل، حتى إن لا تزال التجارب العلمية والوقائع الاقتصادية غير كافية للحكم على نجاعة هذه السياسة، لكن تشير الشواهد إلى أن هذه السياسة في طريقها إلى تطبيق في الكثير من دول العالم بتشجيع من المؤسسات المالية ولذلك يتعين على الدول النامية التي تريد السير في هذا الاتجاه أن تأخذ بالشروط الأساسية لتطبيق استهداف التضخم من خلال إصلاح نظمها المالية وتطوير أسواقها المالية وتعزيز الشفافية بين السلطة النقدية والجمهور.

الفصل الثالث

واقع السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في استهداف التضخم خلال فترة (2000-2020)

تمهيد:

يعتبر التضخم من اكبر المشكلات التي تعاني منها الدول النامية لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية وتخص بالذكر الجزائر خاصة في زماننا هذا حيث استدعت الضرورة التركيز على السياسة النقدية والمالية،اللتان تعتبرا جد مهمتان في القضاء على هذه الظاهرة والتالي تسعى قدر الإمكان إلى التخفيض من معدلات التضخم والتقلص من الفجوة التضخمية، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل إلى التطرق لمعدلات التضخم في الجزائر والتعرف على أهم السياسات الاقتصادية المضبطة له،لذا ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول:واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر خلال فترة(2000-2020).

في المبحث الثاني نحاول إلقاء نظرة على واقع التضخم في الجزائر .

في المبحث الثالث سنحاول تحليل تطور السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في استهداف التضخم خلال فترة(2000-2020).

المبحث الأول: واقع السياسات الاقتصادية في الجزائر (2000– 2020)

تعد البرامج التنموية والإصلاحية من بين استراتيجيات التنمية التي يمكن لأي دولة الاعتماد عليها اقتصاديا، من خلال تخصيص المبالغ تقدر وفقا للقدرة المالية للدولة لتخطيط وتنفيذ مجموعة من البرامج التي تقوم على دفع عجلة التنمية بمختلف جوانبها إلى الأمام.

المطلب الأول: السياسة الاقتصادية في الجزائر.

منذ أن شرعت الجزائر في تطبيق سلسلة الإصلاحات منذ تسعينيات اقرن الماضي، استمرت في نفس النهج حتى بعد الانتهاء من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، لمبدأ الانتقال النهائي نحو اقتصاد السوق، وهذه الإصلاحات تندرج ضمن تعزيز النمو الاقتصادي ومسايرة التطورات الجارية على المستوى العالمي.

1–برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):

يندرج هذا البرنامج في إطار التطور الحاصل في السوق البترولية، التي استفادت الجزائر من هذا الظروف المالي المريح الذي مكنتها من اعتماد مثل هذه الإصلاحات، من الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يتحسن كثيرا،يهدف هذا البرنامج إلى[1]:

–إعادة تنشيط الطلب الكلي.

–دعم النشاطات التي تنتج قيمة مضافة.

–مكافحة الفقر وتوفير مناصب العمل.

–تحقيق توازن جهوي.

–إعادة تأهيل المنشآت القاعدية التي تساعد على انطلاق النشاطات الاقتصادية.

1–1أسباب تبني مخطط الإنعاش الاقتصادي: تم تبني هذا المخطط بسبب:

1–1–أ/ تدني معدلات النمو الاقتصادي: عرف معدل النمو الاقتصادي نموا ضعيفا قبل فترة تطبيق هذا المخطط، بسبب ضعف أداء القطاعات المنتجة للقيمة المضافة نظرا لقلة تمويل هذه القطاعات من

[1]– بشكير عابد، دراسة تحليلية تقديمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة2001– 2014 العدد 13، ص: 18.

الخزينة العمومية للدولة، نتيجة للصدمة البترولية التي تعرضت لها الجزائر عام 1986، وظهور الركود الذي اثر على وتيرة النمو الاقتصادي بانخفاضه وستمر هذا ضعف إلى غاية سنة 2000.

1-1-ب/ارتفاع معدل البطالة: حيث عرفت معدلاتها ارتفاعا متزايد من سنة 1985 إلى سنة2000. وقد دفع هذا الواقع غير المريح إلى تطبيق هذا مخطط الذي كان من أهدافه توفير مناصب الشغل.

1-1-ج/ ارتفاع معدل الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للسكان: عرفت ظاهرة الفقر في الجزائر نموا مضطربا منذ تطبيق سياسة تحرير الأسعار ورفع الدعم عن السلع الأساسية وحل خوصصة المؤسسات الاقتصادية ابتداء من سنة 1992، إذ ارتفع الفقر من 8,1%عام 1986 ليتراجع إلى12.1 % عام 2000، وقد أورد البنك الدولي في أحد تقاريره سنة 1995 بأن عدد الفقراء في الجزائر بلغ حوالي 6360000 فقير، 68% منهم من سكان الأرياف.

2- الاعتمادات المالية للمخطط: الغلاف المالي المخصص للمخطط والممول من خزينة الدولة قدر مبدئيا بقيمة 525مليار دينار ،لكن بعد إضافة مشاريع جديدة وإعادة مشاريع سابقة ارتفع إلى 1216مليار دينار، أما توزيع الاعتمادات على القطاعات التي تغطي فترة المخطط يمكن توضيحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01-03): الاعتمادات المالية المخصصة لمخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة%
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	%40.2
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30	15	.	.	45	%8.6
المجموع	213.1	185.9	113.9	20.5	52.5	%100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001. ص: 87.

الجدول رقم (02-03): مخصصات السياسات المصاحبة لمخطط الإنعاش(2001-2004).

الوحدة: مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	/	2
التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	/	/	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.48

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001. ص: 87.

2-1البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

يعتبر هذا البرنامج استمرارية لمخطط الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تكريس جهود الحكومة على مواصلة هذه السياسة التنموية الإستراتجية والحفاظ على النتائج الايجابية المحققة أثناء تطبيق المخطط السابق، ولقد تم تخصيص اكبر قدر ممكن من الاستثمارات كأداة فعالة لتسريع ورفع وتيرة النمو والتخفيف من البطالة وتقليص فجوة الفقر وتحسين معيشة السكان.

2-2 أهدافه:هدف هذا البرنامج إلى تحقيق مايلي[1]:

-استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار.

-مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

-إنتاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب شغل وترقية التنافسية.

-تعزيز مهمة الضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة.

[1]- بن فرج زوينة، نوي نبيلة،قراءة للبرامج التنمية في الجزائر خلال فترة 2001-2014-الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، العدد20جوان 2015، ص ص: 99-100.

الجدول رقم (03-03): المخصصات الإضافية للبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:مليار دج

البيان	مخطط الإنعاش	الرناج التكميي لدعم النمو	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب العليا	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		260	182	391	244	1077	2238
2008		260			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع		5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر: البرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي بالنسبة للفترة (2005- 2009) ص ص: 05، 06.

الجدول رقم (03-04): توزيع المخصصات المالية على المحاور الرئيسية للبرنامج

المحاور الرئيسية	المبلغ (مليار دج)	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45
برنامج تطوير المنشئات الأساسية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
برنامج تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال	50.00	%1.1
المجموع	4202.7	%100

المصدر: البرنامج التكميلي للدعم والنمو الاقتصادي بالنسبة للفترة (2005- 2009) ص ص: 05، 06.

3-1-1برنامج الخماسي للتنمية 2010-2014: يعتبر هذا البرنامج استكمالا لمسار التنمية الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ 2001،كما يمثل استمرارية للبرنامجين السابقين على المستوى الاجتماعي والاقتصادي،كما يندرج أيضا ضمن حركة إعادة تنشيط الاقتصاد الوطني المعتمد منذ سنة 2001 بسبب الوفرة المالية المتأتية من ارتفاع العوائد البترولية، وكانت تأمل الجزائر من خلال هذا البرنامج تحقيق وثبة نوعية في كل المجالات[1] .

3-1-2أهدافه: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2]:

-دعم التنمية البشرية، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

-مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.

-تحسن ظروف العيش في مناطق الريف.

-تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية، والموارد الطاقوية والمنجمية.

الاستمرار في توسيع قاعدة السكن .

مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

[1]-سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرنامج التنموية في توسيع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد01، العدد01، ص: 212.

[2]-شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصادي الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014، نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد6، العدد01، ص ص: 97-98.

الجدول رقم (05–03): المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو (1010– 2014) مليار دولار

القطاعات	المبالغ (مليار دولار)	النسبة ٪
الأشغال الكبرى	42	٪14.69
السكن	50	٪17.48
النقل	38	٪13.29
الري	27	٪09.44
التربية والتكوين والتعليم العالي	24	٪08.39
الزراعة	13	٪04.55
الجماعات المحلية والأمن	12	٪04.20
الصحة	08	٪02.80
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	07	٪02.45
البيئة وتهيئة الإقليم	07	٪02.45
مجالات أخرى	58	٪20.28

المصدر: مُحَمَّد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر، حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة لبرامج الخماسي (2010- 2014)- مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العدد 16، 2016، ص: 271، نقلا عن البرنامج التكميلي للدعم والنمو، بوابة الوزير الأول.

4–برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015–2019:

يعتبر تكملة لبرنامج سابق حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة ضمن حساب برنامج توطيد النمو الاقتصادي والذي جاء ضمن حساب التخصيص الخاص رقم 143-402.[1]

[1]–مرسوم تنفيذي رقم15-205مؤرخ 27يوليوسنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-402 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان : برنامج توطيد النمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية العدد41 الصادر 29يوليو 2015.

1-4 أهدافه: ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

-الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في القطاعات السكن، التربية، الصحة العمومية.

-استحداث مناصب شغل.

إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات.

5-البرنامج الجديد للنمو 2016-2030:

صودق على هذا النموذج الجديد في جويلية 2016، وذلك في ظل الانخفاض المستمر لأسعار النفط الممول الرئيسي لبرنامج التنمية.

أهدافه:

- المسار المتواصل للنمو ومضاعفة حصة الصناعة التقليدية.
- عصرنة القطاع الفلاحي.
- الانتقال الطاقوي.
- تنويع الصادرات.

[1] -مسعود زكرياء، تقييم أداء برنامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-20016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جوان 2017، ص: 221.

الجدول رقم (06–03): مضمون النموذج الجديد للنمو خلال فترة (2017– 2018).

	2017	2018	المجموع	النسبة ٪
الصناعة	4.6	5.3	8.9	٪ 0.2
الفلاحة والري	101	116.5	217.5	٪ 6
دعم الخدمات المنتجة	5.1	73.3	78.4	٪ 2.1
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	139.9	596.5	736.4	٪ 20.1
التربية والتكوين	90.9	101.7	192.6	٪ 5.3
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	30.6	77.1	107.7	٪ 3
دعم والحصول على السكن	14.9	69.8	84.7	٪ 2.3
مخططات البلدية للتنمية ولمواضع الأخرى	835	900	1735	٪ 47.5
عمليات لرأس المال	165.3	330	495.3	٪ 13.5
المجموع	1386.6	2280.5	3657.1	٪ 100

المصدر: قانون المالية رقم 14–10 المؤرخ في 08 ربيع الأول 1436هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، وقانون رقم 15– 18 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437هـ الموافق لـ 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

المطلب الثاني: واقع السياسة المالية الجزائر

شرعت الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بتبني سياسة المالية جديدة قائمة على التوسع في نفقاتها العامة نتيجة الانتعاش إيراداتها العامة وذلك في إطار تطبيق برامجها التنموية لتحسين مسارها الاقتصادي.

1–تغيرات السياسة المالية في الجزائر:

1–1 السياسة الإنفاقية:

تعد السياسة الإنفاقية في الجزائر ، إحدى أهم القنوات الرئيسية لتحفيز القنوات الرئيسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية ، ذلك أن ضعف القطاع الخاص يدفع الحكومة إلى لعب الدور الرئيسي لتنشيط النمو الاقتصادي ,وعلى غرار الدول العالم التي تصنف نفقتها العامة تصنيف خاصا بها، فإن الجزائر وكغيرها من هذه الدول، تعتمد تصنيفها خاصا بها لنفقتها العامة في إطار الميزانية العامة وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب شكل وطبيعة والأهداف ، حيث تنقسم النفقات العامة

في الجزائر لشقين الأول تمثل النفقات التسيير والتي تخصص لنشاط العادي والطبيعي للدولة, أما الثانية فتمثل نفقات التجهيز الرأسمالية والتي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني المحلي.[1]

1-2السياسة الضريبية:

تشكل السياسة الضريبية إحدى الأدوات السياسة المالية ويرتكز تحديدها على كيفية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة [2]، وبالنسبة لواقع السياسة الضريبية في الجزائر فإن الإصلاحات الاقتصادية لم تتمكن من تقليص تبعية الإيرادات الضريبية الإجمالية البترولية بالرغم من تعدد محاولات إصلاح الهيكل الضريبي للاقتصاد الجزائري ، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لضعف القطاعات الإنتاجية وتبعيتها الكبيرة لقطاع المحروقات مما ساهم في ضعف الحصيلة الضريبية خارج المحروقات ، وجعل من مسالة استدامة السياسة المالية في الجزائر أمر مستبعد في ظل الانكشاف بالغ الشدة للاقتصاد أمام الصدمات النفطية,كما إن التهرب الضريبي وارتفاع نسبة المعاملات الاقتصادية التي تتم في الاقتصاد الموازي في ضعف الحصيلة الضريبية خارج المحروقات, وبالرغم من كل ذلك تبقى السياسة الضريبية ركيزة أساسية من أدوات السياسة المالية في الجزائر .[3]

2-هيكل الإيرادات الضريبية :تتمثل الإيرادات الضريبية في الإيرادات العادية والجبائية البترولية.

2-1الجباية العادية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم والمدرجة كالتالي:

-الضرائب المباشرة: وهي الضرائب والتي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والفوائد السلف والضمانات والمرتبات والأجور ...الخ.

[1]-بن عزة محمد, ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر, مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015، ص193.

[2]-شريف محمد, السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر), المجلة الجزائرية للمالية العامة ,العدد 2011/01، ص: 102.

[3]-اعمر عبد الحميد, دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر –دراسة قياسية 1980-2019,أطروحة دكتوراه,في العلوم الاقتصادية, جامعة زيان عاشور الجلفة, 2021، ص: 150.

2-2حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المنية والقضائية مثل حقوق تسجيل انتقال رأس المال، ورخص السياقة، والطوابع جوازات السفر،وبطاقة التعريف والبطاقة الرمادية...الخ

2-3الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والفضة...الخ

2-4الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموعة المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.

2-5الحقوق الجمركية: يخضع لهذا الرسم جميع المواد الموجهة لاستيراد والتصدير.[1]

2-6الجباية البترولية: تتكون من ضريبة على إنتاج البترول السائل والغازي والضريبة المباشرة على الأرباح الناجمة على النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.

3-تطور السياسة الائتمانية:

شهدت السياسة الائتمانية خلال فترة فاقت العقد من الزمن اضطرابات حادة نتيجة اشتداد أزمة تراجع أسعار البترول وارتفاع نسبة الدين الخارجي من إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الصادرات على التوالي, وقد انعكست تلك الوضعية سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد الجزائري, لكن عودة أسعار البترول للارتفاع مجددا مع بداية الألفية الجديدة حفز السلطات على سداد المسبق للمديونية الخارجية وهو الأمر الذي أعاد الاستقرار للسياسة في زيادة حدة الاختلالات التي أصابت التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري في تلك السنوات.

المطلب الثالث:واقع السياسة النقدية في الجزائر

عرفت السياسة النقدية خلال هذه الفترة ومنذ بداية 2000 مرحلة تطورية جديدة تميزت بتطبيق الجزائر لعدة برامج تنموية لدعم النمو الاقتصادي وتحسينه، وتغيرات في أدواتها ومستوى الكتلة النقدية ومقابلاتها.

[1] - يلس شاوش بشير، المرجع السابق، ص: 38.

1-أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

إن الوقوف على مسار السياسة النقدية الجزائرية يتطلب منا معرفة مفهوم الكتلة النقدية ومكونتها في الجزائر .

1-1تعريف الكتلة النقدية:

يطلق عليها في الاقتصاد عرض النقود والذي يشمل على جميع وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد[1]، خلال فترة زمنية معينة والتي تتحدد من قبل السلطات النقدية, أي أنه يضم جميع وسائل الدفع المتاحة في التداول والتي بحوزة الأفراد و المؤسسات المختلفة[2].

1-2مكونات الكتلة النقدية في الجزائر:

تتولى السلطات النقدية عرض النقود والتنظيم إصدارها وتتبع العوامل المؤثرة في ذلك لزيادة الحجم أو تقليله، وفي الجزائر يتكون عرض النقود من ثلاث أصناف وهي:

-النقود القانونية: والتي تشمل في تداول النقود في شكل قطع ورقية معدنية.

-النقود الكتابية: تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وصناديق التوفير والأموال الخاصة المودعة لدى الخزينة, والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب إلى حساب أخر[3].

-أشباه النقود: وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية, والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض, والتي تمثل الأموال الموظفة لأعوان الاقتصادية, فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية M2 [4].

2-معدل إعادة الخصم:

يعتبر معدل أعادة الخصم احد الأدوات الأساسية السياسة النقدية, يستعمله البنك المركزي للتأثير في أداة البنوك التجارية, التي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطلقة على القروض أو الودائع أخصم الأوراق التجارية, قبل صدور قانون النقد (90-10),لم يمارس البنك المركزي أي نشاط

---

[1]-أحمد فريد مصطفى ومحمد عبد المنعم عفر, الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق, مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر, الإسكندرية, 2000، ص: 34.

[2]-حيدر نعمة بخبث, نصر حمود مزنان, اثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995, المجلات الاكاديمية العلمية العراقية, المجلد 1, العدد01, جامعة الكوفة, العراق، 2006، ص: 416.

[3]- بن علي بلعزوز, محضرات في النظريات والسياسة النقدية، مرجع سابق, ص: 167.

[4]-خالد واصف الوزني, أحمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي, عمان, الأردن, دار وائل للنشر, 2000، ص: 284،285.

ملموس في مجال الرقابة على المصارف ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك التجارية بالسيولة والقروض اللازمة[1]، لا يكون لهذا المعدل أي فعالية تتعلق بتخصيص الائتمان في ظل سياسة أسعار فائدة سالبة بحيث لا يعكس هذا المعدل التكلفة الحقيقية لإعادة التمويل, والهدف من رفع معدل إعادة الخصم هو البحث عن تطبيق أسعار فائدة حقيقية موجبة والوصول إلى معدل خصم منخفض[2]. بحيث يمثل أداة تحليلية مهمة كما أنها معيار حقيقي لفهم السياسة النقدية المطبقة من قبل السلطات النقدية.

3- معدل الاحتياطي القانوني:

أدخل قانون النقد والقرض 90-10 أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير مباشرة التي تمكن بنك الجزائر من تسيير والتحكم في الائتمان المصرفي الذي تديره البنوك التجارية, وقد حدد القانون (90-10) في المادة 93منه, إلزام البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومغلق لتكوين احتياطي يحسب أما من مجموع الودائع أو جزء منها, وأما من مجمل توظيفاتها أو لجزء منها ويسمى هذا الاحتياطي القانوني, ومبدئيا إن لا يتجاوز هذا الاحتياطي 28% من مجموع المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه, على أن نودع تلك المبالغ في حساب مجمع احتياطي لدى بنك الجزائر لحساب البنوك التجارية, ويتم تحديد وعاء الاحتياطي القانوني شهريا ويبدأ من 15في شهر إلى 14من شهر الذي يليه وهكذا[3], وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك ، سيعوضه لغرامة مالية يومية بنسبة 1% من المبلغ الناقص, ويحق للبنك المعاقب أن يتقدم طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو المجلس الدولة.

4-سياسة السوق المفتوحة ف الجزائر:

ظهرت السوق في الجزائر 18جوان1989 كمكان لتوفير السيولة اللازمة [4]، وعرفت اهتماما بعد صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض, اتخذت خطوات مهمة لتوسيع النشاط السوق النقدية

[1]-بن علي بلعزوز, مرجع سابق, ص: 209.

[2]-علي فلاق وآخرون, السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي (دراسة حالة الجزائر)، مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية, العدد7، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016، ص:114.

[3]-بن علي بلعزوز, مرجع سابق, ص: 110.

[4]-بن عبيد فريد, تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد14, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خضر بسكرة, الجزائر, ديسمبر2013, ص: 89.

وتفعيل نشاطها, لتصبح بعد ذلك أكثر تطورا من خلال اتخاذ إجراءات لتوسيع المتدخلين في هذه السوق لتصبح تشمل المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والمستثمرين[1].

إن هذه الأداة تعتبر من الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية التي تضمنها قانون النقد والقرض من خلال التعليمة 90-08 الصادر بتاريخ 14أوت1991 والتي تخص تنظيم السوق النقدية, والتي بموجبها يمكن لبنك الجزائر أن يدخل فيها كبائع أو مشتري لسندات عامة أو الخاصة لإعادة الخصم والتسبيقات ذات اجل قصير واستحقاق اقل من ستة أشهر [2]، وتعتبر أداة للتحكم في السيولة داخل السوق النقدية.

[1] - علي فلاق وآخرون، مرجع سابق, ص: 114.

[2] - انظر المادة 41من03-11المتعلق بالنقد والقرض.

المبحث الثاني: التضخم في الجزائر.

التضخم ظاهرة معقدة تؤثر على كفاءة الاقتصاد وعلى مجمل النشاط الاقتصادي، وليس هناك حل سحري واحد بل يحتاج إلى مجموعة من السياسات والأدوات والإجراءات لمعالجته.

المطلب الأول: أسباب التضخم في الجزائر

يعتبر التضخم من بين المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر خاصة في زمننا الحاضر حيث.

1-أسباب التضخم في الجزائر:

يمكن توضيح أهم المتغيرات التي أدت إلى التضخم في الجزائر, في ما يلي:

1-1ارتفاع الطلب الداخلي:

إن ارتفاع الطلب الداخلي على السلع والخدمات يرجع مصدره إلى عاملين رئيسيين, كان لهما الأثر المباشر والفعال على ارتفاع المستوى العام للأسعار, وهذان العاملان هما:

أ/ النمو الديمغرافي :

عرفت الجزائر نموا ديموغرافيا كبيرا ونشيطا بعد الاستقلال حيث وصل معدل الولادات إلى حوالي 4% سنويا, وهي تصنف من بين أعلى المعدلات في العالم, وكان للزيادة السكانية الدور الرئيسي في ارتفاع حجم الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات مما ولد إنفاقا استهلاكيا جديدا، ولكون الفجوة بين ارتفاع الطلب الداخلي الإجمالي وتحرك الجهاز الإنتاجي الوطني لتغذيته كانت ولا تزال واسعة ويصعب التحكم فيها، [1] اتجهت الأسعار نحو الارتفاع المتزايد(تضخم داخلي)، وأمام هذه الوضعية ما كان أمام الحكومة الجزائرية سوى اللجوء إلى الاستيراد لمواجهة هذا الطلب الإضافي وبالتالي استيراد التضخم(تضخم مستورد).

ب/ رتفاع حجم الأجور:

تمثل طبقات الأجور في الجزائر الطبقة الغالبة في المجتمع، وهذا الارتفاع لا يقابله زيادة في إنتاج السلع والخدمات، ولا ندرة في اليد العاملة،ويساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار من خلال تسببه في

[1] -Mourad BEN ACHENHou.inflaation.marginalisation.dar echrifa.p05.

ارتفاع الطلب الاستهلاكي الذي يعتبر عاملا هاما في ارتفاع الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات.

1-2الإصدار النقدي غير المراقب:[1]

ما يمكن تسجيله في هذا الصدد هو أن الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني لا تعتبر بحد ذاتها سببا حقيقيا لإحداث التضخم في الجزائر لكن هذه الزيادة في كمية النقود كانت أكبر من أحجام متغيرات اقتصادية أخرى كالناتج الداخلي، الأمر الذي أدى إلى حدوث الاختلال في الكتلة النقدية.

1-3توسع النفقات العامة :

إن من أهم العوامل المسؤولة عن ارتفاع الأسعار خلال فترة 2001-2014 هي السياسات التوسعية في الاستهلاك وأنماط الاستثمار التي اعتمدتها الجزائر، من خلا تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو والتي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة، كما أن زيادة كتلة الأجور خلال هذه الفترة ساهم أيضا في ارتفاع الأسعار،وتعتبر الأجور المكون الرئيسي لنفقات التسيير في ميزانية الدولة[2].

1-4التضخم المستورد:

يعتبر التضخم المستورد من المصادر الرئيسية لتغذية الضغوط التضخمية خصوصا في الدول التي تمتاز بانفتاح اقتصادي كبير على العالم الخارجي،كما هو الحال للاقتصاد الجزائري الذي يتميز بتبعية كبيرة للخارج، ويعتبر الأثر المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية وتكاليف الإنتاج من أهم القنوات التي ينتقل عبرها التضخم في الاقتصاد العالمي إلى الاقتصاد المحلي، إضافة إلى قنوات أخرى مثل تأثير الفوائض المالية لميزان المدفوعات وارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.[3]

[1]-غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص: 45.

[2]-مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018، ص: 66.

[3]- مرابط ساعد، مرجع سابق، ص: 67.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر

إن قياس حركة الأسعار هو ابسط وأوضح المقاييس الدالة على وجود ضغوط تضخمية في أي اقتصاد،لهذا تكتسب الأرقام القياسية للأسعار أهمية كبيرة في هذا الخصوص.في الجزائر يقوم الديوان الوطني للإحصاء بنشر بيانات دورية عن ثلاثة مؤشرات رئيسية للأرقام القياسية للأسعار وتتمثل في:

1-المستوى العام للأسعارcpi:

يتسبب مؤشر المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر شهريا من طرف الديوان الوطني للإحصاء بهدف معرفة تغير المستوى العام للأسعار للتنبؤ بمستوى القدرة الشرائية للمواطن وهو يعبر عن مستوى تغير متوسط أسعار جملة من الموارد واسعة الاستهلاك والتي تتكون من 261 سلعة منها الخضر والفواكه واللحوم... اعتمادا على مراقبة الأسعار التي أجريت على عينة مكونة من 17 مدينة وقرية، ويرصد هذا المؤشر تغير الأسعار في جميع أنحاء البلاد الشيء الذي يتيح عملية مقارنة تطور الأسعار بين المناطق المتخذة كعينة.[1]

1-1صيغة حساب مؤشر الأسعار كالتالي:

عيوب مؤشر أسعار الاستهلاك: على الرغم من فعالية مؤشر أسعار الاستهلاك في مراقبة الاتجاهات إلا أنه مازال يعاني من عدة عيوب،فضلا عن كون القاعدة المعتمدة في حساب هذا المؤشر تعتبر ضعيفة،وتتعلق في الأغلب بالجزائر العاصمة ومن بين هذه النقائص نجد:

$$PI(L) = \frac{\Sigma Pnq_0}{\Sigma P_0 . q_0}$$

حيث تمثل (ΣPnq_0) مجموع القيم، كميات سنة الأساس بأسعار سنة المقارنة. وتمثل ($\Sigma P_0 . q_0$) كميات سنة الأساس بأسعار سنة الأساس.

-مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في السوق المحلية، وإنما يقتصر على عينة منها فقط.

-الاقتصار على دراسة تغيرات الأسعار على مستوى بعض المناطق والأسواق فقط.

[1]-الديوان الوطني للإحصاء، ديسمبر 2018، مؤشر أسعار الاستهلاك، الجزائر، ص: 6-8.

-عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر بالإضافة إلى أوزانها، تتم وفقا للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات، والواقع أن هذه المدة قد تكون أكبر بكثير، فالمعطيات المتوفرة حاليا على مستوى الديوان الوطني والإحصاء تعتمد على نتائج مسح 1989 وإضافة إلى ذلك نجد الإشكاليات المتعلقة بنوع السلع المختارة والتي تختلف من حيث المنشأ والجودة إلى جانب القوانين المتعلقة بها ففي قطاع السكن مثلا، هناك اختلاف كبير في أسعار الوحدات السكنية تبعا لصيغة عقد الاستفادة.

-مؤشر سعر الاستهلاك هو خاص بدراسة تغيرات أسعار المستهلك وبالتالي هو لا يتضمن أسعار السلع الأخرى كأسعار الجملة وأسعار سلع المنتج وأسعار السلع الوسطية.

الاقتصار على الاختيار الدوري للأسعار في فترات زمنية طويلة نسبيا، خاصة إذا علمنا أن السعر الواحد قد يأخذ قيما متعددة ارتفاعا وانخفاضا في اليوم الواحد.

-عادة ما تتولى الهيئات الحكومية كما هو عليه الحال في الجزائر إعداد وحساب مؤشر أسعار الاستهلاك نظر للإمكانيات الكبيرة التي يتطلبها، وهنا تطرح إشكالية مدى مصداقية النتائج المقدمة، في ظل غياب مؤسسات أو مكاتب خاصة تقوم بمثل هذا العمل.[1]

2- الرقم القياسي الضمنيpgdp:

يأخذ هذا المؤشر بالاعتماد أسعار جميع السلع والخدمات المتواجدة في الاقتصاد الوطني كما أنه يحتوي على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد مثل الدراسة من سلع وسطية إلى سلع إنتاجية إلى سلع استهلاكية نهائية. فهو بذلك يأخذ بعين الاعتبار جميع أنواع السلع والخدمات. كما انه يضم أسعار الجملة والتجزئة. [2]

[1] -دحماني فاطمة و آخرون تشخيص واقع التضخم في الجزائر ،مجلة الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر، العدد01، 2020، ص: 194.

[2] - بن يوسف نورة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال فترة 1990-2012، مجلة المحرر أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد16، 2014، ص: 33.

يحسب الرقم القياسي الضمني للإنفاق الاستهلاكي عند الأسعار الثابت،حيث يقوم بتقسيم مقادير السعر الجاري على مقدار السعر الثابت،وهو ما يسمى بمؤشر باش، ومنه فإن مكمش السعر الضمني للإنفاق الاستهلاكي في السنة(j)هو:

$$p_{cj} = (\frac{c_{jj}}{c_{j0}}) \times 100$$

حيث تمثل: p_{cj} المنخفض الضمني للأسعار الناتج المحلي الإجمالي في سنة (j) .

c_{jj} وتمثل الناتج المحلي للأسعار الجارية في سنة (j) .

c_{j0} الناتج المحلي للأسعار الثابتة في سنة (j) .

3–معامل الاستقرار النقدي:

يعبر معامل الاستقرار النقدي على مدى توفر بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال إنتاج أو تفضيل سياسة نقدية حقيقية وصارمة، ويعتمد في حساب معامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط والمتمثلة في معروض النقدي بمفهومه الواسع والذي يتمثل في النقود الورقية المتداولة خارج البنوك، الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية والودائع تحت الطلب وأشباه النقود(الودائع لأجل). فهو بذلك يعبر عن الفرق بين النمو النسبي في المعروض النقدي بمفهومه الواسع والنمو النسبي في الناتج الداخلي الخام لنفس السنة.[1]

المطلب الثالث:آثار ظاهرة التضخم في الجزائر

ينتج عن ظاهرة التضخم في أغلب الأحيان العديد من الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية، والتي ترتبط حدتها بدرجة كبيرة بمدى توقع حدوث هذه الظاهرة، ولقد تعرضنا في الفصل الأول إلى مختلف هذه الآثار التي تنعكس على الاقتصاد والمجتمع، فيما يلي سنتناول الآثار و المخلفات الاقتصادية والاجتماعية التي عانت منها الجزائر من وراء هذه الظاهرة.

[1]– سدي علي، عقبي خضر، أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر مجلة مالية وأسواق، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد1، 2021، ص: 396.

1- أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري.

تولد عن الاتجاهات التضخمية السريعة وغير متوقعة التي شهدتها الجزائر في أغلب مسارها الاقتصادي العديد من المشاكل أو الآثار الاقتصادية السلبية والتي من أهمها:

1-1أثر التضخم على الاستهلاك:

يمكن تبيان هذا الأثر من خلال المعطيات المتوفرة وذلك من خلال قيم لمؤشرات الاستهلاك بالأسعار الجارية والثابتة، بالإضافة لمؤشر الاستهلاك الحقيقي لكل ساكن ونسب التغير السنوية المئوية لكل منهم.[1]

1-2أثر التضخم في توجيه رؤوس الأموال الجزائرية.

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى،حيث تعطي الأولوية إلى الاستثمارات ذات المردودية المالية والفورية،حتى إن كانت ليست ذات أهمية اجتماعية،والتي تتميز بقلة المغامرة مثل الخدمات السياحية،إنتاج السلع الترفيهية،مشاريع النقل وكذلك يتجه قسم علم من الأموال إلى تجارة الاستيراد وتجارة الجملة والتجزئة،المضاربة على أسعار الأراضي،بناء المنازل الفاخرة...

1-3أثر التضخم على الادخار.

نظرا لنقص السلع الاستهلاكية، الذي صاحب الموجات التضخمية الذي تميزت بها الأسواق الجزائرية في العقد الأخير من القرن الماضي وبداية القرن الحالي، اتجهت الكثير من العائلات إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بفرض تخزينها، هذه الحالة أدت في عدة أحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع بغرض المحافظة على قدرتهم الشرائية إلى شراء المعادن الثمينة، السيارات الفخمة،وبالخصوص المساكن والأراضي الموجهة للبناء التي

[1]- مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر01، الجزائر، 2000، ص: 06.

اتجهت أسعارها إلى الارتفاع بشكل أسرع منها في السلع والخدمات الأخرى خاصة في المدن الساحلية، مما ظهر في صورة ارتفاع حاد في الطلب بالنسبة لقطاع العقارات.[1]

2-الآثار الاجتماعية للتضخم.

إن ظاهرة التضخم في الجزائر كغيرها من بلدان العالم المعانية من ويلات هذه الظاهرة لم تؤثر فقط على الاقتصاد الجزائري بل إن المجتمع الجزائري أيضا تأثر تأثرا شديدا بها، ويمكن إبراز الآثار السلبية التي مست المجتمع الجزائري جراء التضخم كما يلي:[2]

2-1هجرة الأدمغة الجزائرية إلى الخارج.

حيث فقدت الجامعات الجزائرية ما يزيد عن ألفي أستاذ اتجهوا إلى الدول الغربية التي تكونوا فيها، أو إلى بعض الدول الخليج التي توفر مستويات مغرية من الرواتب، ولم تقتصر فقط هذه الخسارة على قطاع الجامعات بل شملت أغلب قطاعات الوظيف العمومي وعض الشركات التابعة للقطاع العام، حيث ظهرت موجة شديدة من هروب المهندسين والتقنيين الماهرين في بعض التخصصات ذات التكنولوجيا العالية باتجاه كندا وغيرها من الدول الغربية المعروفة بحاجاتها لهذه الإطارات.

2-2تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة في الإدارات الجزائرية.

والتي تمثل أخطر الصور الرهيبة التي أحدثتها الضغوط التضخمية وما صاحبها من إعادة توزيع غير عادل للدخول، وتدهور في مستوى معيشة فئات عريضة من الشرائح الجزائرية، إذ عمت هذه التصرفات كل الإدارات في كل القطاعات وخاصة العمومية، خاصة لدى شرائح التي أحست بتغيير المفاهيم والقيم الاجتماعية، وأصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لتعويض الانخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية، وكنتيجة لإعادة توزيع الدخل الوطني.

[1]- سعيد هنهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة، 2005-2006، ص ص: 254-257.

[2]- بلقاضي بالقاسم، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 02، العدد 28، 2013، ص: 158.

3-3إعادة التوزيع الحقيقي بين الدائنين والمدينين.

أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع لأجل في الجزائر سالبة، حيث أن متوسط أسعار الفائدة في العشر سنوات من القرن الماضي لم يتعدى 12.17% على الودائع لأجل و 15.2% على الإقراض، في أن متوسط معدل التضخم أو المتوسط السنوي لارتفاع الرقم القياسي لنفقة المعيشة كان لا يقل عن 17% خلال نفس الفترة الشيء الذي يؤكد فكرة التأكد في القيمة الحقيقية للودائع، حيث عرفت هذه الأخيرة تدهورا سنويا بنسبة قدرها 5.23% مقابل حصول المقترضين على مكاسب حقيقية في المتوسط بنسبة 2.2% سنويا بسبب الفجوة السائدة بين معدلات التضخم السنوية وأسعار الفائدة على الودائع والقروض.

3-4التفاوت الكبير في إعادة توزيع الدخول مابين فئات المجتمع.[1]

إن الارتفاعات المستمرة والمتزايدة في الأسعار تؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، ويترتب على ذلك استفادة أصحاب المشاريع والمستثمرين فيها يتضرر أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب الأجور والرواتب، ونظرا إلى أن الشريحة ذات الدخول الثابتة هي الأوسع والأكثر في الجزائر،فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أصبح الحديث يدور في السنوات الأخيرة حول نوع التمايز الاجتماعي والضغوط التضخمية بين مختلف الشرائح للطبقة الواحدة.

هذه الحالة أدت ببعض الكفاءات البشرية لممارسة نشاطات إضافية للمحافظة على قوتهم الشرائية من خلال:

-البحث عن وظيفة ثانية، مثل عمل الزوجة والأبناء.

-تقديم ساعات إضافية في التدريب بالنسبة للأساتذة.

-اتساع نمط الاستهلاك التفاخري والترفي.

إن من بين أهم الصور التي تمخضت عن الفساد الإداري الذي تحدثنا عنه في النقطة السابقة هي ظهور طبقة من الطفيليين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم

[1]- مولود حشمان، المرجع السابق، ص: 07.

رشاوي وعملات سرية، ونظرا لزيادة أرباح هذه الفئة الجديدة، ارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع البذخ الأخرى التي من شأنها أن تعمق الفوارق مابين الشرائح الاجتماعية الجزائرية.[1]

[1]- سعيد هنفات، المرجع السابق، ص: 259.

المبحث الثالث: تحليل تطور السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في استهداف التضخم (2000-2020).

سعت الجزائر جاهدة إلى مكافحة التضخم، وذلك باتباعها مجموعة من السياسات والأدوات، ولعل من أهمها السياسة المالية والسياسة النقدية، ومحاولة تحليل أدواتهما، بالإضافة إلى تحليل معدلات التضخم من أجل استخراج العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل تطور أدوات السياسة النقدية والمالية في الجزائر(2000-2020).

من خلال هذا المطلب سنحاول تحليل كل من أدوات السياسة المالية والنقدية في الجزائر.

1-تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر.

1-1-تحليل تطور النفقات العام(2000-2020).

تعتبر النفقات العامة من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية.

الجدول رقم (07-03): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2020).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفقات العامة مليار دج	1178122	1321028	1550646	1639265	1888930	2052037	2453014
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النفقات العامة مليار دج	3108669	4191053	4246334	446940	5731752	7058100	6024100
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
النفقات العامة مليار دج	6995700	7656300	7297500	7282600	8627778	8557157	7823112

-النشرات الإحصائية لبنك الجزائر، 2000-2018.

-من إعداد الطالبتين (2019-2020).

شهدت النفقات الإجمالية اتجاها عاما متزايد وتطورا ملحوظا خلال فترة 2000-2020، فقد انتقلت من 1178 سنة 2000 وصولا إلى 7058.1 مليار دج في سنة 2012، بينما لم نسجل في السنوات اللاحقة أي تراجع في النفقات باستثناء سنوات 2013، 2016، 2019 التي شهدت

انخفاضا بـ (14.65%، 4.69%، 0.81%)تواليا، بسبب توالي الحكومة (الموارد المالية لصندوق الضبط)خيار استعداد التوازن للمالية العامة في ظل تراجع الإرادات وانحسار الموارد المالية لصندوق ضبط الإيرادات[1]، وقد سجلت أكبر مستويات النفقات الإجمالية خلال هذه الفترة في سنة 2018 بأكثر 8627 مليار دج حيث انخفضت النفقات الإجمالية إلى 7823 لسنة 2020 وهذا راجع إلى تأثر الجزائر بالأزمة الصحية(كوفيد 19) التي مست كل دول العالم،وانخفاض أسعار المحروقات نتيجة نقص الطلب عليه، وتوقف التجارة والخدمات وطرد العمال وتجميد التوظيف وكذا تجميد العديد من المشاريع التنموية وتوجيه النفقات نحو الخدمات الصحية ومستلزمات الوقاية والعلاج والحث عن اللقاح.

-**الشكل رقم (01-03): تمثيل البياني:** تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

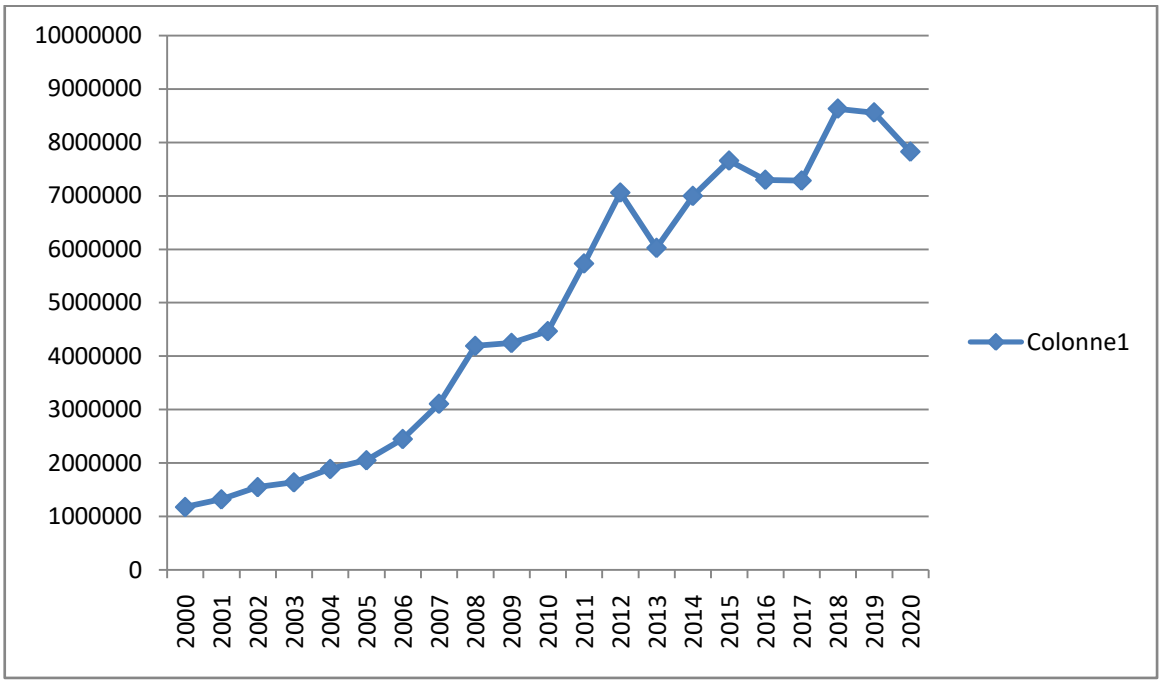

إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (07-03).

[1]- فتوح خالد، المرجع السابق، ص ص: 196،197.

2–1–تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000–2020.

الجدول رقم (08–03): تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000–2020.

السنة	الإيرادات العامة مليار دج	السنة	الإيرادات العامة مليار دج
2000	1505.5	2011	5790.1
2001	1505.5	2012	6339.3
2002	1603.2	2013	5957.5
2003	1974.4	2014	5719.0
2004	2229.7	2015	5103.1
2005	3082.6	2016	5110.1
2006	3639.8	2017	6182.8
2007	3687.8	2018	6714.2
2008	5111.0	2019	6507.9
2009	3676.0	2020	6289.7
2010	4392.9		

–نشرات إحصائية لبنك الجزائر (2000–2017)

–قانون المالية 2018 ،2020،2019.

يتضح لنا أن الإيرادات العامة عرفت تزايد مستمرا خلال الفترة الممتدة 2000 إلى 2010، حيث بلغت حوالي 3081.50 مليار دج سنة 2010 عدما كانت 1138.9 مليار دج سنة 2000،كما عرفت انخفاضا في حجمها في سنة 2011 لتبلغ 5790.1 مليار دج، أما سنة 2012 شهدت تزايدا ملحوظا حيث قدرت بـ 3455.65 مليار دج بعد تحسن أسعار النفط العالمية وزيادة الطلب عليها،وبالتالي المساهمة في زيادة الإرادات الكلية لهذه السنة ثم سجل انخفاض في الإيرادات سنة 2013 لتبلغ 5957.5 مليار دج بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية للمحروقات،كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول انخفاض في الإرادات العامة لسنة 2015 إلى 5103.1 مليار دج، بعد أن كانت 5719

مليار دج سنة 2014 نظرا لتأثيرات انخفاض أسعار النفط سنة 2014، حيث بلغ سعر البرميل الواحد سنة 2015 حدود 49.49 دولار أمريكي بعد ما كان 96.29 دولار أمريكي سنة 2014،كما نلاحظ أن الإيرادات العامة شهدت تدهورا خلال سنة 2016 لتبلغ 5110.1 مليار دج،ليشهد بعدها سنتي 2017 و 2018 نوعا من التحسن على مستوى الإيرادات العامة لسنة 2018 حوالي 6714.2 مليار دج،لتتراجع مرة أخرى إجمالي الإيرادات العامة لـ 6289.7 مليار دج عام 2020 وهذا راجع لجائحة كورونا.

الشكل رقم (02 – 03) تمثيل بياني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر (2000-2020).

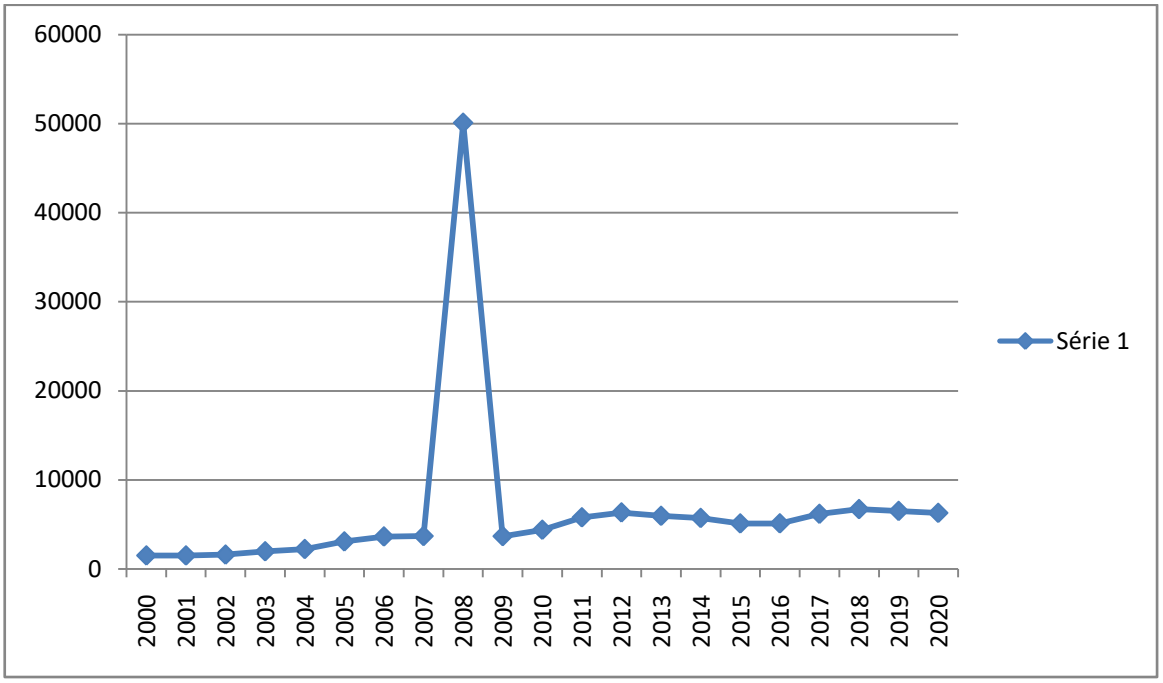

إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (08-03).

2-تحليل تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر.

2-1-تطور الكتلة النقدية في الجزائر.

من المعروف نظريا أن المتغيرات الحاصلة في عرض النقود من المؤشرات الرئيسية للسياسة النقدية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (03 – 03): تمثيل بياني: تطور هيكل الكتلة النقدية خلال فترة (2000-2020).

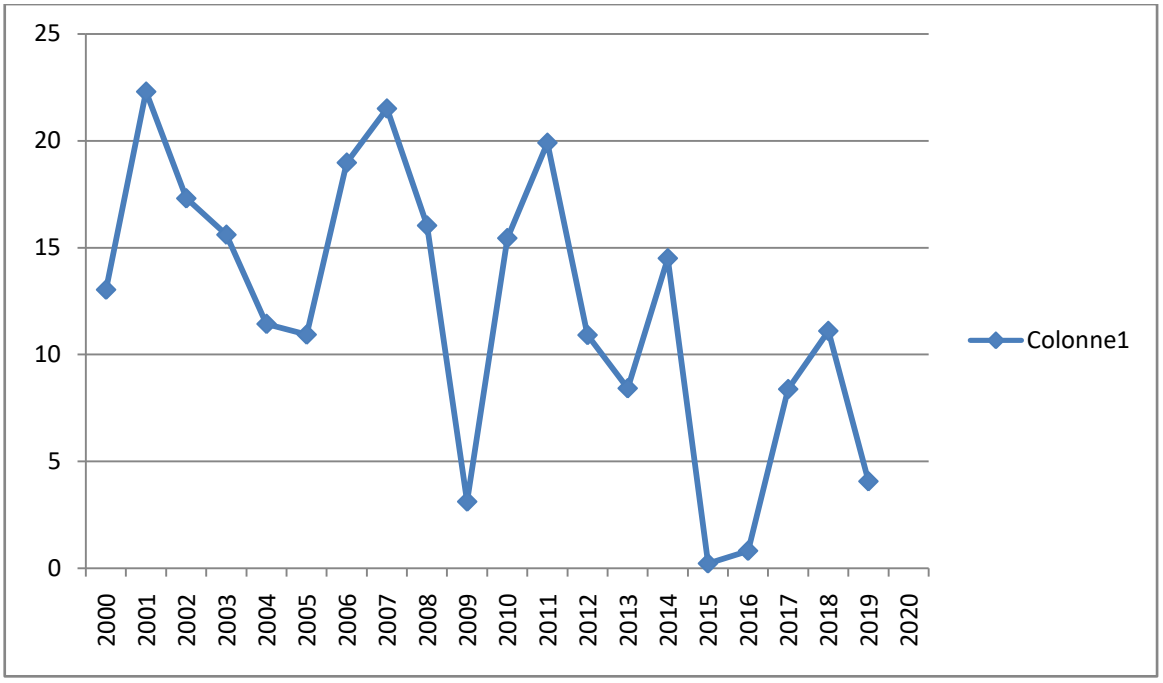

إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (01-الملحق).

من خلال الشكل البياني أعلاه، نلاحظ أن هناك نمو مستمر للكتلة النقدية(M2) في الجزائر طيلة فترة الدراسة (2000-2020) إلا أن هذا النمو في الكتلة النقدية اختلفت وتيرته حسب عامل الزمن. حيث عرفت سنة 2000 معدل نمو مرتفع للكتلة النقدية قدر بـــ 13.03 % وهذا الارتفاع ناتج عن التوسع القوي لشبكة الكتلة التي تتكون من ودائع بالعملة الصعبة ومن ودائع لأجل، التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسونطراك، إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في سياق اتسم بزيادة ضيقة في القروض الممنوحة للاقتصاد مما أدى إلى زيادة الكتلة النقدية(M2)[1]، كما عرفت سنة 2001 توسعا نقديا كبيرا حيث بلغت قيمة الكتلة النقدية(M2) في هذه السنة 2473516 مليون دج محققا بذلك معدل نمو يقارب 22.29% مقارنة بسنة 2000، يعود هذا التوسع النقدي إلى ارتفاع أسعار البترول والتي أدت إلى زيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية وانطلاق في تنفيذ المشاريع الاقتصادية التي اقرها رئيس الجمهورية والمتمثلة في برنامج

[1]- معيزي قويدر، فعالي السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص ص: 298، 299.

الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج تنمية الجنوب[1]، وفي سنة 2002 ارتفعت قيمة(M2) إلى 2901532 مليون دج بمعدل نمو قدر بـ 17.30% بسبب ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.8 مليار دج في سنة 2001 إلى 1755.7 مليار دج سنة 2002، وهذه الوضعية واضحة من خلال العنصر النقدي(M1) المشكل لـ (M2)، وهذا المسار يعتبر مصدر إنشاء العملة النقدية الأقل تضخما، ثم انتقلت(M2) إلى 3354422 مليون دج سنة 2003 بمعدل نمو 15.60 %، يعود هذا الارتفاع نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي من عائدات صادرات قطاع المحروقات(ودائع بالعملة الصعبة)ومداخيل الأسر[2]، ليرتفع(M2)إلى 3738037 مليون دج وقد أرجع محافظ البنك ذلك إلى تأثر بالأزمة الأوروبية وانخفاض حجم صافي الأصول الخارجية التي تعتبر المصدر الأساسي لإنشاء النقدي[3]، أما سنة 2013 فقد انخفض معدل نمو الكتلة النقدية(M2)إلى 8.42 %، هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 مقارنة بسنة 2011، بعدها عاود معدل النمو النقدي (M2)للارتفاع حيث بلغ 14.50 %في سنة 2014 بقيمة 13673200 مليون دج واستمرت حجم الكتلة النقدية في الارتفاع إ لى أن بلغت سنة 2019 قيمة 173114500 مليون دج، وهذا الارتفاع يعود إلى الزيادة المسجلة في حجم النقود الكتابية وفي حجم أشباه النقود.

إن الوضع المسجل أعلاه يعكس مدى التأثير السلبي للصدمة الخارجية على التوازنات المالية الداخلية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الأمر الذي يجعل أداء السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري مرهونا بالتغيرات على المستوى الخارجي.[4]

في سنة 2004 بمعدل نمو 11.43% من بداية برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة الممتدة (2005-2009) تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الإحصائيات الرسمية تقر باستمرارية الوضع

[1]- فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 14، 2016، ص: 159.

[2]- وليد لشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2016، ص: 459.

[3]- علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، 2014، ص: 27.

[4]- بن عبد الفتاح دحمان، أثر برامج الصندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي العلمي الأول حول"إصلاح النظام المصرفي للجزائر"،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 11-12 مارس 2008، ص: 09.

على ما هو عليه إلى غاية نهاية برنامج دعم النمو الاقتصادي،أين أدت الصدمة الخارجية لسنة 2009 إلى انخفاض تاريخي لوتيرة معدل نمو التوسيع النقدي حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها قدرت ب 3.12% مقارنة بسنة 2008 سجلت معدل نمو 16.03%، إن المعدل المسجل منخفض عن المعدل المستهدف في بداية سنة 2009 والذي يتراوح مابين 12% و 13%، بعدما استعادت الكتلة النقدية نموها في سنة 2010 بـ 15.44% ولكن بمعدل أقل من الوتيرات العالية التي عرفتها الكتلة النقدية في الفترة (2006-2008) ويعود ذلك لتحسين الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار البترول التي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية وعليه فهذا المعدل لا يتجاوز الهدف الكمي المحدد من طرف مجلس النقد والقرض الذي يتراوح ما بين 8% و 9%، فضلا عن هذا يساهم الارتفاع المعتبر في ودائع المصارف في تعزيز أكبر في قدرة الأصول القابلة للاقتراض من قبل المصارف، وزيادة على ذلك تميزت هذه السنة بالعجز الشامل لعمليات الخزينة العمومية والذي يلي أعلى عجز في سنة 2009 منذ بداية سنوات 2000، بينما في سنة 2011 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 90.19% التي تعتبر ثالث أكبر معدل نمو سنة 2001، يعود ذلك لتحسين حجم الودائع بنوعيها تحت الطلب و الأجل مما ساهم في زيادة الكتلة النقدية التي بلغت 9929200 مليون دج، ليتراجع معدل نموها في سنة 2012 ب 10.91% بقيمة 11013300 مليون دج.

2-2-تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر(2000-2020).

الجدول رقم(09-03):تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة(200-2020).

السنوات	معدل إعادة الخصم %	السنوات	معدل إعادة الخصم %
2000	6	2011	4
2001	6	2012	4
2002	6	2013	4
2003	4.5	2014	4
2004	4.5	2015	4
2005	4.5	2016	4
2006	4.5	2017	3.75
2007	4.5	2018	3.75
2008	4.5	2019	3.75
2009	4.5	2020	3.75
2010	4.5		

المصدر:بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية رقم (03).

حسب الجدول رقم(09-03) نجد أن هذا المعدل سجل سنتي 2000 و 2002 نسبة 6% نظرا للحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى البنك المركزي من جهة، والتحكم في معدل التضخم الذي بلغ 4.2 % في سنة 2001[1]، وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة إيجابية تغطي نوع المصداقية لهذه الأداة من جهة أخرى، ليواصل انخفاضه حتى سنة 2004 في حدود 4.5% ثم استمر معدل إعادة الخصم في انخفاض إلى 4% ابتداء من 7 مارس 2004 إلى غاية 2016 لينخفض بعد ذلك إلى 3.75% سنة 2019، ويعد هذا المؤشر جيدا لأن الوضع الاقتصادي في الجزائر بدأ يعرف نوعا من الاستقرار المالي والنقدي خاصة بعد التحسن الكبير في أسعار المحروقات الذي وفر سيولة ضخمة للدولة مما ساعد على تمويل العديد من البرامج التنموية.

[1] -بلعزوز بن علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 210.

كما أن معدل التضخم عرف نوعا من الاستقرار خاصة بين 2004 و 2011 حيث كانت معدلات التضخم معقولة مقارنة بطبيعة الاقتصاد الجزائري، إلا أن معدل التضخم في سنة 2012 عرف قفزة نوعية حيث تجاوز 8% إلا أن هذا الارتفاع لم يدم فقد انخفض في سنة 2020 بقيمة 1.95% بالإضافة إلى انعدام إعادة التمويل لدى البنك المركزي التي أصبحت لا تلجأ إلى البنوك منذ 2002 بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها مما جعل ودائعها تتضاعف لدى البنك المركزي.[1]

2-3- تحليل تطور معد الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال فترة (2001-2019)

الجدول رقم (10-03): تطور معدل الاحتياطي القانوني خلال فترة(2001-2019).

السنوات	معدل الاحتياطي القانوني %	السنوات	معدل الاحتياطي القانوني %
2001	3	2012	11
2002	4.25	2013	12
2003	6.25	2014	12
2004 - 2007	6.5	2015	12
2008	8	2016	8
2009	8	2017	4
2010	9	2018	10
2011	9	2019	12

المصدر:بنك الجزائر، النشرية الإحصائية الثلاثية، رقم (30) جوان 2019، ص: 17.

حدد البنك الجزائري معدل الاحتياطي في التعليمة رقم 73-94 الصادرة بتاريخ 28 نوفمبر 1994 بنسبة 2.5% علة مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليمة (من الودائع المصرفية من دون الودائع بالعملة الصعبة) غير أنها لم تطبق فعليا وقيت دون تطبيق إلى غاية أفريل 2001 نظرا لوضعية السيولة الضعيفة لدى البنوك، ونظرا لأهمية هذه الأداة في حماية المودعين فقد أعيد إدراجها كإحدى الأدوات الفاعلة للسياسة النقدية في سنة 2001 بنسبة 3% وقد عرف هذا المعدل

[1] - بلعزوز بن علي، محاضرات في نظريات والسياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 110.

تغيرات كبيرة تبعا للحالة النقدية للبلاد[1]، لذلك نجد هذه النسبة انتقلت إلى 4.25% في سنة 2002 ثم 6.25% في سنة 2003، ثم ثبتت عنده نسبة 6.5% خلال الفترة(2004-2007) وقد استعملت هذه الأداة بكيفية نشطة وذلك تماشيا مع التطور الحاصل في قيمة الاحتياطي الحر للبنوك،والارتفاع المسجل في نسبة الاحتياطي القانوني عن الارتفاع في السيولة المصرفية، ليرتفع معدل الاحتياطي القانوني إلى 8% حتى سنة 2009، وصولا إلى 12% سنتي 2014 و 2015، ثم تراجع معدل سنتي 2016 و 2017 حيث سجل 8% و 4% على التوالي ليرتفع مجددا إلى أن وصل سنة 2019 إلى 12% ويدل هذا على رغبة بنك الجزائر بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش يبقى الاحتياطي القانوني أفضل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة للدول النامية، لما له من تأثير مباشر على مضاعف الائتمان ومنه على العرض النقدي لينخفض إلى 4% سنة 2020 ويرجع هذا إلى تأثر الجزائر بتداعيات الأزمة الصحية لكورونا.[2]

المطلب الثاني:تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر.

1-تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر.

بناء على الجدول الموالي سنحاول تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

[1]- صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية، حالة الجزائر،الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 13 ماي 2013، ص: 85.

[2]- أحمد غربي، مدى فعالية السياسة النقدية في تشغيل واستقرار الأسعار-حالة الجزائر-مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 01، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015، ص: 5.

الجدول رقم (11-03)تطور معدلات التضخم في الجزائر.:

السنوات	معدل التضخم %	السنوات	معدل التضخم %
2000	0.34	2011	4.52
2001	4.23	2012	8.89
2002	1.42	2013	3.26
2003	4.27	2014	2.92
2004	3.96	2015	4.78
2005	1.38	2016	6.40
2006	2.31	2017	5.59
2007	3.67	2018	4.27
2008	4.86	2019	1.95
2009	5.73	2020	2.2
2010	3.91		

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر(2000-2019).

الموقع الإلكتروني.http :www.bank-of-algeria-dz/html/inicateur.htm

شهدت المرحلة الأولى التي تميزت بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي استقرار التضخم عن مستوى 2.82% فبعد ارتفاعه من 0.34% سنة 2000 إلى 4.23% سنة 2001 عادت معدلاته للتراجع في حدود 3.96 % سنة 2004،وبالنسبة لنمو الكتلة النقدية (M2)فقد ظل عند مستويات 15.36، 58.76 كنسبة من إجمالي الناتج الاسمي، وبالرغم من ذلك فقد ظل التضخم مستقرا عند مستويات مقبولة جدا بالمقارنة مع ارتفاع ديناميكية الإنفاق العام وزيادة الطل المحلي.[1]

أما خلال سنوات برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) فقد تميزت بارتفاع مستمر للتضخم ولكن في حدود مقبولة حيث انتقل معدل التضخم من 1.38% إلى 5.73% بينما قدر متوسط التضخم سنة 2008 إلى 4.86% وذلك أن الأزمة العالمية أفرزت ارتفاع معدل التضخم العالمي، مما أدى للتأثير على المستوى العام للأسعار في الجزائر عن طريق التضخم المستورد فعلى الرغم

[1]- أعمر عبد الحميد، المرجع السابق، ص: 205.

من الجد المتواصل من بنك الجزائر في مجال استرجاع السيولة إلا أن التضخم عن طريق التكاليف أخذ في ارتفاع ويعود سبب الضغوط التضخمية في جزء كبير منها إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية المستوردة. ومع نمو الطلب المحلي وصل التضخم إلى مستوى مرتفع عند 8.89% سنة 2012 لكنه سجل نسبة أقل على أساس المتوسط في هذه الفترة عند 4.70 % أما خلال آخر ستة سنوات فقد أخذ التضخم في اتجاه نحو الزيادة بشكل مستمر فقد انتقل من 2.92% مع نهاية سنة 2014 إلى 4.78% في 2015، ثم 6.40% سنة 2016، لكنه تراجع قليلا بنسبة 5.59% بنهاية 2017 ليواصل الانخفاض حيث بلغ سنة 2019 نسبة 1.95% ليرتفع سنة 2020 بنسبة 2.2%.

الشكل رقم (04-03) تمثيل بياني: تطور معدلات التضخم في الجزائر (2000- 2020)

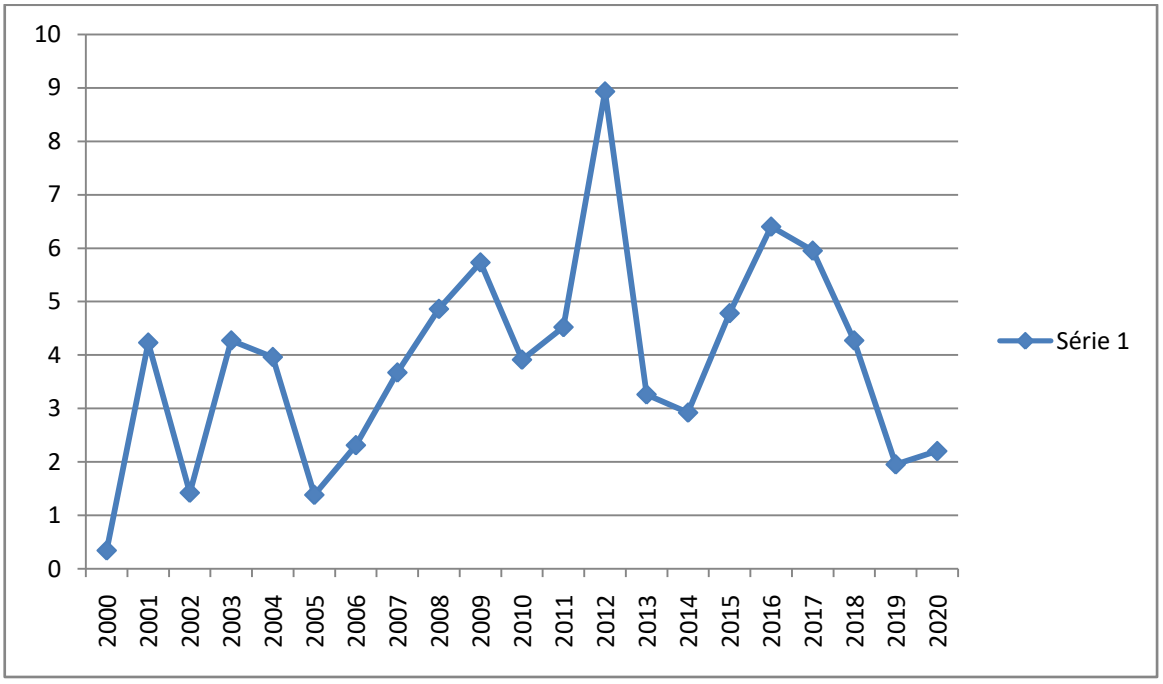

إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (11-03).

2–تطور مؤشرات قياس التضخم في الجزائر(2000–2020).

2–1مؤشر أسعار الاستهلاك(2000–2020).

الجدول رقم (12–03) تطور مؤشر أسعار الاستهلاك (2000–2020).

السنة	CPI	التغير %	السنة	CPI	التغير %
2000	95.97	0.30	2011	142.39	4.52
2001	100	4.20	2012	155.10	8.93
2002	101.43	1.43	2013	160.11	3.23
2003	105.75	4.26	2014	164.77	2.92
2004	109.95	3.97	2015	172.65	4.78
2005	111.47	1.38	2016	183.7	6.40
2006	114.05	2.31	2017	193.97	5.59
2007	118.24	3.67	2018	180.23	4.03
2008	123.98	4.85	2019	150.2	3.53
2009	131.10	5.74	2020	130.1	3.34
2010	136.23	3.91			

المصدر: كمال بن دقفل، تحليل واقع التضخم في الجزائر خلال فترة (2000- 2020)

ففي سنة 2000 سجل مؤشر أسعار الاستهلاك نمو ا قارب الصفر، هذا الاستقرار في نمو الأسعار يعود إلى تحكم الدولة في نمو الكتلة النقدية في إطار السياسة النقدية التقشفية، إضافة إلى استقرار سعر الصرف، وفي سنة 2001 سجل معدل النمو في مؤشر أسعار نمو كبير وصل إلى 4.1% هذا الارتفاع يعود إلى الحاد في حجم الإنفاق العام نتيجة ارتفاع الأجور من جهة، ومن جهة أخرى الارتفاع المفرط في حجم الكتلة التي ارتفعت بنسبة 22.3% سنة 2001، في السنوات 2002 و 2003 و 2004 سجل المؤشر العام للاستهلاك نمو يقدر بـ ـــ 1.4% 4.3%، 4% وهذا التذبذب المحدود في معدل نمو المؤشر يعود إلى السياسة النقدية الصارمة المتبعة من قل بنك الجزائر في تسييره لفائض السيولة المتوفر لدى البنوك التجارية،حيث أن معدل نمو فائض السيولة المصرفية سجل 36.29 %سنة 2003 مقابل 25.13%سنة 2002 لإضافة إلى قدرته على التحكم في نمو العرض

النقدي أما خلال فترة 2005-2008 عرف معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ارتفاعا من 1.4%إلى 4.9% سنة 2008 هذا الارتفاع في وتيرة النمو يرجع أساسا إلى الارتفاع العام في سنة 2010، عاد مؤشر أسعار الاستهلاك لانخفاض بنسبة 3.9% ليرتفع سنتي 2011 و 2012 مستويات قياسية، وفي سنتي 2013 و 2014 سجل 3.3%و 2.92% على التوالي وهذا التراجع يعود إلى استقرار الأسعار العالمية للمنتوجات الفلاحية المستوردة [1]، وفي السنوات 2015 و 2016 و 2017 عرفت ارتفاعا 4.8 %و6.9% و 5.59 % على التوالي ينخفض سنوات 2018 و 2019 و 2020 بنسبة 4.03 و 3.53 و 3.34 على التوالي.

2-2مؤشر القياس الضمني:

الجدول رقم (13-03) تطور المؤشر الضمني في الجزائر خلال (1990-2017).

السنة	CPI	التغير %	السنة	CPI	التغير %
2000	122.55	22.65	2011	310.51	7.48
2001	122.06	-0.48	2012	310.51	-0.06
2002	123.96	1.31	2013	309.41	-0.29
2003	150.37	12.25	2014	289.26	-6.51
2004	174.6	16.12	2015	293.6	1.51
2005	193.05	10.56	2016	29363	1.51
2006	205.45	6.42	2017	306.64	4.43
2007	137	15.36	2018	200.4	4.20
2008	210.48	-11.19	2019	195.1	4.01
2009	244.33	16.08	2020	220.40	5.80
2010	288.89	18.24			

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر الضمني للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر في سنة 2000 عرف ارتفاعا مع تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية،ذلك أن المؤشر الضمني يحتوي على أسعار السلع الإنتاجية، وكذا أسعار البترول هذا الأمر استمر إلى غاية سنة 2009 حيث انخفض المؤشر

[1] -عزي حميد، خوني رابح، تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2017)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020، ص: 448.

بنسبة 11.19 % نتيجة التداعيات الأزمة المالية العالمية والتي أدت إلى انخفاض في سعر الصرف،وباعتبار أن معظم الصادرات مقومة بالدولار والواردات مقدمة بالأورو، فإن الفارق كلف الخزينة مبالغ كبيرة وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.[1]

مع انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في النصف الثاني من سنة 2014، تراجعت مداخيل الجزائر من المحروقات التي تشكل 98% من صادراتها الإجمالية،ما أدى إلى تراجع المؤشر الضمني ليسجل معدلات نمو سالبة سنتي 2014 و 2015 مع تحسن طفيف سنتي 2016 و 2017 ليرتفع سنة 2020 لـ 5.80% .

المطلب الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتضخم خلال (2000 –2020)

يحتوي هذا المطلب على الأدوات المستخدمة في جمع المعطيات والأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة.

دراسة تحليلية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية:

في إطار القيام بالدراسة التطبيقية استخدمنا بيانات سنوية لسلاسل زمنية، وقد تم جمع المعطيات والإحصائيات الخاصة بمتغيرات الظاهرة المدروسة للفترة (2000– 2020) من خلال البيانات المنشورة من طرف بنك الجزائر، المواقع الإلكترونية للبنك الدولي والديوان الوطني للإحصائيات، وبناء على موضوع الدراسة وعلى ما تم التطرق إليه من خلال الدراسات السابقة للموضوع فقد انحسرت تلك المتغيرات في كل من:

الكتلة النقدية (M_2)، معدل الخصم (R)، معدل التضخم (INF)، النفقات (DEP)، الإيرادات (R_2).

الإطار المنهجي للدراسة التحليلية:

قبل القيام بالدراسة التحليلية يأتي مواليا وصف متغيرات الدراسة وإدراج البيانات.

[1] –عزي حميد،خوفي راح،مرجع سبق ذكره،ص 449.

وصف المتغيرات والنموذج الرياضي:

المتغير التابع: يتمثل في معدل التضخم والذي يرمز له inf.

المتغيرات المستقلة: تتمثل في:

- النفقات DEP
- الإيرادات R_2
- الكتلة نقدية M_2
- معدل الخصم R.

النموذج الرياضي: بعد التعرف على المتغيرات التي يحتوي عليها النموذج القياسي وبعد تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي لشكل الدالة كالتالي:

جدول المعطيات: Y=f(x1,x2,x3,x4)

	Y	X1	X2	X3	X4
	تضخم	نفقات	إيرادات	الكتلة النقدية	خصم
	INFLATION	DEPENSES	REVENUES	MASSE	RETENUES
2000	0,34	1178,12	1505,50	2022534,00	6,00
2001	4,23	1321,02	1505,50	2473516,00	6,00
2002	1,42	1550,64	1603,20	2901532,00	5,50
2003	4,27	1639,26	1974,40	3354422,00	4,50
2004	3,96	1888,93	2229,70	3738037,00	4,00
2005	1,38	2052,03	3082,60	4146906,00	4,00
2006	2,31	2453,01	3639,80	4933700,00	4,00
2007	3,67	3108,66	3687,80	5994600,00	4,00
2008	4,86	4191,05	5111,00	6955900,00	4,00
2009	5,73	4246,33	3676,00	7173100,00	4,00
2010	3,91	4466,94	4392,90	8280700,00	4,00
2011	4,52	5731,75	5790,10	9929200,00	4,00
2012	8,89	7058,10	6339,30	11013300,00	4,00
2013	3,26	6024,10	5957,50	11941510,00	4,00
2014	2,92	6995,70	5719,00	13673200,00	4,00
2015	4,78	7656,30	5103,10	13704500,00	4,00
2016	6,40	7297,50	5110,10	13704500,00	3,50
2017	5,59	7282,60	6182,80	14974600,00	3,75
2018	4,27	8627,77	6714,20	16636700,00	3,75
2019	1,95	8557,15	6507,90	17314500,00	3,75
2020	2,20	7823,11	6289,70	17682700,00	3,75

اختبار الانحدار:

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	الإحصائيT	احتمال
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	7.560941	3.910165	1.933663	0.0710
DEPENSES	0.002812	0.000752	3.737874	0.0018
REVENUES	-0.000391	0.000587	-0.665216	0.5154
MASSE	-1.26E-06	3.19E-07	-3.938549	0.0012
RETENUES	-0.956532	0.680079	-1.406502	0.1787
R-squared	0.580514	Mean dependent var		3.850476
Adjusted R-squared	0.475643	S.D. dependent var		1.944072
S.E. of regression	1.407751	Akaike info criterion		3.726121
Sum squared resid	31.70822	Schwarz criterion		3.974817
Log likelihood	-34.12427	Hannan-Quinn criter.		3.780095
F-statistic	5.535482	Durbin-Watson stat		2.340309
Prob(F-statistic)	0.005412			

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز (eviews) رقم 07

قيمة R^2 تساوي 0.580514 ، وقيمة الاحتمال P لمتغير النفقات تساوي 0.0018 وهي قيمة جيدة ما يعني أنه يؤثر كثيرا في المتغير التابع "التضخم"، وكذلك قيمة P لمتغير الكتلة تساوي 0.0012 وهي قيمة جيدة ما يعني أنها تؤثر كثيرا في متغير التضخم.

أما قيم متغير "الإيرادات" ومتغير "الخصوم" نلاحظ أنهما أقرب للواحد ما يفسر ضعف تأثيرهما على المتغير "التضخم".

معادلة الانحدار:

حساب الانحدار بطريقة المربعات الدنيا :

Estimation Command:
==========
LS INFLATION C DEPENSES REVENUES MASSE RETENUES
المعادلة التقديرية لعلاقة الانحدار :
Estimation Equation:
==========
INFLATION = C(1) + C(2)*DEPENSES + C(3)*REVENUES + C(4)*MASSE + C(5)*RETENUES
المعاملات المستخدمة في المعادلة التقديرية:
Substituted Coefficients:
==========
INFLATION = 7.56094104136 + 0.00281160021238*DEPENSES - 0.000390767029626*REVENUES - 1.25506295078e-06*MASSE - 0.956532204485*RETENUES

من معادلة التضخم نلاحظ أن:

- المتغير "النفقات" يتناسب طردا مع التضخم بمعامل يساوي 0.00281160021238
- المتغير "الإيرادات" يتناسب عكسيا مع التضخم بمعامل يساوي 0.000390767029626 -
- المتغير "الكتلة" يتناسب عكسيا مع التضخم بمعامل يساوي 1.25506295078e-06
- المتغير "الخصم" يتناسب عكسيا مع التضخم بمعامل يساوي 0.956532204485 -

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن هناك تفاعل بين السياستين النقدية والمالية وهذا الأخير لديه علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة وحتى فترة الإنعاش والنمو الاقتصادي خاصة،كما أن السياسة النقدية شهدت عدة تطورات وتعديلات وإصلاحات حيث أن قانون 90-10 يعتبر المنحى الرئيسي للسياسة النقدية،أيضا السياسة المالية عرفت عدة تطورات على المستوى النفقات والإيرادات ومعدلات الضرائب إلا أن ما ساعد على ذلك هو الارتفاع في أسعار النفط.

وقد توصلنا من خلال قيامنا بدراسة تحليلية للعلاقة بين السياسة المالية والنقدية والتضخم إلى وجود ارتباطات طردية والأخرى عكسية بين مختلف المتغيرات وتمثلت في وجود علاقة طردية بين التضخم والنفقات بينما تمثلت العلاقة العكسية بين التضخم مع كل من الكتلة النقدية والإيرادات والإضافة إلى معدل الخصم.

الجدير بالذكر أن هذه التطورات التي عرفتها كل من السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 كان لها أثر على مستوى العام للأسعار.

فمن خلال إدارة أدوات كل منهما ساعد على تحكم في معدلات التضخم.

خاتمة

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مدى تأثير الأدوات السياسية الاقتصادية (السياسة المالية والنقدية) على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار،حيث كان ذلك من خلال تناول الإطار النظري للسياسة الاقتصادية،النقدية والمالية من جهة وتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية حول التضخم وسياسة الاستهداف من جهة أخرى.

بالإضافة إلى إسقاط زوايا الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 2000-2020 في إطار برامج الإنعاش ونمو الاقتصادي ،حيث فتح المجال أمام أجهزة وأدوات السياستين النقدية والمالية بممارسة نشاطها على كافة الأصعدة والقطاعات،والتي على إثرها استطاعت على التحكم في مستوى العام للأسعار،بالخصوص القطاع المالي والنقدي.

في خاتمة هذه الدراسة تعرض النتائج التي توصلنا إليها بالرجوع إلى فرضيات التي سبق وضعها،بهدف تأكيدها أو نفيها،بعد ذلك نقدم بعض الاقتراحات والتوصيات التي في اعتقادنا وإيمانا منا أنها هامة في تغيير واقع إدارة أدوات أسياسة النقدية والسياسة المالية نحو أثرها على التحكم في معدلات التضخم.

النتائج:

1-أن السياسة النقدية وما عرفته من عصرنة وفعالية ليس وليدة الصدفة،بل شهدت العديد من الدراسات والتحديثات على مر العصور والأزمة من المدارس الاقتصادية،وأن هناك أهداف عديدة للسياسة النقدية ترمي من خلال إدارة أدواتها والإشراف على سيرها من خلال السلطة النقدية إلى تحقيق أهداف الاقتصادي ،الاجتماعية،أمنية،وسياسية ومن بين أهمها العمل على استقرار المستوى العام للأسعار،كما ترتكز أدوات السياسة النقدية على نوعين من الأدوات منها ما هو كمي ومنها ما هو نوعي وكل نوع من الأنواع يستعمل كوسيلة لبلوغ غاية.

2-ارتبط مفهوم السياسة المالية وتطور بدور الدولة في الحياة الاقتصادية،فمن دور الحيادية واعتبار الدولة كالحارس الليلي وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية للأفراد والتي اقتصر دورها على فرض الضرائب،إلى دور المركزية والتدخل في الشؤون الاقتصادية لحياة الأفراد والتي ارتبط ومفهوم وأدوات السياسة المالية بمدى تطور الدور الذي تلعبه الدولة في الحياة الاقتصادية والتأثير في مستحدثاتها.

3-أن ظاهرة التضخم توصف بالعالمية قد تصيب العديد من اقتصاديات العالم ما فيها الرأسمالية والدول النامية على حد سواء،حيث أن حدوث ظاهرة التضخم لها علاقة بالعديد من المتغيرات والسياسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص السياسة النقدية، السياسة المالية،الدخل،الأسعار والعملة الخ، فالتغير وعدم الجدوى في المتغيرات والسياسية الاقتصادية يحدث الظاهرة بحس مستوى التغير والخلل.

4-توصلنا إلى أن هناك علاقة وطيدة ومتكاملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لبلوغ النتائج والأهداف الاقتصادية المرجوة ولا يمكن الوصول إليها بمعزل سياسة عن الأخرى، فالتفاعل والمزج بين السياستين كفيل بتحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد القومي،فالتضخم باعتباره ظاهرة نقدية فلا يمكن علاجه بمعزل عن السياسة المالية فكل من السياستين مكملة للأخرى فالسياسة النقدية لا يمكن لوحدها معالجة الظاهرة قيد الدراسة.

5-توصلنا إلى أن هناك تفاعل بين السياستين النقدية والمالية في الجزائر وهذا التفاعل لديه علاقة وأثر على معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة،كما أن السياسات النقدية والمالية في الجزائر شهدت عدة تطورات وتعديلات وإصلاحات حيث أن قانون 90-10 يعتر المنحى الرئيسي للسياسة النقدية،أيضا السياسة المالية عرفت عدة تطورات على المستوى النفقات والإيرادات ومعدلات الضرائب إلا أن ما ساعد على ذلك هو الارتفاع في الأسعار النفط خلال الفترة قيد الدراسة.

6-من خلال الدراسة التحليلية للعلاقة بين السياسة النقدية والمالية والتضخم باستخدام برنامج EVIEWSنستنتج أن أغلب المتغيرات لها ارتباطا قوية وكلها طردية أما في المتغيرات وهي ارتباطات عكسية ومجملها ضعيفة.

اختبار الفرضيات:

- وكنتيجة لاختبار الفرضيات توصلنا:
- 1-التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية أمر ضروري وحتمي لاستقرار المستوى العام للأسعار(التحكم في التضخم) وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- 2-لاستقلالية البنك المركزي دورا هاما في تفعيل السياسة النقدية وبالتالي التحكم في التضخم من خلال التقليل من عرض النقود وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

- 3-السياسة المالية تتحكم في التضخم في الاقتصاد الجزائري من خلال إتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية تتمثل في الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب،وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة.

الاقتراحات والتوصيات:

- -العمل على تحديث وتحسين وإتباع سياسة نقدية أكثر فاعلية،صلبة ومرنة تتماشى مع الظروف الاقتصادية التي تمليها الظروف العالمية خاصة وقد يشهد العالم في العديد من المرات أزمات نقدية خانقة.
- -يجب إحداث إصلاحيات هيكلية في أجهزة السلطة النقدية،مع منح استقلالية أكبر للسلطة النقدية والمتمثلة في بنك الجزائر.
- -ضرورة إتباع سياسة مالية فعالة ومحكمة تحمل في طياتها ترشيد النفقات وسياسة التقشف وتمويل المشروعات الاستثمارية ذات الإنتاجية الكبيرة لدعم عجلة التنمية الاقتصادية ودعم قطاع الصادرات،والتقليل من الإنفاق الحكومي لكبح جماح تنامي معدلات التضخم.
- -ضرورة التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية من أجل الحد من الضغوط التضخمية في الجزائر.
- -تكثيف الجهود لمعالجة الاختلالات الهيكلية المسببة للتضخم في الجزائر.
- -تطبيق الرقابة الفعالة للسلطة النقدية على قطاع النقدي والمالي باعتبارهما من أهم ركائز الاستقرار النقدي والمالي،والعمل على تطوير القطاع المصرفي ودعم إصلاحه للتخفيف من أزمة التي يتوقع حدوثها.
- -لابد من اعتماد تقنيات حديثة ومتطورة في مجال التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل،ولن يتحقق ذلك إلا من خلال توفير نظام معلوماتي سليم يعمل بشكل مستمر ومستحدث على تدفق سبل المعلومات وتحليلها بما يخدم الأفاق المستقبلية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية.

1-أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة، الأردن، 2002.

2-أحمد رمضان نعمة الله، مُحَمَّد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.

3-أحمد فريد مصطفى و مُحَمَّد عبد المنعم عفر, الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق, مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر, الإسكندرية, 2000.

4-أسامة كامل، عبد الغني حامد:النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية ،البحرين، 2006.

5-إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، (التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

6- إكرام حداد مشهور مذهول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان الأردن 2008.

7-بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، لأردن، 2008.

8-بن عصمان محفوظ، مدخل في الاقتصاد الحديث، دار العلوم للنشر والتوزيع، الطبعة والأولى، الجزائر، 2003.

9-بن علي بلعزوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

10- بوفاسة سليمان، أساسيات في اقتصاد النقدي والمصرفي، ديوان المطبوعات الجامعة، الساحة المركزية، بن عكنون، 2018.

11-حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12-حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.

13-حيدر يونس الموسوي، نزار كاظم الخيكاني، السياسات الاقتصادية الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي، طبعة الثانية، دار اليازوري العلمية، للنشر والتوزيع بلد عمان، الأردن، 2015.

14-خالد واصف الوزني, أحمد حسين الرفاعي, مبادئ الاقتصاد الكلي, عمان, الأردن, دار وائل للنشر, 2000.

15- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود والمال، مطابع الأمل،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بيروت، 1994.

16-ضياء مجيد، اقتصاديات النقود،مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2005.

17- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، مصر، 2002.

18-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، 2003.

19-غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2006.

20-غدير هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، الهيئة العامة السورية للكتاب، سنة 2010.

21- فليح حسن خلق، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي، عمان، 2006.

22-مُحَمَّد العربي ساكر، محاضرات في اقتصاد الكلي مطابع الدار الهندسة والفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.

23- مُحَمَّد ضي القطابري، دور السياسة النقدية في استقرار والتنمية الاقتصادية (نظرية تحليلية قياسية)، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، أردن، 2001م.

24-محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرار العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

25-محمود حسين الوادي، ابراهيم مُحَمَّد خريس، نضال علي عباس، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى والثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010-2013.

26- مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار جامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2015.

27-مفيد عبد اللاوي، محاضرات في اقتصاد النقدي والسياسات النقدية، مطبعة مزاور، دون طبعة، الوادي، 2007.

28-ناجي التوني، استهداف التضخم والسياسة النقدية سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط والاحصاء الكويت، دون سنة للطبع.

29- ناظم مُحَمَّد نوري الشمري، النقود والمصارف، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، بدون سنة نشر.

30-هايل عجمي الجنابي، رمزي ياسين أرسلان، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

31-وسام ملاك: النقود والسياسة النقدية الداخلية (قضايا نقدية ومالية)، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2000.

32-وليد لشيشي، سليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، مصر، 2016.

33-وليد عبد الحميد عايب، الأثار الاقتصادية لسياسة الانفاق الحكومي (دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية) ، الطبعة الاولى ,مكتبة حسين العصرية لبنان بيروت.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

1-أسماء عدانكة، السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، 2011.

2-اعمر عبد الحميد, دور السياسات الاقتصادية الظرفية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 1980-2019,أطروحة دكتوراه,في العلوم الاقتصاديةة, جامعة زيان عاشور الجلفة, 2021.

3- إكن لونيس، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال فترة (2000-2009)، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، 2011.

4-بن عزة مُحَّد, ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف –دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر, مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2015.

5- بوحركات بوعلام، أثر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2010-2011.

6- تيحاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على الفوائد المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2006.

7-دابات أمينة،السياسة النقدية وإستهداف التضخم في الجزائر،مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستيرفي العلوم الإقتصادية،تخصص الإقتصاد القياسي البنكي والمالي،جامعة ابي بكر بالقايد،تلمسان،2014-2015.

8- سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشور، جامعة قاصدي مرباح، وقلة، 2005-2006.

9- مُحَّد أمين الدين، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2009) رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.

10- مخلوف ساقة، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2012.

11-مرابط ساعد، التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2018.

12-معيزي قويدر، فعالي السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه في تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008.

13-مولود حشمان، محددات الأجر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر01، الجزائر، 2000.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية.

1-أحمد غربي، مدى فعالية السياسة النقدية في تشغيل واستقرار الأسعار-حالة الجزائر-مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد رقم 01، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015.

2- اسماعيل أحمد الشناوي، استهداف التضخم والدول النامية مجلة كلية التجارة للبحوث، جامعة عين الشمس، 2004.

3- آلاء نوري حسين وآخرون، قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، بدون تاريخ النشر.

4-بشكير عابد، دراسة تحليلية تقديمية لبرنامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2001- 2014 العدد 13.

5-بلقاضي بالقاسم، التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، المجلد 02، العدد 28، 2013.

6-بن عبيد فريد, تقييم السوق النقدية الجزائرية كأداة لإعادة التمويل, مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد14, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة مُحَّد خضر بسكرة, الجزائر, ديسمبر2013.

7-بن فرج زوينة، نوي نبيلة،قراءة للبرامج التنمية في الجزائر خلال فترة 2001-2014-الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية، مجلة الأبحاث ودراسات التنمية، العدد20جوان 2015.

8-بن يوسف نورة، أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال فترة 1990-2012، مجلة المحرر أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد16، 2014.

9-جميلة وجدي، رودي نعمة، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية –حالة البرازيل خلال فترة (2000-2017)، مجلة المشكاة في الاقتصاد والقانون، المجلد 05، العدد 10، 2019.

10-حيدر نعمة بخبث, نصر حمود مزنان, اثر عرض النقد على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي خلال المدة 1980-1995, المجلات الاكاديمية العلمية العراقية, المجلد 1, العدد01, جامعة الكوفة, العراق، 2006.

11-دحماني فاطمة و آخرون تشخيص واقع التضخم في الجزائر ،مجلة الإبداع، جامعة علي لونيسي، البليدة، الجزائر، العدد01، 2020.

12- رانيا عبد المنعم المشاط، السياسة النقدية والمجال لتبني إطار استهداف التضخم، مجلة بنوك وأعمال، تصدر عن المعهد المصري المصرفي، العدد الأول، القاهرة، أكتوبر- ديسمبر 2012.

13-سدي علي، عقبي خضر، أثر المؤشرات التضخمية على العرض النقدي دراسة قياسية لحالة الجزائر مجلة مالية وأسواق، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، العدد1، 2021.

14-سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرنامج التنموية في توسيع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد01، العدد01.

15-شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصادي الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010-2014، نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد6، العدد01.

16-شريف مُحَّد, السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر), المجلة الجزائرية للمالية العامة ,العدد2011/01.

17-عزي حميد، خوني رابح، تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2017)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، 2020.

18-علي توفيق الصادق وآخرون، السياسة النقدية للبلدان العربية، (نظرية والتطبيق)،صندوق النقد العربي، معه السياسات الاقتصادية،مؤسسة أكسبرس للطباعة، العدد 2، أبو ظبي،1996.

19-علي صاري، سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، العدد السابع، 2014.

20-علي فلاق وآخرون, السياسة النقدية كمحدد للاقتصاد الكلي(دراسة حالة الجزائر)، مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية, العدد7، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016.

21- عودة للأساسيات الاتجاه نحو استهداف التضخم، مجلة التمويل والتنمية، العدد 02، جوان 2003، المجلد 04.

22-فتيحة ملياني، الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، المجلد 1، العدد 14، 2016.

23- فودوا مُحَّد، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 15، جامعة أدرار، الجزائر، سنة 2017.

24-مُحَّد إدريس السياسة النقدية، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17، الصندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2021.

25- محمود مُحَّد، عطوة يوسف وآخرون، أثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر، المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد02، جامعة دمياط، منصورة، 2018.

26-مسعود زكرياء، تقييم أداء برنامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-20016 المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد06، جوان 2017.

27-موساوي أمال، فاطمة، دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2000، 2017)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 03، العدد 6، الجزائر، 2018.

28-الهام لحام، الطاهر جليط، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر، المجلة الجزائرية، المجلد 03، العدد 02.

29-يوسف عثمان إدريس، نظام استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية المتطلبات وتجارب التطبيق مجلة المصرفي، مجلة مصرفية اقتصادية ربع سنوية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، العدد التاسع الأربعون، سبتمبر 2002.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات العلمية.

1-بن عبد الفتاح دحمان، أثر برامج الصندوق النقد الدولي على أداء الجهاز المصرفي في الجزائر، مداخلة مقدمة لأعمال المؤتمر الدولي العلمي الأول حول"إصلاح النظام المصرفي للجزائر"،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، يومي: 11-12 مارس 2008.

2-بوهزة مُحَمَّد، براج صباح، أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري، 2009 - 2010، ورقة علمية مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول: تقديم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي: 03 – 04 مارس 2010.

3-جليل شعبان حمد: أسعار الصرف في الأقطار النامية الأهداف والسياسات،كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد ،جامعة البصرة ، 1999.

4-حمزة العوادي، شوقي جباري، سياسة استهداف التضخم كإطار لإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل، وتشيلي وتركيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

5- صديقي مليكة، السياسة النقدية واستقلالية البنوك المركزية، حالة الجزائر،الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 13 ماي 2013.

6- كيوط عبد الرزاق وجابلي سمير، متطلبات فعالية سياسة التضخم في ظل التجارب الدولية، الملتقى الوطني الثاني حول التضخم في جزائر، الأسباب أثار والعلاج على ضوء المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية الراهنة المنظم من طرف جامعة مُحَمَّد الصديق بن يحي، جيجل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 2013/10/29/28.

7-مُحَمَّد أحمد زيادة، سياسات استهداف التضخم كآلية للحد من التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية التكامل الاقتصادي الخليجي الواقع والمأمول خلال الفترة 2009/05/28/26، الرياض، السعودية.

8-هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، السياسات الاقتصادية في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، ورقة علمية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي.. الواقع ورهانات المستقبل، معهد

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 03- 04 فيفري 2004.

خامسا: التقارير والإحصائيات.

1-الديوان الوطني للإحصاء، ديسمبر 2018، مؤشر أسعار الاستهلاك، الجزائر.

سادسا: المراسيم.

1-مرسوم تنفيذي رقم15-205مؤرخ 27يوليوسنة 2015، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 143-402 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان : برنامج توطيد النمو الاقتصادي، الجريدة الرسمية العدد41 الصادر 29يوليو 2015.

الملاحق

الملحق رقم 01:تطور المتغيرات النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة(2000-2020).

الجدول رقم 01:هيكل تطور الكتلة النقدية خلال الفترة(2000-2020).

السنوات	نقود قانونية		نقود كتابية		النقود M1		أشباه النقود		الكتلة النقدية M2	
	القيمة 10^6 دج	النسبة من 10^6 دج	القيمة 10^6 دج	النسبة من M2	القيمة 10^6 دج	النسبة من M2	القيمة 10^6 دج	النسبة من M2	القيمة 10^6 دج	التغير السنوي
2000	484500	23.95	563700	27.87	1048200	51.82	974300	48.17	2022534	13.03
2001	577200	23.33	661300	26.73	1238500	50.07	1235000	49.92	2473516	22.29
2002	664705	22.90	75160	52.90	1416300	48.81	1485200	51.18	2901532	17.30
2003	781400	23.29	862100	25.70	1643500	48.99	1656000	49.36	3354422	15.60
2004	874300	23.38	1291300	34.54	2165600	57.93	1478700	39.55	373837	11.43
2005	921000	22.20	1516500	36.56	2437500	58.77	1632900	39.37	4146906	10.93
2006	1081400	21.91	2086200	42.28	3167600	64.20	1766100	35.79	4933700	18.97
2007	1284500	21.42	2949100	49.19	4233600	70.62	1761000	29.39	5994600	21.50
2008	1540000	22.13	3424900	49.23	4964900	71.37	1991000	28.62	6955900	16.03
2009	1829400	25.50	3114800	43.42	4944200	68.92	2228900	31.07	7173100	3.12
2010	2098600	25.34	3657800	44.17	5756400	69.51	2524300	30.48	8280700	15.44
2011	2571500	25.89	3576200	35.61	7141700	71.92	2787500	28.07	9929200	19.90
2012	2592300	26.80	3380200	30.69	7681500	69.74	3333600	30.26	11013300	10.91
2013	3204000	26.83	3564500	29.84	8249800	69.08	3691700	30.91	11941510	8.42
2014	36583000	26.75	4460800	32.62	9603000	70.23	4083700	29.86	13673200	14.50
2015	410500	3.00	3908500	28.52	9261100	67.58	4443400	32.42	13704500	0.23
2016	4497200	32.55	3745400	27.11	940700	68.09	4409300	31.91	13704500	0.82
2017	4716900	31.50	4513300	30.14	10266100	68.56	4708500	31.44	14974600	8.38
2018	4926800	29.61	5371800	32.29	11404100	68.55	5232600	31.45	16636700	11.10
2019	5138000	29.67	5666100	32.72	12079400	69.76	5235100	30.24	17314500	4.07
2020	442500	20.95	623700	25.87	102100	50.40	954300	48.02	176827	%12.7